



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية

الموضوع

النظام النقدي الدولي في ظل المنافسة اليورو - دولار

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في (العلوم الاقتصادية)
تخصص: مالية واقتصاد دولي

الأستاذ المشرف:

إعداد الطالب:

صبرينة كردودي

بسمة ملاح

...../2013	رقم التسجيل:
.....	تاريخ الإيداع

الموسم الجامعي: 2012-2013



الإهداء

الله الذي لا يطيب الليل إلا بشكره، ولا يطيب النهار إلا بطاعته، ولا تطيب اللحظات إلا بذكره، ولا تطيب
الآخرة إلا بعفوه، ولا تطيب الجنة إلا برويته

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل، إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله

أبي وأمي

إلى من رافقتني في دربي نجاحي خطوة بخطوة، وما زال يرافقني في درب حياتي

أنيس

إلى من هم أقرب إليّ من روحي، إلى من أستمد منهم عزتي وإصراري

أختي ريان وأخي فتحي

إلى من أرى التفاؤل بأعينهم، والسعادة في ضحكتهم، إلى من معهم عشت أسعد أيام حياتي

أفضل وأعز صديقتين لدي نصره (نجيبة) وميو (مريم)

إلى توأم روحي صاحبة القلب الطيب، إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها

أختي لينة

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء، إلى القلب الناصع بالبياض

ماما سجية

إلى من سأفنتها وأتمنى أن تفتقني، إلى الأخت الحبيبة التي لم تلدها أُمي

الأعز إلى قلبي سوسو (مريم)

إلى من كانوا ملاذي وملجئي، إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات

إلهام وريمة

شكر وتقدير

بفضل الله وعونه تم انجاز هذا العمل المتواضع، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه،
فالحمد لله أولاً وآخراً.

ويسعدني بحمد الله وشكره أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير، وخالص آيات الاحترام والعرفان إلى أستاذتي
المشرفة **صبرينة كردودي**، التي قبلت الاشراف على هذا العمل، ولها الفضل الكبير في إنجاز هذه المذكرة، فلم
تبخل علي بكل التوجيهات والنصائح التي ساهمت في خروج هذا العمل في صورته النهائية، كما أشكر أعضاء
لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وتقييم هذه الدراسة.

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ **لقمان معزوز**، الذي أفادني بالكثير من المراجع والمعلومات التي أفادتني في إنجاز
هذه المذكرة، كما أشكر الأشخاص الذين ساعدوني في إنجاز هذا العمل، وأخصهم بالذكر: **تاج رجم، لينة
درواز، نجدة ريان سعيود، وفاء ملاح، أمجد زلة**.

كما أتوجه بوافر من التقدير والامتنان لأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة بسكرة.
وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

مقدمة

عرفت الأنظمة النقدية الدولية في تاريخها الطويل، والذي يمتد إلى أكثر من قرن مضى، عدة تطورات أفرزتها جملة من العوامل والظروف والاختلالات، وكذا حالات عدم الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي لدول العالم، حيث شهدت الأنظمة النقدية الدولية ثلاث أنظمة رئيسية، وذلك راجع إلى ما عاشته الاقتصاديات الدولية آنذاك، وقد كانت الحرب العالمية الثانية نقطة تحول بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بعد تمكنها من السيطرة على الشؤون الاقتصادية والنقدية العالمية والتي كانت من قبل تحت لواء الهيمنة البريطانية، و بعد تدمير هذه الحرب للعديد من اقتصاديات دول العالم.

اجتمع ممثلو الأمم المتحدة في مدينة بروتن وودز بالولايات المتحدة الأمريكية في 22 جويلية 1944 وأنشأوا اتفاقية بروتن وودز، والتي تقرر بموجبها وضع حجر الزاوية بالنسبة للنظام النقدي الدولي، أين احتل الدولار الأمريكي محل الجنيه الإسرليني، واستطاع من خلال ذلك أن يصبح العملة المحورية للنظام النقدي الدولي، كما يعتبر مؤتمر بروتن وودز من الركائز الأساسية للنظام النقدي الدولي بالنظر إلى النتائج التي تمخضت عنه، والتي كان من أبرزها أيضا إنشاء هيئات مالية دولية من أهمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ما فتئ نفوذ هاتين الهيئتين يزداد في المحيط الاقتصادي العالمي لما يقومان به من تنظيم للعلاقات النقدية والمالية الدولية، خاصة بعد الأزمات المالية المتعاقبة والتي أصبحت ملمحا من ملامح الاقتصاد العالمي.

ومن بين التغيرات التي شهدتها الساحة الاقتصادية والنقدية الدولية ظهور التكتلات الإقليمية والدولية، وبعد الاتحاد الأوروبي أول وأبرز وأنجح التجارب التكاملية في العالم، ما ساهم في دخول أوروبا عهدا جديدا في جانفي سنة 1999، وتبني إحدى عشرة دولة من أصل خمسة عشرة لدول الاتحاد الأوروبي لعملة جديدة هي عملة اليورو، حيث تعتبر المرحلة النقدية التي دخلت فيها هذه الدول، من أهم المراحل الاقتصادية بالنسبة لها.

إن ظهور العملة الأوروبية الموحدة اليورو جعل منها عملة منافسة للدولار الأمريكي الذي كان منفردا بقيمة النظام النقدي الدولي كعملة محورية وارتكازية به، وقد تضاربت الآراء حول العملة التي سوف تفوز بمركز الصدارة في النظام النقدي الدولي والوضعية التي سيؤول إليها النظام بوجود عملتين متصادمتين.

ومما تقدم فإن التساؤل الرئيسي الذي تتمحور حوله إشكالية هذا البحث هو:

هل يتوفر في عملة اليورو المقومات التي تجعله يرتقي إلى مستوى العملة الدولية المنافسة للدولار في ظل عدم استقرار النظام النقدي الدولي؟

وضمن الإشكالية الرئيسية للبحث، تندرج مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

1- فيمَ يتمثل النظام النقدي الدولي، ماهي مراحل تطوره، وماهي أهم الهيئات المالية الدولية التي تنشط بشكل فعال داخله؟

2- ماهي العوامل التي ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية في التربع على عرش النظام النقدي الدولي، وكيف ساهم التكتل الاقتصادي الأوروبي في انبثاق العملة الأوروبية الموحدة المسماة اليورو انطلاقا من التكتل النقدي؟

3- فيم تكمن مقومات عمليتي اليورو والدولار الأمريكي، وماهي عناصر التصادم بينهما؟ ولإجابة عن هذه الأسئلة نفترض ما يلي:

- يمثل النظام النقدي الدولي الكيان التنظيمي الخاص بتنظيم تداول النقود في العالم، وذلك بمساعدة أهم الهيئات المالية الدولية التي تنشط به.
- هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على النظام النقدي الدولي، وذلك بالاستفادة بما جاءت به اتفاقية بروتون وودز.
- عانى الدولار الأمريكي في مراحل نشأته من عدة تذبذبات، إلا أنه تمكن من أن يصبح العملة الأولى التي تقوم بوظائف العملة الدولية، لكن بظهور اليورو انطلاقا من التكامل النقدي الأوروبي أحدثت تغيرات على آليات سير النظام النقدي الدولي الذي كان قائما على عملة واحدة هي الدولار الأمريكي، ذلك باعتبار اليورو عملة قوية مقارنة بالدولار الأمريكي.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في الأهمية البالغة التي يتمتع بها موضوع النظام النقدي الدولي في ظل التكاملات الاقتصادية والنقدية التي جاءت به، بالإضافة إلى أهمية المنافسة الحادة والإيجابية التي من الممكن أن تنشأ بين الولايات المتحدة الأمريكية والتكتل النقدي الأوروبي في ظل الأوضاع الراهنة وما ينتج عنه من تأثير على النظام النقدي الدولي.

دوافع الدراسة:

سبب اختيار هذا الموضوع يتمثل أساسا في الأهمية البالغة التي يتمتع بها، بالإضافة إلى الأسباب الشخصية والموضوعية المتمثلة في رغبة دراسة هذا النوع من الموضوعات المتعلقة بالاقتصاد النقدي والدولي، وكذا نقص الأبحاث والدراسات المعالجة لمثل هذه المواضيع.

أهداف الدراسة:

وأما الأهداف التي نسعى إلى إبرازها من خلال هذا البحث فتتمثل في:

- إبراز قوة اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، وإظهار مزايا العملة الدولية الرئيسية الأولى بالنسبة للاقتصاد العالمي من خلال إظهار خصائص الدولار الأمريكي كسلاح للهيمنة الأمريكية.
- التعمق وإظهار قوة الاتحاد النقدي الأوروبي، وذلك من خلال إبراز معالم هذه القوة في الوحدة النقدية الموحدة أي اليورو.
- التوصل إلى الآثار التي نجمت عن المنافسة بين اليورو والدولار الأمريكي في ظل الأوضاع الاقتصادية المتغيرة منذ نشأة اليورو إلى يومنا هذا.

المنهج المتبع:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، فإن المناهج المعتمدة في هذه الدراسة تكمن في استخدام المنهج الوصفي وذلك في الأجزاء المتعلقة بالسرد التاريخي لمراحل النظام النقدي الدولي ومراحل التكامل الاقتصادي والنقدي الأوروبي، كما تم استخدام المنهج التحليلي كما توضحه الجداول والمعطيات المتوفرة في هذا الموضوع.

الأدوات المستخدمة:

الإحصائيات المتعلقة بالاقتصاد الأمريكي والاتحاد النقدي الأوروبي، وكذا الإحصائيات المتعلقة بأوزان العملات.

الدراسات السابقة:

كانت هناك دراسات سابقة لهذا الموضوع ركزت أغلبها على الآثار المحتملة لليورو دون التركيز على المنافسة بين عمليتي اليورو والدولار الأمريكي، أما الدراسات التي ركزت على ذلك فقد أهملت دراسة الهيمنة الأمريكية، ومن أهم الدراسات الدراسات التاليتان:

1- دراسة أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن: "السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو" 2000:

تناولت هذه الدراسة:

- السياسة النقدية وأدواتها، والسياسات النقدية الإسلامية، بالإضافة إلى أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية.

• العملات المحورية وأزمة الدولار الأمريكي فترة 1968 و 1974، مع التركيز على السيادة المالية للدولار الأمريكي.

• التحول إلى العملة الأوروبية الموحدة والبعد الدولي لليورو سنة 1999.

وقد اهتمت هذه الدراسة بشكل كبير بإظهار الهيمنة المالية الأمريكية من خلال الدولار الأمريكي كعملة محورية، أما فيما يخص اليورو فقد أظهرت أبعاده على شكل عملة عالمية سيكون لها شأن في المستقبل على غرار باقي العملات.

2- دراسة لقمان معزوز وشريف بودري: "المنافسة بين الدولار واليورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي" 2011:

اهتمت هذه الدراسة بما يلي:

• النظام النقدي الدولي من قاعدة الذهب إلى قاعدة التعويم المدار.

• مكانة اليورو والدولار الأمريكي دولياً.

• صراع اليورو والدولار الأمريكي على محور النظام النقدي الدولي.

وقد فتحت هذه الدراسة المجال للتطرق إلى التكتل النقدي الأوروبي والوحدة النقدية الأوروبية، والعملات الارتكازية، بالإضافة إلى المنافسة بين اليورو والدولار الأمريكي.

أما فيما يخص الدراسة التي سنتطرق إليها، فقد تم التركيز على مختلف الجوانب التي أهملتها الدراسات السابقة، حيث سلط الضوء على الهيمنة المالية الأمريكية وعلى عملة الدولار الأمريكي كأهم أداة للهيمنة، بالإضافة إلى نشأة عملة نقدية أوروبية موحدة هي اليورو والتي شكلت أكبر تهديد للدولار الأمريكي، ما جعل هذه الدراسة تعطي للمنافسة القائمة بين العملتين اهتماماً كبيراً.

صعوبات الدراسة:

صادفت هذه الدراسة عدة صعوبات، كان أهمها صعوبة الحصول على المراجع والإحصائيات اللازمة للبحث، إلى جانب ذلك التضارب الكبير في الإحصائيات وتشابه بعضها، الأمر الذي تطلب الكثير من الوقت والجهد من أجل اختيار أدق المعطيات التي تساعد في دراسة الموضوع.

هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة أعلاه والإحاطة بكل جوانب الموضوع، تطلبت الدراسة تناول الموضوع في مقدمة عامة وثلاث فصول لنهي الدراسة بخاتمة عامة، محافظين قدر الإمكان على التسلسل المنطقي والتدريجي في طرح الأفكار.

خصص الفصل الأول لتسليط الضوء على ماهية النظام النقدي الدولي وذلك لأجل إزالة أي غموض قد يواجه القارئ، مع تحديد مراحل تطور هذا النظام منذ نشأته إلى اليوم، كما تم التطرق إلى أهم الهيئات المالية التي تنشط داخله، مع محاولة إبراز أهم الآثار الناتجة على النظام النقدي الدولي.

أما الفصل الثاني فقد اهتم بدراسة وإبراز الهيمنة المالية الأمريكية من خلال التعرض أولاً إلى العوامل المساعدة على الهيمنة المالية الأمريكية والتطرق بالتفصيل في دراسة الدولار الأمريكي، كما تم التركيز كذلك على النظام النقدي الأوروبي من خلال تعداد المراحل التي ساهمت في ظهور عملة اليورو.

ويتناول الفصل الثالث دراسة تحليلية للمنافسة القائمة بين اليورو والدولار الأمريكي، من خلال تحديد أهم نقاط التميز التي تتمتع بها كل عملة، إضافة إلى ذلك التطرق إلى أهم نقاط التصادم بين عملتي اليورو والدولار الأمريكي.

في الأخير تضمنت الخاتمة مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة، إضافة إلى مجموعة من التوصيات متعلقة بالموضوع.

الفصل الأول

النظام النقدي الدولي والهيئات المالية الدولية

يعتبر النظام النقدي من أهم العوامل التي تدفع بالاقتصاد نحو تحقيق أهداف الاستخدام الشامل والنمو المستمر واستقرار المستوى العام للأسعار، بنفس المنطق ظهرت الحاجة إلى ظهور نظام نقدي دولي مع بداية اتساع المبادلات والعلاقات الاقتصادية الدولية، وكذا مع التعدد الواسع للعمولات التي ظهر معها عدم استقرار أسعار تحويل العملات مع بعضها البعض.

ولقد تعاقب على العالم عدة أنظمة نقدية دولية مختلفة وهذا راجع إلى الأوضاع الاقتصادية و السياسية السائدة تلك الفترة، وقد شهدت هذه النظم مجموعة من العراقيل والصعوبات والاضطرابات الاقتصادية نتيجة ظهور متغيرات جديدة كان من أهمها قيام التكتلات النقدية.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى:

- ماهية النظام النقدي الدولي.
- النظام النقدي الدولي برعاية أهم الهيئات النقدية التي أسهمت به.

المبحث الأول: ماهية النظام النقدي الدولي:

إن إصدار النقود المختلفة وتحديد إجراءات تداولها لم تكن لتحقق ذلك الشعور بالأمان والضمان والنظام والانسجام لدى مستعمليها، لولا التدخل الحاصل من طرف السلطة العمومية في جميع المجالات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالنقود، وهذا عن طريق جملة من القوانين والتنظيمات وكذا عن طريق الهيئات والمؤسسات المختصة في ذلك، هذا على المستوى المحلي، أما على المستوى الدولي فالأمر سيان فالنقود تدخل إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في عملية التبادل الدولي وهذا ما سمح بظهور النظام النقدي الدولي من أجل تنظيم تلك العمليات.

للتعرف أكثر على ماهية النظام النقدي الدولي سيتم تناول العناصر التالية:

- مفهوم النظام النقدي الدولي، عناصره وخصائصه.
- نشأة و تطور النظام النقدي الدولي.
- مراحل تطور النظام النقدي الدولي.

المطلب الأول: مفهوم النظام النقدي الدولي، عناصره و خصائصه:

الفرع الأول: مفهوم النظام النقدي الدولي:

تعددت التعاريف التي أعطيت للنظام النقدي الدولي من طرف المفكرين الاقتصاديين، إلا أنهم قد اتفقوا في مجموعة من النقاط ، واختلفوا في أخرى، و سنذكر مجموعة من التعاريف أدناه هي:

1- **التعريف الأول:** "يعرف النظام النقدي الدولي على أنه مجموعة القواعد والإجراءات، والتي يتم بواسطتها

السيطرة على كمية النقود في مجتمع ما".¹

2- **التعريف الثاني:** "النظام النقدي الدولي مجموعة القواعد والآليات والتنظيمات التي تتكفل بتصريف أمور

العلاقات النقدية بين الدول على نشر ودعم فاعلية التجارة متعددة الأطراف".²

3- **التعريف الثالث:** "النظام النقدي الدولي مجموعة القواعد والتنظيمات والأعراف والأدوات والتسهيلات

والمنظمات للتأثير على المدفوعات الدولية".³

4- **التعريف الرابع:** "النظام النقدي الدولي مجموعة القواعد والأدوات والمؤسسات المتعلقة بتسوية المدفوعات

الدولية".⁴

¹ سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية. عمان: دار زهران، 2010، ص 82-83.

² سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التجهيز والتنظيم. مصر: الدار المصرية اللبنانية، 1999، ص 14.

³ صبحي تادريس قريصة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية. بيروت: دار النهضة العربية، ص 161.

⁴ مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقد والمال النظرية والمؤسسات الدولية، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ص 4.

تدل التعريفات السابقة الذكر على أن النظام النقدي الدولي ينصب اهتمامه على العلاقات النقدية الدولية وكذا تسهيل وتيسير العمليات التجارية الدولية.

الفرع الثاني: عناصر النظام النقدي الدولي:

من التعاريف السابقة الذكر يتبين أن النظام النقدي الدولي يتأسس على أربعة عناصر أساسية شأنه شأن النظام النقدي المحلي، والتي يمكن ذكرها فيما يلي:¹

1- عملة وطنية تتمتع بالقبول العام للوفاء بالالتزامات الدولية:

اعتماد وحدة النقد كوحدة حساب، على أساس قاعدة محددة لقياس القيم، ولمدة طويلة استخدمت المعادن النفيسة، خاصة الذهب والفضة، كقاعدة نقدية يمكن أن تكون القاعدة عبارة عن عملة أجنبية أو سلة من عملات أجنبية كحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن عملة حسابية ليس لها وجود مادي، يصدرها صندوق النقد الدولي وتستخدم كأداة دفع في المعاملات بين هذا الأخير والبلدان الأعضاء، أو الايكون الذي هو عبارة عن وحدة حساب وأصل احتياطي داخل النظام النقدي الأوروبي ووسيلة للتسويات المالية بين دول الاتحاد.

2- نظام مصرفي:

وجود إجراءات تنظيمية لتسهيل وتعزيز عمليات التمويل الدولي كالقروض التي يقدمها البنك العالمي، بالأخص التسهيلات التمويلية التي يتيحها صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء وفق حالات وشروط معينة والمتمثلة أساساً في شريحة الاحتياط والشرائح الائتمانية وتسهيل التمويل الممدد وتسهيل التحويلات النظامية وتسهيل التمويل التعويضي وغيرها.

3- سياسة ائتمانية تتولى رقابة و توجيه التدفقات النقدية بين أرجاء الاقتصاد القومي:

وجود آلية تكيف لموازين مدفوعات دول العالم، ففي ظل قاعدة الذهب يتم توازن ميزان المدفوعات وفق نظرية دافيد ريكاردو المعروفة بالتوازن الآلي لميزان المدفوعات، فانطلاقاً من العجز الذي يعني خروج الذهب الى الخارج ومنه انخفاض أسعار السلع والخدمات، فتزداد تنافسية هذه الأخيرة فيرتفع الطلب عليها من الخارج وعندها يدخل الذهب فيتحقق التوازن ومن ثم الفائض، والعكس من أجل تحقيق العجز، أما بنظام بروتن وودز، فيمكن أن يحدث التكيف في حال ما إذا فشلت التسهيلات المالية المقدمة من أجل استعادة التوازن في ميزان المدفوعات، بالتأثير على سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار في حدود $\pm 1\%$ وقد يصل الى 10% في ظروف استثنائية وبشروط معينة.

¹ تقي الحسن عرفان، التمويل الدولي. عمان: دار مجدلاوي للنشر، 1999، ص 251.

4- بنك مركزي يتولى تصميم وتنفيذ السياسة النقدية الائتمانية:

وجود هيئة دولية يناط إليها عمليات تنظيم وتوجيه النظام النقدي الدولي نحو تحقيق الاستقرار النقدي على المستوى الدولي، وهو الأمر الذي افتقده المجتمع الدولي لمدة طويلة مما جعل الأنظمة النقدية المعتمدة سرعان ما تسودها فوضى نقدية عارمة فتضمحل تلقائياً، ولتفادي هذا الوضع وقصد تسهيل النمو المتوازن للتجارة الدولية، كان لزاماً التفكير في إيجاد هيئة نقدية دولية تساعد البلدان على استقرار أسعار صرف عملاتها وبحث قابلية تحويل هذه الأخيرة، فكان قرار انشاء صندوق النقد الدولي في مؤتمر بروتون وودز سنة 1944.

الفرع الثالث: خصائص النظام النقدي الدولي:

كغيره من الأنظمة النقدية، فالنظام النقدي الدولي له مجموعة من الخصائص والتي يمكن التطرق إلى بعضها في النقاط التالية:¹

- وجود مؤسسات تنظيمية تتولى إدارة وتوجيه هذا النظام، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- توفير آلية يتم من خلالها تسيير عمل النظام، وتمثل الإجراءات التي يمكن أن تتخذ لتحقيق الكيفية التي يعمل بها ويسير بها النظام.
- وجود وسائل يتم من خلالها عمل النظام، ويمكن أن تتمثل في وسائل تسوية المبادلات الدولية، كالذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة وما إلى ذلك من الأشكال المقبولة كوسائل لتسوية المبادلات والمعاملات في النطاق الدولي.
- توفير إجراءات يتم من خلالها تسيير التدفقات النقدية، لتسهيل المبادلات الدولية وتسويتها وتطويرها واستقرارها.

المطلب الثاني: نشأة وتطور النظام النقدي الدولي:

يطرح وجود أنظمة نقدية متعددة مشاكل وصعوبات لا حصر لها على مستوى نمو التجارة الدولية، وبالتالي دأبت الدول عبر مراحل تاريخية على التنسيق بين أنظمتها النقدية بهدف تسهيل عمليات المبادلة، من خلال البحث لإيجاد قاعدة مشتركة لقياس القيم والتفاهم حول المبادئ التي تسيير عمليات الصرف.²

¹ مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 6.

² نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي. الجزائر : دار بلقيس، 2011، ص 28.

الفرع الأول: نظام المعدنين ونظام قاعدة الذهب:

1- نظام قاعدة المعدنين:

عبارة عن قاعدة نقدية مزدوجة ترتبط بمقتضاها قيم النقود بعلاقة ثابتة مع قيمة الذهب والفضة في نفس الوقت، وقد انتشر هذا النظام في العالم حوالي سنة 1850، وبصفة خاصة في أغلب دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.¹

1-1- شروط قيام نظام المعدنين:

يعتمد هذا النظام مجموعة من الشروط هي كالتالي:²

- تحديد الوزن الذي تحتويه الوحدة النقدية من كلا المعدنين، ويترتب عن ذلك انشاء علاقة قانونية ثابتة بين قيمتي الذهب والفضة، وهكذا يتم التبادل مثلا بين الدولار الفضي والدولار الذهبي على أساس ما يحتويانه من فضة صافية بالنسبة للأول وذهب صافي بالنسبة للثاني، وكان المعدل القانوني هو 16 دولار فضي لكل دولار ذهبي، كما حدد القانون الفرنسي في مارس 1803 قيمة الفرنك الفرنسي بـ 5 غرام فضة و 322,58 مغ ذهب، بمعنى أن قيمة الذهب تعادل 15.5 مرة قيمة الفضة.³
- حرية الأفراد في تحويل ما لديهم من سبائك معدنية (ذهب وفضة) إلى مسكوكات عن طريق السلطات النقدية (إدارة سك العملة) على أساس المعدل القانوني المحدد، ولعل الهدف من هذا الإجراء هو الحفاظ على تعادل القيمة الاسمية للمسكوكات مع قيمتها السلعية (التجارية) وبالتالي عدم تجاوز القيمة الاسمية للقيمة السلعية للمسكوكات.
- حرية تحويل المسكوكات، من خلال عملية الصهر إلى السبائك وذلك حتى لا تفوق القيمة السلعية للمسكوكات قيمتها الاسمية.
- حرية استيراد وتصدير المعدن النفيس باعتباره سلعة ذات قيمة تجارية تتحدد وفق ظروف العرض والطلب، وذلك بهدف المحافظة على ثبات أسعار الصرف العالمية.

1-1- تقييم نظام المعدنين:

1-2-1- مزايا نظام المعدنين:

يمكن لهذا النظام أن يحقق الاستقرار في العرض الكلي للنقود، بحيث أنه يمكن للتغيرات التي قد تحدث في كمية أحد المعدنين أن تعوض أو توازن بالتغيرات المعاكسة في كمية المعدن الآخر،⁴ كما أنه يساعد على

¹ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 29.

² مرجع سبق ذكره، ص 29 - 30.

³ J. Bourget, *Monnaies et système monétaires dans le monde du 20^e siècle*. Paris : Bréal éditeur, 1983, P 24.

⁴ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1992، ص 68.

اتساع حجم القاعدة النقدية فيرتفع معه حجم الكتلة النقدية، الشيء الذي يفضي إلى الرفع من حجم المبادلات، كما أن أسعار الصرف تصبح أكثر استقرارا منها في حالة وجود نظام واحد.

نظام المعدنين يستجيب تماما لحاجة المتعاملين، فاستعمال القطع النقدية الذهبية لوحدها في المعاملات ذات القيمة الضئيلة جدا يتطلب مسكوكات خفيفة جدا، والعكس بالعكس، ففي حالة الاستعمال الحصري للقطع النقدية الفضية في المعاملات ذات القيم الكبيرة يتطلب حجما معتبرا من هذه الأخيرة.¹

1-2-2- عيوب نظام المعدنين:²

لقد اثبتت التجربة أنه كلما كان الفرق بين المعدل القانوني والمعدل التجاري للمعدنين صغيرا كلما عمل النظام بشكل منتظم، لكن بداية من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بدأ نظام المعدنين يعرف صعوبات موضوعية تجلت في التدهور المتواصل للقيمة التجارية للفضة مقارنة بالذهب مما أدى إلى خروج هذا الأخير من البلد الذي يعمل بهذا النظام باعتبار أن تسوية الديون الخارجية بالذهب هي عملية اقتصادية، وبالتالي اضطراب العلاقة بين المعدل القانوني الذي يحدده المشرع بين المعدنين من جهة والمعدل التجاري الخاضع لقوى العرض والطلب من جهة أخرى،³ ويترتب عن اختلاف هذين المعدلين ظهور ما يسمى بالنقود الجيدة أو القوية التي تكون قيمتها كسلعة أكبر من قيمتها القانونية، والنقود الرديئة التي تفوق قيمتها القانونية قيمتها التجارية، وحسب قانون الاقتصادي الانجليزي غريشام فإن النقود الرديئة تطرد من التداول النقود الجيدة، فالمستهلك يستعمل النقود الرديئة في معاملاته ويحتفظ (يكتنز) بالنقود الجيدة لاستخدامها كسلعة تجارية عادية وليس كوسيط في المبادلات باعتبار أنها في هذه الحالة تحقق له أكبر منفعة، أو يلجأ إليها في تسوية مدفوعاته الخارجية نظرا لكون المعاملات الدولية لا تهتم إلا بالمعدل التجاري الذي يتحدد في السوق العالمية للمعادن النفيسة. وقد زاد من تدهور نظام المعدنين عمليات المضاربة التي تستغل الفارق في المعدلين، إذ يشتري المضاربون الفضة التي كانت تتدهور باستمرار وتباع بالأسعار القانونية للسلطات النقدية الأجنبية التي تتبع نظام المعدنين، وهكذا يزداد حجم تداول الفضة في هذه اللذان وتتناقص احتياطياتها الذهبية، تجدر الإشارة إلى أن التاريخ النقدي لم يسفر عن أي نجاح يعتد به لنظام المعدنين، إذ تمخض عن العمل بهذا النظام سريان قاعدة الذهب بالفعل حيناً، وقاعدة الفضة حيناً آخر، دون أن يتداول المعدنان جنبا إلى جنب إلا في الأوقات المتباعدة التي تطابق فيها بحكم المصادفة المعدلان القانوني و التجاري العالمي لقيمة الذهب مع الفضة.

¹ نعمان سعيدي، مرجع سابق، ص 30.

² مرجع سبق ذكره، ص 30 - 31.

³ Maurice Niveau, *Histoire des faits économiques contemporains*. Paris : Presse universitaire France, 1970, P 255.

2- نظام قاعدة الذهب:

من آثار تدهور الفضة مقابل الذهب هو التخلي عن الفضة كقاعدة نقدية ولجوء دول أوروبا الغربية بشكل خاص، إلى استعمال الذهب في قياس القيم بجميع أشكالها وذلك بداية من الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وفي أوائل القرن العشرين أصبح للذهب قوة وفائية غير محدودة على المستوى الدولي، إذ اتجهت أغلب الدول إلى تحديد قيم وحداتها النقدية بأوزان محددة من الذهب عن طريق التشريع.

2-1- أشكال نظام قاعدة الذهب:¹

عرف نظام قاعدة الذهب ثلاث أشكال فرضتها المراحل التاريخية المتعاقبة، ويمكن ذكرها كالتالي:

2-1-1- قاعدة المسكوكات الذهبية: 1860 - 1914:

عرف بنظام الذهب الكامل الذي يتمتع بقوة إبراء غير محدودة، إلى جانب تداول أنواع أخرى من النقود المعدنية وغير المعدنية ذات لقوة إبراء محدودة يحولها البنك المركزي إلى ذهب عند الطلب. أما عن الأسس التي تعتمد عليها هذه القاعدة فهي:

- الوحدة النقدي المحلية محددة بوزن معين من الذهب، بحيث أن البنك المركزي يبيع ويشترى الذهب بسعر ثابت.
- قابلية تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب وحرية سك القطع النقدية على غرار نظام المعدنين.
- أسعار صرف العملات محددة على أساس ما تحتويه هذه الأخيرة من المعدن النفيس (الذهب)، وعليه تتحدد أسعار تعادل ثابتة للعملات المختلفة، مثلاً:

$$1 \text{ جنيه إسترليني} = 7322.33 \text{ مغ من الذهب الصافي.}$$

$$1 \text{ فرنك فرنسي} = 290.32 \text{ مغ من الذهب الصافي.}$$

$$\text{سعر التعادل} = 290.32 / 7322.33 = 25.22$$

$$\text{إذن: } 1 \text{ جنيه إسترليني} = 25.22 \text{ فرنك فرنسي.}$$
- الحرية المطلقة في تصدير واستيراد الذهب جعل من الكتلة النقدية للبلد، الذي يسير وفق نظام قاعدة الذهب، يرتبط ارتباطاً مباشراً بالتحركات الدولية للمعدن النفيس، ويولي أهمية بالغة للتوازن الخارجي الذي يعمل بدوره على التوازن الداخلي بحيث تضمن الميكانيزمات الآلية تناسق وانسجام بين التكاليف والأسعار من خلال امتصاص سريع للإختلالات الممكنة.
- مما سبق، يتضح أن السيولة النقدية في ظل هذه القاعدة التي دام العمل بها إلى غاية سنة 1914، مرتبطة بكمية إنتاج الذهب.

¹ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 31 - 32 - 33.

2-1-2 - قاعدة السبائك الذهبية: 1919 - 1931:

اضطرت دول العالم إلى التخلي عن المسكوكات الذهبية وسحبها من التداول نتيجة نشوب الحرب العالمية الأولى سنة 1914 وما تتطلبه من نفقات حربية تستنزف حجم الذهب الذي ما لبث أن ارتفعت محدوديته من الناحية الكمية.¹

لم تعد الأوراق النقدية في ظل هذه القاعدة قابلة للتحويل إلى ذهب، بل يتم تداول الأوراق النقدية والقطع النقدية المساعدة الإلزامية وأصبحت العملة ترتبط بمقدار معين من الذهب المتواجد، لدى خزائن البنك المركزي، وهكذا اختفت المسكوكة وحلت محلها السبيكة الذهبية في ظل نظام أوقفت حرية السك إلا في صورة سبائك ذات أوزان كبيرة لا يسمح بتداولها داخليا إلا في المعاملات الضخمة، إذ يمكن للأفراد والمؤسسات تحويل نقودها الورقية لدى مؤسسة الإصدار إلى ذهب على أساس سعر التعادل الرسمي، وتتداول أيضا على المستوى الخارجي عند تسوية المدفوعات الخارجية الناشئة عن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

2-1-3 - قاعدة الصرف بالذهب:

أقر هذا الشكل من أشكال قاعدة الذهب في مؤتمر جنوه سنة 1922، إذ يعتمد على ربط عملة بلد ما بالذهب من خلال ربط هذه العملة بعملة بلد آخر يسير وفق قاعدة الذهب، بمعنى أن العملات المحلية التي يمكن تحويلها إلى مسكوكات أو سبائك تحول إلى عملات أجنبية قابلة بدورها للتحويل إلى ذهب على أساس علاقة ثابتة، شرط أن يحتفظ البلد التابع بعملات البلد المتبوع كغطاء للعملة في التداول، وهذا الشكل يتطلب توفير الشروط التالية:²

- تحديد سعر صرف ثابت للعملة المحلية مقابل عملة أجنبية قابلة للتحويل إلى المعدن النفيس.
- التزام السلطات النقدية ببيع و شراء حوالات العملة الأجنبية بذلك السعر الثابت.
- منع فرض قيود على تحويل العملة من و إلى الخارج.

و بالفعل فقد أقبلت الكثير من الدول الضعيفة اقتصاديا و تلك الخاضعة للانتداب على اتباع هذه القاعدة و اتخاذ الجنيه الاسترليني أو الدولار الأمريكي نقدا أجنبيا بدلا من الذهب.

2-2 - تقييم نظام قاعدة الذهب:

لا يمكن الحكم على فشل أو نجاح أي نظام نقدي إلا بعد التوغل في المزايا التي اتصف بها والعيوب التي اكتنته.

¹ ضياء مجيد الموسوي، نظام النقد الدولي. الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987، ص 16 - 17.

² مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص 15.

2-2-1 - مزايا نظام قاعدة الذهب:

- إن نظام قاعدة الذهب قد مكن دول أوروبا وأمريكا الشمالية من تحقيق التوازن الآلي لميزان المبادلات، فحسب نظرية دافيد ريكاردو حول التوازن الآلي لميزان المدفوعات، فإن العجز أو الفائض الخارجيين يتم التخلص منهما بطريقة آلية من خلال ميكانيزمات السوق، فتسجيل حالة فائض يعني نزوح الذهب إلى الداخل وبالتالي يصاحب النمو في التجارة زيادة كمية النقود، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فتتأثر الصادرات سلبا وترتفع وتيرة الاستيراد ومنه يتم القضاء على الفائض، أما في حالة العجز، فإن خروج الذهب يعمل على الضغط على القوى التضخمية من خلال خفض النقود المتداولة وبالتالي خفض مستوى الأسعار، الشيء الذي يمكن من رفع وتيرة الصادرات والضغط على الواردات و منه التخلص من العجز.¹
- يسعى هذا النظام إلى ضمان الاستقرار الداخلي للأسعار، باعتبار أن آلية تصحيح الأسعار تعتمد من جهة على الربط بين كمية الذهب و الكتلة النقدية المتداولة، و من جهة أخرى على العلاقة بين كمية النقود و مستوى الأسعار، بحيث أنه يجعل حدودا لعرض النقود و يفرض على البلدان التي تعمل في ظل هذا النظام الاحتفاظ بمخزون من الذهب لمواجهة طلبات تحويل العملات إلى ذهب، بالإضافة الى ذلك فإنه يحقق قدرا كبيرا من الاستقرار في معدلات صرف البلدان التي تنتهج قاعدة الذهب.²

2-2-2 - عيوب نظام قاعدة الذهب:³

- لقد تخللت هذا النظام عدة عيوب أنقصت من فاعليته وأظهرت حدوده، و يمكن ذكرها فيما يلي:
- إن النمو الاقتصادي ارتبط باكتشاف مناجم الذهب، ففي سنة 1929 بلغ الإنتاج العالمي للذهب 19.3 مليون أوقية وتضاعف هذا الحجم إلى أن وصل سنة 1967 إلى 40 مليون أوقية وبالمقابل وفي نفس الفترة تضاعف حجم التجارة الدولية بـ 6 مرات،⁴ وبالتالي أصبح من الضروري إيجاد وسيلة أخرى قصد تمويل المبادلات الدولية، كما تؤدي الكميات المستوردة من هذا المعدن إلى حدوث تضخم داخلي في البلد المستورد مع إمكانية تصديره (التضخم) إلى بلدان أخرى.
 - إن نظام قاعدة الذهب يعمل على حرمان الدولة من إتباع سياسة نقدية تتماشى وظروفها الداخلية، باعتبار أن الأولوية معطاة للاستقرار الخارجي على حساب الاستقرار الداخلي، والواقع أن التوسع الاقتصادي المستمر و المدعم داخليا هو الهدف الأساسي الذي يجب أن تسعى إلى تحقيقه جميع الدول. نتيجة لهذه العيوب و غيرها، لم تفلح محاولات العودة إلى نظام الذهب رغم اللمسات التي استحدثت على النظام الأصلي من أجل التخلص من الفوضى التي سادت أسعار صرف ما بين الحربين فاضطرت الدول

¹ Maurice Niveau, ancienne source, P 251.

² Josette Peyrard, **Gestion Financière Internationale**. 3^{ème} édition, Paris : Vuibert, 1995, P 6.

³ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 34 - 35.

⁴ M. E. Benisaad, **Economie International**. Paris : édition Publisud, 1985, P 53.

المنتجة لهذا النظام إلى التخلي عن قاعدة الذهب و من بينها انجلترا التي تخلت عن القاعدة سنة 1931 وفرنسا سنة 1936.

الفرع الثاني: نظام بروتن وودز:

ساد الاعتقاد الى أن تطور المبادلات الدولية قد استلزم وجود نظام نقدي دولي يرتكز على علاقات نقدية ثابتة، نظام يتفادى مساوئ قاعدة الذهب و يأخذ بمزاياها من خلال ثبات أسعار الصرف مع امكانية التحويل بين العملات بما يضمن التشغيل الكامل و استقرار، مع السماح لكل دولة تحقيق التوازن الخارجي دون فرض قيود على المبادلات الدولية، فتأسس نظام بروتن وودز.

1- نشأة نظام بروتن وودز:¹

على أساس ما سبق، انعقد مؤتمر بروتن وودز برعاية الأمم المتحدة في الفترة الممتدة بين 1 و 22 جويلية من سنة 1944 في مدينة بروتن وودز بالولايات المتحدة الأمريكية، ضم هذا المؤتمر مندوبي 44 دولة، لوضع أسس جديدة تعمل على تفادي ما يسمى بحرب العملات وتسمح بتنشيط حركة التجارة الدولية من جديد، من خلال:

- القضاء على نظام الرقابة على الصرف حتى تتمكن جميع العملات من التداول بكل حرية من بلد لآخر.
- ضمان استقرار الصرف باعتماد أسعار الصرف الثابتة، من خلال ربط العملات بقاعدة دولية لقياس القيم تتسم بالاستقرار وتحظى بالقبول العام، مع ضرورة إعادة تقييم الذهب بشكل جذري وإعادة توزيع الاحتياطي الدولي من هذا المعدن بصفة عادلة.
- تحقيق توازن في موازين المدفوعات.
- ضمان حرية التحويل ما بين مختلف العملات و توفير السيولة الدولية.
- إدخال البعد الدولي في إدارة النظام النقدي الدولي.

وهكذا انصبت الجهود في ايجاد قاعدة جديدة لقياس القيم، فتمخض عنها تقديم مشروعين أحدهما أمريكي و الآخر انجليزي، ويمكن التطرق إليهما فيما يلي:²

1-1- المشروع الانجليزي:

صاحبه هو الاقتصادي الكبير جون مينارد كينز الذي اقترح إنشاء سلطة نقدية عالمية سماها اتحاد المقاصة والتي هي بمثابة بنك مركزي لجميع البنوك المركزية، يحل محل اتفاقات المقاصة والدفع الثنائية السائدة، يسمح بإجراء عمليات المقاصة بين مختلف الدول بدلالة وحدة نقدية عالمية جديدة اقترحها اللورد كينز هي البانكور، وإنشاء نظام لتقديم القروض من الدول ذات الفائض من هذه العملة إلى الدول صاحبة العجز،

¹ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي. دمشق: دار الفكر، 1993، ص 303 - 304.

² نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 36 - 37.

حيث تتحدد قيمة البانكور، على غرار العملات الوطنية، على أساس الذهب دون إمكانية تحويله إلى هذا الأخير، ولا يمكن للدولة التي تنضم إلى هذا النظام الجديد من تعديل سعر صرفها مقابل البانكور من طرف واحد.

أراد كينز من خلال مشروع النظام النقدي الدولي الذي يعتمد نظام المقاصة، أن يعطي للدول حرية أكبر في تعاملاتها المتعددة مع ضرورة خضوعها لسلطة عالمية تحافظ على الاستقرار الاقتصادي على مستوى كل أنحاء المعمورة، لكن غاية هذا المشروع هو كذلك خدمة المصالح الخاصة لانجلترا، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

- إيجاد طريقة تسمح بالحصول على كمية كبيرة من الأموال لإعادة بناء الاقتصاد واستعادة التوازن في ميزان المدفوعات.
- استخدام السياسة النقدية بحرية كاملة، وعدم ترك الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على النظام النقدي الدولي من خلال استحداث تلك السلطة النقدية العالمية.
- منع تجسيد الدولار كعملة دولية من خلال اقتراح البانكور غير القابل للتحويل إلى ذهب، والسحب التدريجي، لا لشيء فقط لأن الولايات المتحدة الأمريكية تحوز على ثلثي المخزون العالمي من المعدن النفيس بتاريخ انعقاد المؤتمر.
- محاولة تكريس وضعية دولية على أساس يناسب ماضيها التاريخي كقوة عظمى مسيطرة وفق مركزها الحالي الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال توزيع الحصص بما يتناسب ومساهمات الدول في التجارة الخارجية قبل الحرب، وليس على أساس ما يحوزونه من ذهب.

1-2- المشروع الأمريكي:

يقترح هاري دكستر وايت نظاما متطورا لقاعدة الصرف بالذهب، أين يشكل الذهب والعملات القابلة للتحويل إلى ذهب أدوات احتياط لمختلف الدول، مع ضرورة انتهاجها من جديد لحرية الصرف وتقل رؤوس الأموال والتزامها بالحفاظ على أسعار تعادل عملاتها، وبالضبط يقترح انشاء وحدة نقدية دولية تحت اسم أونيتاس، تتحد قيمتها على أساس وزن معين من الذهب (معدل ثابت) وإنشاء مؤسسة نقدية دولية تعمل على الحيلولة دون تكرار المشاكل العويصة التي عرفها النظام النقدي الدولي طيلة الثلاثينيات الماضية والتي تمثلت أساسا في التنافس المحموم للدول في تخفيض قيم عملاتها، ومساعدة الدول التي لا تستطيع الحفاظ على أسعار تعادل عملاتها بتقديم قروض مؤقتة ومحدودة ورفع القيود المفروضة على عمليات الصرف الخارجية وعلى التجارة الدولية.

• نقاط التشابه بين المشروعين:

لقد كانت هناك نقاط تشابه بين المشروع الانجليزي والمشروع الأمريكي، نذكرها فيما يلي:

- انشاء مؤسسة نقدية دولية.

- العمل على تحقيق التوازن في موازين المدفوعات الدولية.

- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملات.

- توفير قروض للدول الأعضاء.

• نقاط الاختلاف بين المشروعين:

لا يمكن الإنكار بأنه رغم نقاط التشابه بين المشروعين فهناك نقاط اختلاف تتمثل في:

- إن مشروع وايت لم يتطرق إلى إمكانية قيام النظام النقدي الدولي الجديد بإصدار عملة دولية يلتزم

الجميع بقبولها في تسوية أرصدة موازين المدفوعات بالدرجة الأولى وتجسدت في الدولار الأمريكي على

عكس البانكور التي تصدره سلطة تتجاوز حدود الدولة.

- لم يشر مخطط وايت إلى ضرورة إنشاء نظام دولي جديد للمدفوعات.

2- عمل نظام بروتن وودز:¹

لعل أهم ما تمخضت عنه هذه الاتفاقية، كما نصت عليها المادة الرابعة، هو اتخاذ الدولار الأمريكي إلى

جانب الذهب كأداة احتياط تستعمل في تسوية أرصدة موازين مدفوعات الدول، باعتبار أن هذه العملة قد لعبت

دورا بارزا في العلاقات المالية الدولية نظرا لقوة الاقتصاد الأمريكي الذي تجسد من خلال الطلب الأوروبي

المتزايد على الصادرات الأمريكية وكذا أهمية الاحتياطات الذهبية التي تملكها الولايات الأمريكية المتحدة والتي

تقدر بحوالي 60% من الاحتياطي العالمي، ففي عام 1945 بلغ الاحتياطي الأمريكي من الذهب حوالي 20

مليار دولار، في حين قدر ما يمتلكه باقي العالم حوالي 7 مليار دولار فقط، الشيء الذي أهله لأن يكون إلى

جانب الذهب، قاعدة صرف يتم على أساسها تحديد أسعار العملات الوطنية، بحيث أن 1 أوقية من الذهب

الصافي تساوي \$35، وفي ظل هذا النظام وعلى أساس هذه النسبة تلتزم الولايات المتحدة من خلال بنك

الاحتياط الفدرالي بتحويل الموجودات الدولارية للدول إلى ذهب باعتبار أن الدولار وفق نظام بروتن وودز هو

المؤهل الوحيد للصراف إلى ذهب.

كما تقرر إنشاء هيئة نقدية دولية تسمى بصندوق النقد الدولي، الذي يعمل على تجسيد التعاون النقدي

الدولي وتسهيل التوسع والنمو المتوازن للتجارة الدولية، كما يعتبر الضامن للنظام النقدي من خلال مراقبته لنظام

تعادل العملات واستقرار أسعار الصرف وتسويته لميزان مدفوعات الدول المدينة.

¹ نعمان سعيدي، مرجع سابق، ص 38.

فهذا النظام النقدي يسمح لسلطات الدول المختلفة من تغيير أسعار صرف عملاتها مقابل الذهب أو الدولار الأمريكي ضمن مجال محدد هو 1% ارتفاعاً أو انخفاضاً مقابل سعر تعادل معن عنه في إطار الاتفاق مع بقية الدول تحت مظلة الصندوق، وذلك قصد مواجهة الاختلالات في مدفوعاتها الخارجية دون اللجوء إلى سياسة انكماشية مبالغ فيها، وكذا إمكانية استعمالها لسياسات اقتصادية تتماشى و ظروفها الاقتصادية الداخلية.

فالبلد العضو في الصندوق، الذي يعاني من تدهور في قيمة عملته نتيجة عجز في ميزانه التجاري يلجأ إلى شراء عملته الفائضة عن طريق عملات أخرى ويمكنه أن يمارس حق السحب من الصندوق في حالة نضوب احتياطياته من هذه الأخيرة، و يحق له أيضاً أن يخفض من قيمة عملته إذا كان يعاني من عجز هيكلي على مستوى ميزان مدفوعاته واستنفذ في نفس الوقت حقه في السحب من الصندوق، شرط أن لا يتجاوز هذا التخفيض معدل 10%، وكل تجاوز لهذا المعدل يتطلب موافقة صريحة من طرف الصندوق.

لقد سعى نظام بروتن وودز إلى تحرير التجارة الخارجية، وذلك من خلال إزالة كافة القيود التي تحول دون تحرك السلع و الخدمات.

3- تقييم نظام بروتن وودز:

إن عمل النظام النقدي الدولي الذي تمخض عن مؤتمر بروتن وودز، له محاسن وعيوب وهي كالتالي:¹

3-1- مزايا نظام بروتن وودز:

يمكن سرد محاسن النظام والتي اعتمد عليها مؤيدوه على النحو التالي:

- تجنب التذبذبات النقدية الكبرى، كالتى حدثت خلال الحربين من خلال تدخل البنوك المركزية على مستوى أسواق الصرف لبيع وشراء عملاتها مقابل العملات الأجنبية، وبالتالي بقاء أسعار العملة الوطنية ضمن مجال التقلبات المسموح بها ومنه تقادي الكثير من الاختلالات الاقتصادية التي تعيق المبادلات الدولية.²
- نظام يجمع بين نظام ثبات الصرف من خلال تثبيت العملة بوزن معين من الذهب، ونظام حرية الصرف من خلال تعديل سعر الصرف وفق أوضاع ميزان المدفوعات، مع منع التغيرات المتتالية لأسعار الصرف.

- سمح نظام الصرف الثابت بالعمل العادي للمبادلات الخارجية، حيث وفر للمصدرين والمستوردين إمكانية عقد اتفاقية تجارية مستقبلية على المدى المتوسط أو الطويل بالنظر إلى عامل الاستقرار الذي تتميز به أسعار الصرف وكذا الثقة الممنوحة في عملات التبادل.

- سمح نظام بروتن وودز بالرفع من الإنتاج العالمي وكذا التجارة الدولية بوتيرة سريعة مقارنة بالأنظمة التي سادت قبله.

¹ نعمان سعيدي، مرجع سابق، ص 39 - 40.

² Pierre Salles, **Problèmes Economiques Généraux**. 6^{ème} édition, Paris : Dunod, 1986, P 317.

3-2- عيوب نظام بروتن وودز:

يبرر المعارضون مواقفهم تجاه هذا النظام بما يلي:¹

- إن ارتكاز العملات الرئيسية على قاعدة الدولار يتطلب احتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية باحتياطات ضخمة من الذهب، لكن منذ مطلع الستينات تناقص الاحتياطي الذهبي، ولم يعد يغطي الدولارات الموجودة على مستوى دول الفائض، فازدادت الشكوك في عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية الوفاء بتعهداتها فانعدمت الثقة في الدولار الأمريكي و كثرت المضاربة ضده.
- لم يكن يسمح هذا النظام بالتعديلات اللازمة في الأوقات المناسبة وبالسرعة المطلوبة، على مستوى أسعار صرف العملات، مما أدى إلى عدم فعالية التعديل.²
- ظهور مشكلة السيولة الدولية من خلال عدم قدرة الدولار بصفته وسيلة من وسائل الدفع الدولية بالوفاء باحتياجات العالم المتزايدة، إذ ظهرت الاختلالات بين حجم التبادل الدولي وحجم وسائل الدفع مما دفع بصندوق النقد الدولي إلى إصدار حقوق السحب الخاصة DTS.
- إن اعتبار الدولار الأمريكي كعملة احتياطية قد يعمل على نقل التضخم من الولايات المتحدة الأمريكية إلى بقية العالم.
- افتقار نظام أسعار الصرف الثابتة إلى أدوات يستعين بها صندوق النقد الدولي في معالجة التوقعات بخصوص تخفيض أو رفع قيمة العملة، خاصة في ظل تدفقات رؤوس الأموال.³

4- انهيار نظام بروتن وودز و محاولة اصلاح النظام:

4-1- انهيار نظام بروتن وودز:⁴

في الحقيقة بدأت بوادر الأزمة منذ سنة 1958 نتيجة العودة القوية إلى التحويلات الخارجية للعملات الأوروبية الرئيسية فيما بين غير المقيمين، مما أفقد الدولار الثقة المفرطة (المطلقة) ومركزه كعملة أساسية التي تقتض قبول عجز في ميزان مدفوعات الدولة صاحبة العملة لتلبية الحاجيات العالمية من هذه العملة، إلا أنه في المدى الطويل لا يمكن لهذين الشرطين إلا أن يعارضا، خاصة مع بروز الاقتصاد الأوروبي الذي أصبح يصدر أكثر فأكثر بعد استكمال بناء أوروبا.

سنة 1961 اشتد الإقبال على السوق الحرة للذهب، فارتفع سعره عن السوق الرئيسية من \$35 إلى \$41 للأوقية وذلك رغم تدخل بنك إنجلترا ببيعه لكميات ضخمة من الذهب لغرض تثبيت سعره، ولم يتحقق الاستقرار واشتدت المضاربات على الذهب رغم إنشاء مجمع الذهب من طرف ثمان بلدان أوروبية قصد المساهمة في

¹ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 40.

² مروان عطون، أسعار صرف العملات. الجزائر: دار الهدى، 1982، ص 104.

³ أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي. بيروت: الدار الجامعية، 1990، ص 152.

⁴ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 41.

عرض كميات كبيرة من الذهب في السوق الحرة كلما استدعت الحاجة إلى تثبيت سعره الرسمي، وفي نفس السنة ارتفعت أسعار الفائدة في أوروبا، مما أدى إلى نزوح وتحرك رؤوس أموال ضخمة من أمريكا إلى أوروبا. بداية من سنة 1965 انقلبت الأوضاع تمام، و أخذت معدلات التضخم بالارتفاع فوصلت إلى 4% ثم إلى 6% في السنة، مما أدى إلى تباين كبير بين معدل تبادل الدولار و معدل العملات الأخرى، خاصة المارك الألماني.

بالإضافة إلى تشبع الاقتصاد الأوروبي بالدولارات الشيء الذي عجل بانتهاء (حدوث أزمة) نظام بروتن وودز، و تجسد ذلك في أمرين اثنين:

- في 15 مارس 1968، تم إلغاء مجمع الذهب وأنشيء سوقين للذهب:
- سوق حرة: أين يتم تحديد سعر الذهب وفق ميكانيزم العرض والطلب.
- سوق رسمية: أين يمكن للبنوك المركزية وحدها شراء الذهب من الولايات المتحدة الأمريكية بالتسعيرة الثابتة \$35 للأوقية.¹
- في 15 مارس 1971، يعلن الرئيس الأمريكي عن عدم قابلية التحويل الرسمي إلى ذهب دون التشاور مع صندوق النقد الدولي أو مع الدول الأعضاء،² على أساس أنه لم يبقى لأمريكا من الذهب المقدر بـ 20 مليار دولار في سنة 1957 إلا ما يقارب 10 مليار دولار فقط في سنة 1971.

4-2- محاولة إصلاح النظام النقدي الدولي:³

يتضح مما سبق أن النظام النقدي الدولي سادته فوضى عارمة واضطراب مشين في أسواق الصرف الأجنبية، وتعرض العديد من الدول خاصة النامية منها، إلى الاختلالات في موازين مدفوعاتها، فكان لزاما إيجاد حلول للتخلص من هذه الوضعية المزرية، حينها شرع وزراء المال لمجموعة العشرة (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، كندا، بلجيكا، هولندا، السويد) في عقد اجتماعات بلندن ثم في روما، ثم في واشنطن بمعهد سمثسونيان وتوصلوا إلى توقيع اتفاقية سميت بهذا الأخير، هدفها إعادة الاستقرار النسبي إلى أسواق الصرف العالمية وذلك من خلال ما يلي:

- رفع سعر الذهب بدلالة الدولار بنسبة 7.89% أي من \$35 للأوقية إلى \$38، وهو ما يعني ارتفاع قيم العملات الأساسية كالين الياباني المارك الألماني.
- الاعتماد على الأسعار المركزية بدلا من أسعار الصرف الرسمية للأقطار الموقعة على الاتفاقية.
- إبطال عمل التعويم المؤقت لأسعار صرف العملات لدول مجموعة العشرة على أن تتذبذب ضمن مجال 2.25% ارتفاعا وانخفاضا حول سعر التعادل.

¹ تقي الحسن عرفان، مرجع سابق، ص 222.

² مدحت صادق، مرجع سابق، ص 38.

³ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 42 - 43.

إلا أن هذه الإجراءات لم تكن كافية لتحقيق الاستقرار، واستمرت المضاربات الشيء الذي أدى بالرئيس الأمريكي إلى تقرير تخفيض آخر في الدولار قدر بـ 10% ليصل الذهب إلى 42.2 دولار أمريكي، وتم الاعتماد على نظام سعر الصرف العائم المدار (المقيد) لتفادي التذبذبات الحادة، ويتم ذلك من طرف السلطات النقدية حينما تتدخل في تحديد أسعار العملة في سوق الصرف من خلال استعمال احتياطاتها.

الفرع الثالث: النظام النقدي الدولي وفقا قاعدة التعويم المدار (النظام النقدي الدولي الحالي): 1973:

لقد اختلف خبراء الاقتصاد الدولي في تحديد ماهية وطبيعة النظام النقدي الحالي، فقد ذهب البعض إلى اعتبار هذا الأخير نظاما جديدا قائما بحد ذاته ليست له أية علاقة بنظام بروتن وودز، لأن العمود الفقري لنظام بروتن وودز هو ربط العملات بالذهب، وقد أزال الرئيس الأمريكي نيكسون إمكانية تحويل الدولار إلى ذهب مما خلق مشكلة بالنظام، أما الفريق الآخر فيرى أن النظام الحالي ما هو إلا امتداد لم تم تسطيره بروتن وودز معللين وجهة نظرهم ببقاء جل القوانين والإجراءات سارية المفعول إلى غاية يومنا هذا خاصة فيما تعلق بصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

1- نشأة النظام:

تم الاستغناء عن أسعار الصرف الثابت التي جسدها قواعد نظام بروتن وودز، حيث قامت الدول الأوروبية الرئيسية واليابان في 1 مارس 1973 بتعويم عملاتها مقابل الدولار،¹ بمعنى ترك كامل الحرية لسوق الصرف في تحديد أسعار صرف العملات المختلفة، هذا النظام المطلق يعمل على تكريس ميكانيزم ذاتي لتسوية ميزان المدفوعات، مبني على أساس سعر صرف مرن تماما، وقد عرفت بعض العملات التعويم بالتوافق، حيث ارتبطت فيما بينها على أساس معدلات ارتكازية،² والواقع أن هذا النظام لم يقصد أحد اختياره بل فرض نفسه عقب انهيار نظام بروتن وودز بغرض مواجهة الفوضى التي سادت أسواق الصرف الأجنبي والمضاربات التي أحدثت العديد من الاختلالات.³

إن تعميم نظام التعويم أخذ صفة الرسمية في مؤتمر جمايكا سنة 1976 وأصبح حيز التطبيق في 1 أبريل 1978، لما أدخل في التعديل الثاني الذي مس قوانين صندوق النقد الدولي. كما أن تحديد سعر صرف العملات في ظل نظام التعويم يختلف باختلاف الطريق التي يتم من خلالها ربط العملة الوطنية بأشكال الربط المختلفة أو تركها حرة تتحدد وفق ظروف السوق.⁴

¹ R. Krugman & R. Obstfeld, *Economie Internationale*. Belgique, 1992, P 37.

² نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 43.

³ زينب حسين عوض الله، *اقتصاديات النقود والمال*. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 105.

⁴ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 43 - 44.

2- تقييم النظام النقدي الدولي وفقا لقاعدة التعويم المدار:

ككل نظام صرف فإن التعويم له مؤيدوه ومعارضوه، وكل منهم يستدل بنقاط القوة في تبرير تحليلاته وأفكاره ويقدم نقاط الضعف لدحض حجج معارضيه.

2-1- مزايا نظام النقد الدولي وفقا لقاعدة التعويم المدار:

- يرى المؤيدون أن هذا النظام يوفر مزايا يفتردها نظام ثبات أسعار الصرف من حيث أنه:¹
- يضمن التوازن الدائم لميزان المدفوعات من خلال التقلبات المتواصلة لأسعر الصرف، بما يضمن حرية البلد في اتباع سياسة نقدية داخلية يراها مناسبة دون قيد خارجي.²
 - يقف في وجه المضاربة عوض أن يشجعها على غرار نظام الصرف الثابت، حيث كلما ازداد الطلب على العملة ارتفع سعرها، وبالتالي قل شراؤها بغرض المضاربة.
 - لا يتطلب من البنوك المركزية الاحتفاظ باحتياطات صرف ضخمة قصد التدخل في أسواق الصرف للدفاع عن سعر العملة لأن سعر الصرف يتحدد وفق قوى العرض والطلب.
 - يسمح بالسرعة الكبيرة في التعديل لمواجهة الأزمات الخارجية لأن التعديل في هذا النظام هو مستمر وثابت.

2-3- عيوب نظام النقد الدولي وفقا لقاعدة التعويم المدار:

- أما عن العيوب فيمكن ذكرها في النقاط التالية:³
- إن تذبذب أسعار الصرف يوميا يولد الشك و المخاطرة في نفوس المتعاملين فيما يخص قيم المبادلات التي تتم مستقبلا بالرغم من أنه يمكن تغطية مخاطر الصرف لكن مع زيادة التكاليف مما يضر بالتجارة والاستثمار الدوليين.⁴
 - لا تحظى العملة بنفس الثقة التي تحظىها العملة في ظل أسعار الصرف الثابتة.
 - عدم استقرار أسعار الصرف يؤدي إلى استفحال ظاهرة التضخم العالمية من خلال تدهور قيم العملات الدول.⁵

¹ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 44.

² Pierre Salles, ancienne source, P 44.

³ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 44، 45.

⁴ دومينيك سالفاتور، الاقتصاد الدولي. سلسلة ملخصات شوم، القاهرة: دار ماكجروهيل للنشر، 1984، ص 187.

⁵ M. E. Benisaad, ancienne source, P 117.

- تأثر آلية التعديل في ميزان المدفوعات بالتضخم الناشئ عن تطبيق السياسة المالية التوسعي (المالية العامة) بحيث أنه كلما ارتفعت المداخيل الاسمية و معها الطلب الداخلي أدى ذلك إلى انخفاض سعر العملة المحلية في سوق الصرف، مما يمنع تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.¹
- تأثر أسعار الصرف بالعامل النفسي، بحيث أنها حساسة للإشاعات من خلال التنبؤات التي تؤثر في درجة الثقة الممنوحة للعمل الوطنية على مستوى سوق الصرف.

المطلب الثالث: تقييم النظام النقدي الدولي:

الفرع الأول: معايير كفاءة النظام النقدي الدولي:

هناك بعض المعايير التي يجب أن تتوفر في النظام النقدي الدولي، نختص بذكرها فيما يلي:

1- نمو التجارة الدولية:

كلما أسهم نظام النقد الدولي السائد في نمو التجارة الدولية، أي في نمو حركة انتقال السلع و الخدمات ورؤوس الأموال بين الدول والمناطق المختلفة، دل ذلك على كفاءة النظام في تأدية وظيفة هامة تلزم لنمو الرأسمالية واستمرار نموها، وهي اتساع حجم السوق،² ولقد سعى نظام النقد الدولي عبر تطوره إلى تحقيق هذا المعيار، سواء في ظل قاعدة الصرف بالذهب، كونها ساعدت على تسهيل عمليات التبادل الدولي، كما عملت على تشجيع التطور السريع للتجارة الدولية، نفس الشيء يقال في ظل نظام بروتن وودز، فقد اتسعت التجارة الدولية، بسرعة منذ الحرب العالمية الثانية، و يرجع ذلك جزئيا إلى التحرر التدريجي للنظم التجارية و ترتيبات التجارة الخارجية.³

2- تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف:⁴

لقد ساد النظام النقدي الدولي في ظل قاعدة الذهب نوع من الاستقرار وذلك كون النظام المتعلق بالقاعدة الذهبية يضمن سعر صرف ثابت ينسب إلى وحدة ذهبية متعارف عليها، و قد كانت له بفضل ذلك ميزة القدرة على الموازنة بين نسب التضخم و حتى الانكماش على مستوى الاقتصاد العالمي.

¹ Pierre Berger, **La Monnaie et ses Mécanismes**. Alger : édition Bouchene, 1993, P 73.

² رمزي كحي، الاحتمالات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع الإشارة خاصة عن الاقتصاد المصري. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994، ص75.

³ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية. لبنان: الدار الجامعية، ص 125 - 131.

⁴ أكبر عمر محي الدين الجباري، التمويل الدولي. الأكاديمية العربية المفتوحة، 2009، ص 31.

3- تصحيح الاختلال الداخلي والخارجي:¹

لقد كان النظام النقدي الدولي بالنظر إلى قاعدة الذهب يعتمد على التصحيح الذاتي في حالة الاختلال الذي يمس موازين المدفوعات، و تبقى هذه الآلية تعمل إلى غاية زوال العجز، لذا فإن التصحيح في الاختلالات ناجم عن فاعلية النظام النقدي الدولي.

الفرع الثاني: ارتباط الدولار بالنظام النقدي الدولي:

اعتبر الدولار الأمريكي محورا للنظام النقدي الدولي بعد أن لعب دورا هاما في العلاقات النقدية الدولية بداية من اتفاقية بروتون وودز²، الأمر الذي جعل منه سيد العملات دون منازع خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الوحيدة التي خرجت بقوة اقتصادية عظمت بعد الحرب العالمية الثانية، و عليه أصبح الدولار الأمريكي عملة الاحتياطي الدولية الأولى أو كما سميت العملة الارتكازية، و قد كانت الولايات المتحدة الأمريكية ملزمة بتحويل الدولار إلى ذهب (وفق اتفاقية بروتون وودز) عند اقبال الدول الأوروبية على الاجتهاد لتجميع أرصدة دولارية و كانت الولايات المتحدة الأمريكية رفعت من قيمة صادراتها بسرعة كبيرة سنة 1947 و حققت فاضا بحوالي 10 مليون دولار و لم يكن أمام أمريكا التي أرادت مساعدة حلفائها من خلال مشروع "مارشال" الذي مس الدول الأوروبية و الذي قدر مبلغه 11.6 مليون دولار في شكل منح و إعانات، بينما منحت الولايات المتحدة الأمريكية 1.8 مليون دولار في شكل قروض، و ذلك لأجل انعاش صناعات الدول الأوروبية، و بالفعل عملت الدول الأوروبية على ذلك لمساعدة ما قدمته لها الولايات المتحدة الأمريكية، و لكن بعد ذلك حدثت بعض العجز في موازين المدفوعات بالإضافة إلى هجمات تضخمية و هجمات مضاربة على العملات، ساهمت هذه الأخيرة في خلق مشاكل في عملية تحويل العملات فيما بينها، الأمر الذي خلق عدة اضطرابات في الاقتصاديات الأوروبية سمحت بتأسيس نظام نقدي أوروبي قاد إلى تشكيل عملة أوروبية موحدة من شأنها منافسة الدولار الأمريكي على المكانة التي احتلها في النظام النقدي الدولي.³

الفرع الثالث: مشاكل ومعايير إصلاح النظام النقدي الدولي:

1- مشاكل النظام النقدي الدولي:⁴

1-2- المشكلات ذات الطبيعة الخاصة:

وهي المشكلات التي ترتبط بالمؤسسات التي يعمل بها النظام النقدي الدولي، ويمكن التطرق إليها فيما

يلي:

¹ أكبر عمر محي الدين الجباري، مرجع سابق، ص 31.

² مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص 36.

³ تقي الحسن عرفان، مرجع سابق، ص 254.

⁴ ماهية النظام النقدي الدولي. منتديات ستار تايمز: فرع الاقتصاد والأعمال، شوهذ بتاريخ 12 أبريل 2013 على الموقع:

<http://www.startimes.com/f.aspx?t=11628251>

- ارتباط النظام النقدي الدولي بالدولار الأمريكي.
- الإخفاق في تحديد أسعار صرف مستقرة لتبادل العملات.
- اختلاف معدلات التضخم السائدة في دول العالم.
- اختلاف أسعار الفائدة بين دول العالم.

2-2- المشكلات ذات الطبيعة العامة:

- التخصص وتقسيم العمل الدولي.
- المشكلات المرتبطة بالتجارة الدولية، من أهم هذه المعوقات مشكلة ضعف معدلات النمو المحققة في حصيلة الصادرات.
- توحيد الدول النامية نحو التصنيع.
- المشكلات المرتبطة بالتمويل، حيث أن يعد التمويل حاجة ملحة لضمان استمرارية عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

2- معايير اصلاح النظام النقدي الدولي:

- بعد اصلاح النظام النقدي الدولي، هناك جملة من المعايير التي يجب توفرها فيه نذكر منها ما يلي:¹
- يجب أن يتوفر النظام النقدي الدولي على قدرة كبيرة في التعاون والتشاور الدولي بما أن جميع دول العالم تربطهم علاقات ومعاملات دولية فيما بينهم، فمن المفروض أن يكون هناك تعاون وتشاور فيما بينهم فيما يخص المشاكل التي تعاني منها كل دولة والتي قد يصل تأثيرها إلى الدول الأخرى.
 - وجود سياسات قومية سليمة من شأنها القضاء على مظاهر سوء الإدارة المالية خاصة في الدول الصناعية الكبرى.
 - ضرورة توفير الاستقلال الذاتي للسياسات الاقتصادية القومية، يفرض على الدول التضحية بتوفير العمالة أو هدف استقرار الأسعار من أجل تحقيق توازن ميزان المدفوعات أن تصحح العجز في موازين مدفوعاتها دون أن يضطر إلى انكماش اقتصادها أو أن تكون تضخم للعالم ككل.
 - ضمان تحويل العملات لبعضها البعض من أجل نمو العلاقات الاقتصادية الدولية.²

¹ آرثر جونسون، الاقتصاد الأمريكي - مقدمة تاريخية لمشاكل السبعينات. ترجمة عايد الطيب، 1977، ص 408 - 409.

² تقي الحسن عرفان، مرجع سابق، ص 246.

المبحث الثاني: النظام النقدي الدولي برعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير:

أرسلت اتفاقية بروتن وودز سنة 1944 دعائم للنظام النقدي الدولي تمثلت أساساً في الهيئات المالي الدولية على رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث سجلت هاتان الهيئتان اختلافاً على مستوى النظام النقدي الدولي.

على ضوء ما سبق، سيتم التطرق في هذا المبحث إلى:

- صندوق النقد الدولي.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- الظروف المتغيرة في النظام النقدي الدولي.

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي:

الفرع الأول: نشأة و أهداف صندوق النقد الدولي:

1- نشأة صندوق النقد الدولي:

يمكن تعريف صندوق النقد الدولي على أنه المؤسسة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي، وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء،¹ تأسس صندوق النقد الدولي (IMF) سنة 1944 وكان عدد أعضائه 45 دولة، ومنذ سنة 1998 بلغ عدد أعضاء الصندوق أكثر من 181 بلد، باستثناء كوبا، وأصبح مؤسسة ذات نزعة مشتركة، وقد أنشأ في فترة عانى فيها العالم من عدم استقرار أسعار الصرف بين العملات والحروب التنافسية لتخفيض أسعار الصرف وكسب الأسواق، وما انتهى إليه من تقييد التجارة الدولية.²

2- أهداف صندوق النقد الدولي:

- إن الاتفاقية المنشئة لصندوق النقد الدولي تتضمن أهدافاً أنشأ لأجلها يمكن ذكرها فيما يلي:³
- المحافظة على ثبات أسعار الصرف وكذلك منع تقلباتها بالإضافة إلى منع الأعضاء في الصندوق من التنافس على ممارسة تخفيض قيمة عملاتها الوطنية.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، القاهرة: دار النيل العربية، 2003، ص 84.

² سعود جايد مشكور العامري، مرجع سابق، ص 86.

³ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي (نظريات و سياسات). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007، ص 466.

- العمل على درجة الاختلال في ميزان المدفوعات للدول الأعضاء وذلك بتقصير مدة هذا الاختلال إلى أدنى مستوى له أو إزالته، بالإضافة العمل على زيادة حجم التجارة الدولية وتوسيع نطاقها وتنشيطها وتحقيق مستويات عالية من التوظيف والدخل الحقيقي وتمتية الموارد الإنتاجية لجميع الدول.
- إلغاء الرقابة والقيود على الصرف والتي تعيق نمو التجارة الدولية، والعمل على إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق.
- خلق ثقة الاعتماد على موارد الصندوق بين الدول الأعضاء وذلك من أجل تصحيح العجز في موازين مدفوعاتها وتسهيل التبادل التجاري فيما بينها، وتشجيع التعاون النقدي الدولي وذلك عن طريق قيام مؤسسة دائمة (صندوق النقد الدولي) التي تفتح قنوات الحوار والتشاور بين الدول الأعضاء وذلك من أجل حل مشاكل العالم النقدية.

الفرع الثاني: الانتساب ونظام التصويت في صندوق النقد الدولي:

في البداية يجب الإشارة إلى أن هناك فرق ما بين الأعضاء المؤسسين لصندوق النقد الدولي في مؤتمر بروتون وودز والأعضاء الجدد، كما أن تحديد عدد الأصوات مبني على حصة كل عضو المبينة في مواد اتفاقية الصندوق هذا بالنسبة للفئة الأولى، أما بالنسبة للفئة الثانية والتي تمثل الأعضاء الجدد فإن الحصة تحدد من طرف مجلس المحافظين.

1- الانتساب إلى صندوق النقد الدولي:¹

لم يتعد عدد الدول المشاركة في مؤتمر بروتون وودز 44 دولة، وهي بذلك تعتبر الدول المؤسسة للصندوق، منها دولتان عربيتان هما: العراق ومصر، 3 بلدان أفريقية ليبيريا، إثيوبيا وإفريقيا الجنوبية، 20 دولة من قارة أمريكا والبقية موزعة ما بين أوروبا وآسيا، لكن منذ تاريخ انعقاد المؤتمر مع مرور الوقت، ما لبث هذا العدد في الارتفاع بمجرد ممارسة الصندوق لنشاطاته، والانتساب إلى الصندوق هو من حق جميع الدول المنضوية تحت لواء الأمم المتحدة، ويخضع طالب للانضمام إلى جملته من إجراءات، كان يتم جمع البيانات عن حالة اقتصاد البلد (الناتج المحلي الخام ومعاملات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات والاحتياطات الرسمية)، وذلك كالتالي:

- 2% من الدخل الوطني لكل بلد على أساس سنة 1940.
- 5% من الموجودات الذهبية والدولارية للبلد بتاريخ 1943.
- 10% من أقصى فرق بين صادرات البلد السنوية للفترة الممتدة بين سنتي 1934 و 1938.
- 10% من متوسط واردات البلد السنوية خلال الفترة المشار إليها أعلاه.

¹ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 51 - 52.

ثم يضاف للمجموع المتحصل عليه نسبة تحسب على أساس العلاقة الموجودة بين متوسط صادرات الفترة المذكورة والدخل الوطني للبلد.

يوصي خبراء الصندوق بحصة العضو الجديد والتي يجب أن لا تختلف عن حصة الأعضاء الحاليين الذين يماثلهم من حيث حجم الاقتصاد والخصائص المميزة له، ثم تنتظر لجنة العضوية في توصيات الخبراء المتعلقة بالحصة وغيرها من الشروط بعدها تعد تقريراً، قصد اعتماده من طرف المجلس التنفيذي، الذي يقوم بدوره بإحالة مشروع قرار بشأن قبول العضوية إلى مجلس المحافظين للموافقة عليه، وينضم البلد رسمياً عند توقيعه على مواد الاتفاقية ويصبح مؤهلاً لاستخدام موارد الصندوق عند سداد حصته المقررة في خلال مدة لا تتجاوز 30 يوماً والوفاء بكافة الشروط الأخرى، كالتعهد بالالتزام بنصوص الاتفاقية وإصدار التشريعات اللازمة على المستوى الوطني وعدم اللجوء إلى تعديل سعر صرف العملة إلا باستشارة الصندوق.

وقد كانت حصص الدول الحاضرة وفق التوزيع المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 1-1: توزيع الحصص على الدول المؤسسة لصندوق النقد الدولي:

الوحدة: مليون دولار

البلدان المؤسسة	مبلغ الاكتاب	
الولايات المتحدة الأمريكية	2 750	
بريطانيا العظمى	1 300	
الاتحاد السوفييتي	1 200	
الصين	550	
فرنسا	450	
البرازيل	150	
بولونيا و تشيكوسلوفاكيا	125	لكل منهما
النرويج و كوبا	50	-
الفلبين و فنزويلا	15	-
الإكوادور و هايتي	5	-
ليبيريا و بنما	0.5	-
المجموع	8.800	

Source : www.imf.org

يستطيع البلد العضو الانسحاب من الصندوق متى شاء، شريطة تقديم طلب انسحاب كتابي ويكون تاريخ تسلم هذا الطلب بمثابة تاريخ الانسحاب الرسمي، كما يمكن للصندوق أن يقرر طرد أي دولة عضو تخل بشروط العضوية بعد أن تنذر وتمهل من طرف مجلس المحافظين.

2- نظام التصويت في صندوق النقد الدولي:

إذا كانت منظمة الأمم المتحدة تعمل بنظام "صوت واحد لكل بلد عضو"، فإن الأعضاء في صندوق النقد الدولي لهم أصوات مختلفة، حيث جاء في الفقرة الخامسة من المادة 12 في أحكام الصندوق: "لكل عضو 250 صوتاً يضاف إليها صوتاً واحداً لكل جزء من حصته يكون معادلاً لـ 100.000 وحدة حقوق سحب خاصة".¹

مما سبق يتضح لنا أن حصة البلد في الصندوق تتحدد بما يلي:²

- عدد الأصوات الممنوحة له، و بالتالي تحدد القوة التصويتية اللازمة لاتخاذ أي قرار، وتبرز مدى تأثير الدولة على نشاط الصندوق وسياساته.³
- الحد الأقصى الذي يجوز للبلد العضو أن يحصل عليه بشكل عادي من الصندوق لدعم ميزان مدفوعاته.
- نصيب كل عضو من مخصصات حقوق السحب الخاصة.

عادة ما تتخذ أغلبية القرارات على أساس إجماع جميع الدول الأعضاء، لكن عادة ما تتخذ القرارات على أساس تصويت المجلس التنفيذي أو مجلس المحافظين، وهنا سنجد 3 قواعد:⁴

القاعدة الأولى: الأغلبية البسيطة المطلوبة فقط في القرارات الروتينية، مثل الموافقة على برنامج تصحيح، و تتطلب الحصول على 50% من مجموع الأصوات فقط.

القاعدة الثانية: الأغلبية النوعية التي تتطلب 70% من الأصوات، و تنطبق على القرارات المهمة، خاصة فيما يتعلق بأمور قروض الصندوق.

القاعدة الثالثة: الأغلبية المطلقة التي تتطلب 85% من الأصوات، و تنطبق على القرارات التي تخص مستقبل الصندوق، مثل تغيير الحصص و تحديد مبالغ حقوق السحب الخاصة أو بيع الذهب، وفي هذه الحالة يمكن لبعض البلدان أو مجموعة بلدان أن تستعمل حق الفيتو.

الجدول التالي يوضح البلدان التي تحوز على نسب معتبرة من الأصوات:

¹ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 53.

² مرجع سبق ذكره، ص 54.

³ تقي الحسن عرفان، مرجع سابق، ص 289.

⁴ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 54.

الجدول رقم 1-2: القوة التصويتية لأهم الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي:

البلد	حق التصويت %
الولايات المتحدة الأمريكية	17.08
اليابان	6.13
ألمانيا	5.99
فرنسا	4.95
بريطانيا	4.95
إيطاليا	3.25
كندا	2.94
روسيا	2.94
هولندا	2.38
بلجيكا	2.13
الهند	1.92
البرازيل	1.41
إفريقيا الجنوبية	0.87

Source : www.imf.org

كما تقرر رفع نسب حق التصويت لأربعة دول وهي كالتالي:

الجدول رقم 1-3: النسب الجديدة لحق التصويت في سبتمبر 2006:

الدول	النسبة القديمة %	النسبة الجديدة %
الصين	2.94	3.65
المكسيك	1.20	1.43
كوريا الجنوبية	0.76	1.33
تركيا	0.45	0.55

Source : www.imf.org

مع العلم أن القوة التصويتية تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تصل قوتها التصويتية إلى ما يقارب 20%، ثم بريطانيا، ألمانيا، فرنسا ثم اليابان، أي أن الدول الخمس الأكبر تمتلك ما يقارب 41.7% من

القوة التصويتية في صندوق النقد الدولي، لأنها شاركت منذ تأسيسه بأكبر الحصص في موارد الصندوق، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية،¹ كما هو واضح في الجدولين رقم 1-1 و 2-1.

الفرع الثالث: مهام صندوق النقد الدولي:

يمكن التطرق إلى مهام صندوق النقد الدولي من خلال النقاط التالية:²

- مراقبة تطور نظام النقد الدولي وتشجيع التعاون النقدي الدولي.
- المساعدة في استقرار المبادلات وأسعار الصرف.
- مساعدة البلدان في الدفاع عن عملاتها النقدية حينما يكون لديها عدم توازن مؤقت في ميزان مدفوعاتها وذلك من خلال منحها تمويل قصير ومتوسط الأجل.
- تشجيع حرية تداول الأموال والسلع بين البلدان.
- المساعدة في وضع أنظمة مصرفية فاعلة ومراقبة القواعد الدولية في البلدان ذات الأسواق الناشئة والبلدان النامية والبلدان التي في طريقها للتحويل إلى بلدان صناعية.

وللوصول إلى تحقيق هذه المهام، فإن الصندوق يقوم بإمداد الدول الأعضاء بالعملات الأجنبية عن طريق بيعها لهم بعملاتهم الوطنية، كي تتغلب تلك الدول على الصعوبات التي تواجهها نتيجة عجز ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

الفرع الأول: نشأة وأهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

1- نشأة البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

يعتبر البنك الدولي للإنشاء والتعمير من المؤسسات التمويلية التي تعمل في مجال الاقراض الطويل الأجل، لأغراض إعادة التعمير والتنمية للدول المتقدمة ثم للدول النامية الأعضاء، وهو ينطوي تحت لواء البنك الدولي الذي تم تأسيسه في جويلية 1944، ولقد أنشأ البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة 1946، لأجل منح القروض طويلة الأجل لكن بشروط صعبة وبأسعار مرتفعة تقترب من أسعار الفائدة في أسواق رأس المال العالمية.³

2- أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

ينحصر نطاق صلاحية البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الأهداف التالية:⁴

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 87.

² زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 112.

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 95.

⁴ اتفاقية انشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير. نشرت على الموقع: www.bird.org ، المعدلة بتاريخ 16 فيفري 1989، المادة 1.

- المساعدة في إعمار وتنمية أراضي الدول الأعضاء به، وذلك عن طريق تسيير استثمار رؤوس الأموال لأغراض إنتاجية.
- تشجيع تنمية المرافق والموارد الإنتاجية في الدول الأقل تقدماً.
- تشجيع استثمارات القطاع الخاص الأجنبية عن طريق الضمانات أو المساهمات في القروض والاستثمارات الأخرى التي يقوم بها مستثمر والقطاع الخاص.
- تشجيع نمو التجارة نمو متوازناً طويل الأمد، والحفاظ على التوازن في موازين الدفعات عن طريق تشجيع الاستثمارات الدولية من أجل تنمية الموارد الإنتاجية في الدول الأعضاء، مما يساعد في زيادة الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة وتحسين شروط العمل.
- عقد ترتيبات القروض التي يقدمها أو يضمنها فيما يتعلق بالقروض الدولية، من خلال قنوات أخرى بما يضمن التعامل مع المشروعات الأجدى والأكثر إلحاحاً في المقام الأول، الصغيرة والكبيرة منها على السواء.
- المساعدة في السنوات التي تلي مباشرة انتهاء الحروب في تحقيق سلاسة الانتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلم.

الفرع الثاني: الانتساب ونظام التصويت في البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

1- الانتساب إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

إن الدول المنتسبة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير هي الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، وهي الدول التي قبلت عضوية البنك قبل تاريخ 31 ديسمبر 1945،¹ حيث بقيت هذه الاتفاقية مفتوحة للتوقيع عليها إلى غاية انقضاء المدة السابقة الذكر، حيث تمت هذه الاتفاقية في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية، و الجدول التالي يضم قائمة الدول الأعضاء و حصصها:

الجدول رقم 1-4: توزيع الحصص على بعض الدول الأعضاء للبنك الدولي للإنشاء والتعمير:

الوحدة: مليون دولار

الدولة	الحصة	الدولة	الحصة
البرازيل	105	سيبيريا	0.5
كندا	325	لوكسمبرغ	10
الشيلي	35	المكسيك	65
الصين	600	هولندا	275
كوبا	35	النرويج	50

¹ اتفاقية انشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المادة 2، البند 1.

0.2	بنما	125	تشيكوسلوفاكيا
1 300	المملكة المتحدة	450	فرنسا
3 175	الولايات المتحدة الأمريكية	25	اليونان

Source : www.bird.org

من الجدول نلاحظ أن البنك لم يحدد بعد حصة الدانمارك ذلك أنها لم تقبل العضوية بعد، وسوف يقوم البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتحديد حصتها عند قبولها العضوية.

2- نظام التصويت في البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

كل بلد عضو في البنك الدولي للإنشاء والتعمير يملك 250 صوتا بالإضافة إلى صوت واحد عن كل سهم يمتلكه، وتصدر قرارات البنك الدولي في جميع المسائل المعروضة عليه بأغلبية عدد الأصوات التي يتم الإدلاء بها.¹

الفرع الثالث: مهام البنك الدولي للإنشاء و التعمير:

تتمثل مهام البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيما يلي:²

- تقديم المساعدات المالية لإعمار البنى التحتية التي دمرت خلال الحرب العالمية الثانية.
- دعم برامج التنمية في الدول النامية بما في ذلك تقديم المعونات الفنية والمشاورات لرسم السياسات الاقتصادية والتي تكفل رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- مساعدة الدول النامية في تقليل الفقر وتوسيع عملية التنمية المستدامة.
- تشجيع حركة الاستثمارات الدولية الخاصة للمساهمة في تمويل المشاريع الإنتاجية.
- العمل على تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية من خلال دوره في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: الظروف المتغيرة في النظام النقدي الدولي:

لقد عرف النظام النقدي الدولي تغيرات شتى و خاصة في ميدان الإقراض والاقتراض من الهيئات المالية الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي وكذا البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد ظلت المنظمتان مشتركتين اشتراكا عميقا مع الدول التي تكافح مشكلة الديون، وقد شهدت هاتين المنظمتين اتساع رقعة الدول الأعضاء كما أنها وجدت الأسباب التي تؤدي إلى توسيع مجال عملياتها في مجال الإقراض خاصة في حالات التدهور التي تعرضت لها خاصة أعضاؤهما من الدول النامية.

¹ اتفاقية انشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المعدلة بتاريخ 16 فيفري 1989، المادة 5، البند 3.

² موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، المالية الدولية. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2008، ص 167.

الفرع الأول: تحرك صندوق النقد الدولي باتجاه مجال البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

بدأ الصندوق في السبعينيات من القرن الماضي في تكييف إمكانياته الانتاجية وفقا للاحتياجات المحددة للدول النامية، حيث كان قد فقد عملاءه في الدول الصناعية التي كانت تحظى بنصف أو أكثر من نصف محفظته من القروض. و يمكن التطرق إلى الاجراءات التي اعتمدها صندوق النقد الدولي فيما يلي:¹

1- برنامج تسهيلات السحب طويل الأجل:

أنشأ صندوق النقد الدولي برنامج تسهيلات السحب طويل الأجل سنة 1974، يستهدف تمويل الإصلاح الهيكلي في الدول النامية، ووجه برنامج التسهيلات جهوده إلى مشكلات الدول الأعضاء التي تواجهها المشاكل والمعوقات التالية:

- الدول التي يمكن أن تكون موازين مدفوعاتها قد شهدت تحولا حادا وذلك راجع مثلا إلى سوء الإصلاحات الهيكلية في الإنتاج والتجارة التي صاحبته تشوهات واسعة الانتشار في الأسعار والتكاليف.
- الدول التي لها نمو بطيء وضعف في وضع ميزان الدفعات يحول دون اتباع سياسة تنمية فعالة.

ويقدم صندوق النقد الدولي للدول التي في مثل هذه المواقف مساعدات مالية أكبر (كنسبة مئوية من الحصص) وفترات سداد أطول. و يمكن سداد القروض التي تحصل عليها الدول الأعضاء من برنامج تسهيلات السحب طويل الأجل على فترة تمتد من أربع إلى ثمان سنوات، ثم طالت المدة لتمتد من أربع إلى عشر سنوات سنة 1979 بدلا من الفترة المعتادة لصندوق النقد الدولي التي تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات.

2- الصندوق الائتماني:

أنشأ من طرف صندوق النقد الدولي سنة 1976، والذي تم تمويله عن طريق بيع جزء من ذهب الصندوق، الذي جعل القروض متوسطة الأجل للدول ذات الدخل المنخفض محل اشتراطات بسيطة، وأدخل الصندوق الائتماني أيضا إجراء متميزا كان البنك الدولي صاحب الريادة فيه منذ عشرين سنة مضت عندما أنشأ هيئة التنمية الدولية والذي يتمثل في أسعار فائدة قريبة من الصفر للمجموعة الفرعية من الدول النامية ذات الدخل المنخفض، وحظي هذا الاجراء المتميز بالدعم بعد عشر سنوات لاحقة في تسهيلات الإصلاح الهيكلي، وهو برنامج أنشئ سنة 1986.

3- تسهيلات الإصلاح الهيكلي:

جاءت من طرف صندوق النقد الدولي أواخر سنة 1987، وتعتبر هذه التسهيلات الجديدة تكرر إلى حد كبير لتركيبية البنك الدولي للإنشاء و التعمير وهيئة التنمية الدولية، وبها قائمة مماثلة من الدول المستحقة

¹ جاك ج. يولاك، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2001، ص 15 - 16 - 17.

لأسعار فائدة قريبة من الصفر - على الرغم من بقاء فترة الإقراض في برنامج تسهيلات الإصلاح الهيكلي عند حد السنوات العشر، وينطبق هذا أيضا على تسهيلات السحب طويل الأجل.

الفرع الثاني: تحرك البنك الدولي للإنشاء والتعمير باتجاه مجال صندوق النقد الدولي:

اتخذ البنك الدولي للإنشاء والتعمير مبادرة أواخر 1980 حرك بمقتضاها جزءا من قروضه لتكون أكثر قربا من القروض التي قدمها صندوق النقد الدولي، وكان المصطلح الذي أطلق على مثل هذه القروض هو إقراض الإصلاح الهيكلي، إذ رغم أن إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير من أجل الإصلاح الهيكلي وأنشطة الائتمان التي يضطلع بها صندوق النقد الدولي تؤكد على خصائصها المميزة، حيث أنه يوجد بينهما قاسم مشترك كبير.

وفي المراحل الأولى من إقراض الإصلاح الهيكلي، كان المسؤولون بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير يقللون على الأرجح من شأن الجوانب المالية، سواء مراعاة للقيود التي تفرضها اتفاق إنشاء البنك على الإقراض في غير مجال المشروعات لا يسمح به إلا في الظروف الاستثنائية وفقا للمادة الثالثة، أو لاستبعاد الانتقاد بأن البنك الدولي عندما يعطي تمويل لميزان المدفوعات، يكون قد تعدى على عمليات الصندوق النقدي الدولي. وفي مؤتمر 1982، أقر بأن الغرض الأساسي من قروض الإصلاح الهيكلي ليس سداس العجز في الحساب الجاري وإنما دعم برنامج متوسط الأجل لإجراء التغييرات الضرورية بهدف إعادة توجيه الاقتصاد وللوصول بالعجز في حسابه الجاري الى مستوى قادر على الاستمرار على امتداد عدد من السنوات، ولكن في النهاية أصبح من المسلم به أن الإقراض من أجل الإصلاح الهيكلي هدفه تغطية الفجوة في ميزان المدفوعات وتحقيق التغيير الهيكلي المطلوب، وهو أحد أنشطة البنك الدولي الهامة والدائمة.¹

¹ جاك ج. يولاك، مرجع سابق، ص 17 - 18.

خلاصة الفصل الأول:

لقد سار تاريخ النظام النقدي وفقا لثلاث محطات أساسية، المحطة الأولى عرفت فيها المجمعات النقدية الدولية نظام المعدنين إلى جانب نظام المعدن الواحد، والمنتجع للمراحل التي عرفت بها الأنظمة النقدية، يلاحظ أنها خاضعة لمميزات زمانية ومكانية وأخرى موضوعية جعلتها تتفاوت بين بعضها البعض من حيث التعامل بأدواتها.

المحطة الثانية فقد كانت الفترة التي طبقت فيها اتفاقية بروتن وودز حيث أسند خلالها للدولار الأمريكي دورا محوريا في العلاقات النقدية الدولية، إذ تعاضمت أهميته في تكوين الاحتياطات النقدية الرسمية. أما المحطة الثالثة فقد كانت من نصيب تطبيق النظام النقدي الدولي لقاعدة التعويم المدار وهي القاعدة التي تعبر عن النظام النقدي الدولي السائد في يومنا هذا.

ولقد انبثق عن اتفاقية بروتن وودز هيئتين مالييتين دوليتين، يعتبران من أهم الهيئات في النظام النقدي الدولي وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث تقوم هاتين الهيئتين بالعديد من الأنشطة والمساعدات المختلفة للدول الأعضاء وحتى الدول النامية.

الفصل الثاني

الهيمنة المالية الأمريكية والنظام النقدي الأوروبي

بعد الحرب العالمي الثانية وما خلفته من دمار اقتصادي لدول غرب أوروبا، لجأت هذه الأخيرة إلى الاعتماد على المعونة الأمريكية وذلك من أجل إعادة بناء اقتصادياتها، ثم جاءت اتفاقية بروتن وودز وبلورت هذا الاتجاه لصالح الدولار الأمريكي ليحل بذلك محل الجنيه الاسترليني، ومنذ ذلك الوقت أصبح الدولار الأمريكي العملة الارتكازية الأولى في العالم وأكثر العملات المستعملة في تمويل التجارة والمدفوعات الدولية، كما أنه العملة الأساسية والوحيدة التي تشكل معظم احتياطات دول العالم.

إلى جانب ذلك، ظهرت التكتلات الاقتصادية التي اعتبرت سمة من سمات العصر، حيث بدأ العالم في التحول إلى مجموعة من التكتلات الاقتصادية لكل منها أهدافا ومصالح مشتركة، ويعد الاتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم حيث تعدى منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي وكذا السوق المشتركة إلى أن وصل إلى ما هو عليه الآن، وقد توج بالاتحاد النقدي والذي يعتبر من أهم المراحل المتطورة التي وصلها خصوصا بعد الوصول إلى الوحدة النقدية المسماة باليورو.

في هذا الفصل سوف نسعى لإبراز ما يلي:

- الهيمنة المالية الأمريكية والدور المتزايد للدولار الأمريكي.
- الاتحاد النقدي الأوروبي وما نتج عنه من انبثاق لعملة اليورو.

المبحث الأول: الولايات المتحدة الأمريكية والهيمنة المالية:

لقد شقت الولايات المتحدة الأمريكية طريقها للهيمنة اقتصاديا على العالم بعد الكساد الذي ساد دول العالم سنة 1873، حيث أصبحت منفردة بالميدان الاقتصادي واحتلت المكانة التي لا طالما كانت لبريطانيا، لتبرز بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية كقوة رئيسية في المنتصف الأول من القرن 20.

وسوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى ما يلي:

- مكانة الاقتصاد الأمريكي داخل النظام النقدي الدولي.
- الدولار الأمريكي العملة الارتكازية للنظام النقدي الدولي.
- أزمة الدولار الأمريكي.

المطلب الأول: مكانة الاقتصاد الأمريكي داخل النظام النقدي الدولي:

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى توحيد العالم والسيطرة عليه، وذلك في إطار ما سمته برأسمال السوق، بهدف الحفاظ على المكانة التي وصلت إليها خاصة بعد اتفاقية بروتن وودز والتي أعطت للدولار الأمريكي مكانة خاصة على غرار العملات المحورية العالمية الأخرى.

الفرع الأول: عوامل قوة الاقتصاد الأمريكي:

يمكن ابراز عناصر القوة التي امتلكها الاقتصاد الأمريكي وخاصة خلال الفترة الممتدة من سنة 1945 إلى غاية بداية السبعينات، في العناصر التالية:¹

1- بروز الاقتصاد الأمريكي دوليا:

تميز الاقتصاد الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية، باحتفاظه بمعظم هياكله سليمة دون تدمير، وكذلك احتفظ ببنية أساسية قوية دون أن تمس، بالإضافة إلى تمتعه بثروات هائلة من الموارد الطبيعية والزراعية، كل هذا جعله يمتلك عناصر هامة من القوة الاقتصادية التي تدفعه إلى النمو والتقدم، في نفس الوقت الذي خرجت فيه دول مثل بريطانيا، ألمانيا واليابان في حالة من الدمار والضعف التي لا تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب.

2- انفراد الدولار الأمريكي بالقيام بدور العملة الدولية:

جاء الدولار الأمريكي ليحل محل نظام الذهب في النظام النقدي الدولي بموجب اتفاقية بروتن وودز سنة 1944، وبالتالي استطاع الاقتصاد الأمريكي أن يتحكم في السيولة الدولية، استنادا إلى قيام الدولار الأمريكي

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 149 - 150 - 151.

بدور المعادل لجميع العملات القابلة للتحويل في العالم، نظرا لقابليته للتحويل إلى ذهب على أساس سعر ثابت كما اتفق على ذلك في بروتون وودز.

ولقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تنفرد بميزة فريدة لا تتنافسها فيها أي دولة أخرى، وهي إمكانية تمويل عجزها الخارجي من خلال طبع الدولار الأمريكي، دون أن تضطر إلى إجراء سياسات انكماشية تضر بمستويات الاستهلاك والاستثمار فيها، بل استطاع الاقتصاد الأمريكي من خلال الثقة العالمية في الدولار الأمريكي، أن يمتلك العديد من الأصول والمشروعات الكبرى في الخارج، وبالتالي فإن الفترة من سنة 1945 إلى غاية 1971 يطلق عليها البعض بأنها العصر الذهبي للاقتصاد الأمريكي.

3- شساعة السوق الأمريكية الموحدة:

إن السوق الأمريكية كانت أكبر سوق موحدة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، ويكفي الإشارة إلى أن السوق الأمريكية كانت سنة 1950 أكبر بمقدار تسع مرات من أكبر سوق تالية لها وهي المملكة المتحدة، حيث كانت الصناعة الأمريكية تتمتع بوفرات الحجم، وأفاق للتوسع لم يكن باستطاعة أي اقتصاد قومي آخر أن يحققها، وبالتالي كانت الصناعات الكبيرة احتكارا أمريكيا من الناحية الفعلية.

4- ارتفاع معدلات الادخار والنتاج القومي الاجمالي:

5-1- ارتفاع معدلات الادخار:

تميز الاقتصاد الأمريكي بالارتفاع في معدلات الادخار، و من ثم ارتفاع معدلات الاستثمار مما أدى بدوره أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر لرؤوس الأموال في العالم، وارتفعت استثماراتها الخارجية في القارة الأوروبية عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات.

5-2- ارتفاع معدل الناتج القومي المحلي:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية أغنى دولة في العالم، ففي سنة 1950 كان ناتجها القومي الإجمالي أعلى بمقدار 50% من مثيله في كندا، وكان متوسط دخل الفرد في أمريكا أعلى بمقدار خمسة عشر مرة من مثيله في اليابان.

5- التفوق التكنولوجي:

حققت المؤسسات التعليمية والبحثية الجامعية الأمريكية شهرة كبيرة ومكانة مرموقة من خلال نجاحاتها البارزة في مجالات الإبداع والتطوير العلمي¹ حيث كان التفوق في التكنولوجيا على اختلاف أنواعها من نصيب الاقتصاد الأمريكي، لأن الحرب العالمية الثانية كانت قد دمرت المقومات العلمية في معظم أنحاء العالم، وكانت الشركات والمؤسسات الأمريكية لا تتنافس مع مؤسسات أجنبية، بل كانت تصنع منتجات لم يكن باستطاعة

¹ ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد. الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2003، ص 57.

الأجانب صنعها مثل الطائرة "بوينغ 707". ويرتبط بالتفوق التكنولوجي، العامل الخاص بالانفاق على البحث والتطوير في الشركات والمنظمات المختلفة، حيث كان الانفاق الأمريكي على البحث والتطوير هو الأول عالمياً.

الفرع الثاني: أدوات الهيمنة الأمريكية:

هناك العديد من الأدوات التي مكنت الاقتصاد الأمريكي من الهيمنة اقتصادياً على العالم، ويمكن التطرق إليها فيما يلي:

1- الشركات المتعددة الجنسيات كأداة للهيمنة الأمريكية:

هي مؤسسات اقتصادية ضخمة تملك أعمالاً ووسائل إنتاج في أكثر من دولة يدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الوطن الأم مركزاً رئيسياً له،¹ وتعد هذه الشركات أداة للهيمنة الأمريكية على الأسواق العالمية، وذلك حسب ما أبرزته الإحصائيات التي قدرت بـ 40% من أكبر هذه الشركات توجد بالولايات المتحدة الأمريكية.²

ومنه فإن الولايات المتحدة الأمريكية تمارس هيمنتها الاقتصادية على الاقتصاد الدولي ككل، وتصل المساهمة في أكبر 200 شركة عالمية إلى حوالي الثلث أيضاً.³ ويمكن إبراز هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات في النقاط التالية:⁴

- التأثير على السياسة النقدية من خلال التدخل في الرقابة الوطنية على الاقتصاد، فقد تتبع التمويل الخارجي من أجل اتباع سياسات توسعية وعلى العكس من ذلك فإنه في فترات التوسع النقدي قد تستخدم أسعار فائدة أقل من أجل تصدير الأموال إلى الخارج بدلاً من استخدامها بالداخل.
- تطبيق قوانين البلد الأصلي للشركة داخل البلد المضيف.
- تطبيق الأعمال الخاصة والسيطرة على القطاعات الحساسة والصناعات ذات التأثير الواسع على الاقتصاد مثل السيارات والصناعات البترولية والالكترونية.

2- الدولار الأمريكي كأداة للهيمنة الأمريكية:

لقد وقعت الدول المجتمعة في بروتن وودز سنة 1944 على أن يكون الدولار الأمريكي العملة الدولية المحورية لتحل محل الذهب في النظام النقدي الدولي وبذلك أصبح الدولار الأمريكي العملة الأكثر استقراراً في العالم.⁵

¹ موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، مرجع سابق، ص 177.

² مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية والآثار المحتملة على المنطقة العربية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998، ص 22.

³ ضياء حميد، اقتصاديات النقود والبنوك. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2002، ص 87.

⁴ رشاد العصار، عليان شريف، المالية الدولية. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2000، ص 193 - 202.

⁵ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 149.

هكذا سمح النظام النقدي الدولي للولايات المتحدة الأمريكية بأن تعاني من عجز مستمر في العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات من أجل تلبية الطلب على السيولة الدولية،¹ بحيث أصبحت البنوك المركزية حريصة على الاحتفاظ بالدولار، كأصل احتياطي لتسوية ديونها الدولية، كما أصبح وسيلة هامة من وسائل التمويل في البنوك التجارية نظرا لمكانة الدولار الأمريكي في المصارف الأوروبية والتي أطلق لها فيما بعد اسم أسواق اليورو- دولار، و هكذا شق الدولار الأمريكي طريقه للهيمنة على المعاملات المالية والتجارية الدولية كما تمكن من السيطرة على العديد من الأنظمة النقدية في الدول التي تعاني من التبعية الاقتصادية وكذا الأزمات المالية، وقد اكتسب الدولار الأمريكي سمعة طيبة لنجاحه النسبي في المحافظة على قدرته الشرائية على مر الزمن، وقيمتته تتدهور بنسبة ضعيفة جدا مقارنة بالعملات الأخرى، وهذا ما جعله مستخدما على نطاق واسع في الكثير من الدول كما يعتبر أصلا بالغ السيولة ويدر عائدا مرتفعا لتزايد قيمته مقابل العملات المحلية مما يؤدي إلى حيازته لخاصية مخزن للقيمة.²

3- الهيئات المالية الدولية كأداة للهيمنة الأمريكية:³

لقد كان الدافع من انشاء الهيئات المالية الدولية التي أصبحت اليوم تؤلف العولمة، التوسع الرأسمالي والذي بدأت بتعميمه على العالم بدعوى اقتصاد السوق والرفاه المالي، وبالتالي قد ارتبطت هذه المؤسسات بسيطرة الدول الرأسمالية عليها وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر نفسها مسؤولة على النظام الرأسمالي، وتظهر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المؤسسات من خلال:

- تبني ورعاية مؤتمر بروتن وودز في الأراضي الأمريكية واختيار واشنطن كمقر لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- فرض الدولار الأمريكي كعملة التعامل الرئيسية مع مؤسستي بروتن وودز.

ومن خلال اتفاقية بروتن وودز تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من فرض نظامها الرأسمالي وسياستها على الدول النامية، بحيث نلاحظ بأن دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد توسعا ليشملا التدخل في توجيه السياسات والبرامج فقط، بل تعدى الأمر إلى حد إرسال مراقبين للتأكد من مدى الالتزام بالتعليمات، وهذا ما يمكن اعتباره شكلا من أشكال الوصاية الدولية. ويمكن أن نقول بأن الهيمنة الأمريكية على الهيئات المالية الدولية جعلها تسيطر على الدول النامية سيطرة مطلقة.

¹ ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 79.

² مي قاسم، دور البنوك في التخصصة وأهم التجارب الدولية. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1991، ص 34.

³ ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 87.

الفرع الثالث: عوامل ضعف الاقتصاد الأمريكي:

أخذت تدب في الاقتصاد الأمريكي عوامل ضعف مع بداية السبعينات، وخلال الثمانينات والنصف الأول من التسعينات، حيث أن عوامل القوة بدأت تحول شيئاً فشيئاً وتحل محلها عوامل ضعف، يمكن التطرق إليها في النقاط التالية:¹

1- تباطؤ معدلات النمو الانتاجية:

قد أصبح الاقتصاد الأمريكي يعاني من التذبذب و التراجع في معدلات النمو الانتاجية مقارنة للدول المنافسة له مثل ألمانيا و اليابان، و هذا ما سمح بإنقاص الوزن النسبي للاقتصاد الأمريكي في منظومة الاقتصاد العالمي، والجدولين التاليين يبينان تباطؤ وتيرة النمو والانتاجية:

الجدول رقم 1-2: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية للمدة الممتدة ما بين: 1983 - 2000:

الوحدة: النسبة المئوية %

السنة	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
معدل النمو	3.6	2.6	3.2	2.9	3.1	3.9	2.5	0.8	1.2
السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل النمو	2.1	3.2	3.2	2.7	3.6	4.4	4.4	4.2	5.0

المصدر: عبد المجيد قدي، مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003 - 2004، ص 35.

الجدول رقم 2-2: معدلات الإنتاجية للولايات المتحدة الأمريكية بوتيرة سنوية: 1950 - 1993:

الوحدة: النسبة المئوية %

الفترة	1973 - 1950	1979 - 1973	1982 - 1979	1993 - 1982
معدل الانتاجية	%3.7	%2.4	%2.5	%1.7

المصدر: عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 36.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 152 - 153 - 154 - 155.

2- الاختلالات الهيكلية:

لقد أصبح الاقتصاد الأمريكي يعاني مجموعة من الاختلالات الهيكلية والتي انعكست بصورة واضحة في تزايد العجز المزدوج في ميزان المدفوعات (ميزان العمليات الجارية)، حتى أنه وصل إلى 167 مليار دولار سنة 1987، وبنسبة 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، مقارنة بما كان عليه سنة 1985 حيث بلغ 124 مليار دولار المقدر بنسبة 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، وكذا في الموازنة العامة الأمريكية، مع التضخم الكبير في الديون الداخلية والخارجية، في الوقت الذي كانت فيه ألمانيا واليابان وغيرهما من الدول تتحول إلى دول ذات فائض كبير.

3- تزعزع مركز الدولار الأمريكي:

أصبح الدولار الأمريكي لا ينفرد بالقمة والتميز لعدة أسباب هي:

- خروج الدولار الأمريكي عن قاعدة التعادل مع الذهب سنة 1971.
- انهيار نظام معدلات التبادل النقدي الثابت بين العملات المختلفة.
- تقنين تعويم العملات الرئيسية من خلال صندوق النقد الدولي سنة 1973.
- ظهور وحدات حقوق السحب الخاصة كنفود دولية ضمن الاحتياطات النقدية الدولية لتدعيم السيولة الدولية.

و يبدو جليا أن تزعزع مركز الدولار الأمريكي في النظام النقدي الدولي الجديد حتمية لا بد منها، خصوصا أن له انعكاسات تسبب في تضائل المركز الاقتصادي للاقتصاد الأمريكي وانكشاف أوضاعه، والمؤشرات على ذلك كثيرة نذكر منها:

- انخفاض احتياطي النقد العالمي والذي كان يشكله الدولار الأمريكي، وذلك من 80% في أوائل السبعينات إلى 64% في منتصف التسعينات، وهذا راجع إلى أن وزن الدولار الأمريكي في الاحتياطي من النقد العالمي لا يتناسب مع وزن الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي الجديد.
- تشكيل اليورو العملة الأوروبية الموحدة لأكبر تهديد قد يواجه الدولار الأمريكي.

المطلب الثاني: الدولار العملة الارتكازية للنظام النقدي الدولي:

لقد أصبح الاقتصاد الأمريكي عبارة عن البنك الدولي الذي يمول الاستثمارات والمعاملات الدولية، مما حول للولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة على العالم بالاستعانة بعملتها الدولار، التي اعتبرت العملة المحورية والارتكازية بالنسبة للنظام النقدي الدولي.

الفرع الأول: ظهور الدولار كعملة دولية:

رغم التذبذب الذي أصاب اتفاقية بروتن وودز، إلا أن الدولار الأمريكي لطالما حافظ على مكانته كعملة ارتكازية في المعاملات الدولية و رغم الأزمات التي تعرض لها إلا أنه يبقى دوما العملة المهيمنة في الاقتصاد النقدي الدولي.

1- نشأة الدولار: ¹

قبل الحرب التحريرية في الولايات المتحدة الأمريكية، كان الشعب الأمريكي يستعمل عدة وسائل دفع، حيث شكلت المقايضة وسيلة هامة في التداول، كما استعملت قطع معدنية نحاسية، كما تم التعامل بالعملة الفرنسية، الإنجليزية وحتى الإسبانية، هذا ما سبب إرباكا في التعاملات التجارية والاقتصادية داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

سنة 1775، أقر الكونغرس الأمريكي خلق تمويل نفقات الحرب، هذه الأخيرة تعرضت إلى إخفاض سريع في قيمتها، ما أدى إلى عدم قبولها في التعامل، وسنة 1785 تم فرض الدولار كعملة موحدة وبدأ سك العملة المعدنية، وبموجب الدستور الصادر سنة 1789 تم إصدار الأوراق النقدية الأمريكية وأعطيت تراخيص لـ1600 بنك خاص لإصدار الأوراق النقدية، وابتداء من سنة 1863 إلى غاية 1929 أعطت الحكومة الأمريكية تفويضا للبنوك الأمريكية بإصدار الأوراق النقدية.

سنة 1914 تم التصويت على نظام الخزينة الفيدرالية، هذا القانون أعطى الحق للبنوك الفيدرالية بإصدار العملة الأمريكية، وفي نفس السنة بدأ إصدار الأوراق النقدية، ومع بداية القرن العشرين، واجهت البنوك الأمريكية أزمة سيولة خانقة أثبتت عجز السلطات عن إرضاء إجمالي الطلب على النقود أدى إلى خلق نظام بنكي موحد يضم 12 بنكا فيديرياليا للاحتياط، هذا النظام يسمح بإظهار أهمية الدولار الأمريكي كمنافس للجنيه الإسترليني.

2- احتلال الدولار لمكانة الجنيه الإسترليني في النظام النقدي الدولي: ²

إن القوة الاقتصادية العالمية التي تمتعت بها بريطانيا طوال القرن 19 وحتى الحرب العالمية الثانية، حيث قام النظام النقدي بها على أساس قاعدة الذهب، كما توفرت على شبكة من المصارف العالمية بلندن مكنت بريطانيا من تجميع المدخرات العالمية والتحكم في الائتمان الدولي،³ كل هذه الظروف مكنت الجنيه الإسترليني من أن يحصل على مركز الصدارة فيما يخص تسوية المدفوعات بالنسبة للمعاملات الدولية، ولقد واجهت الجنيه الإسترليني عدة مشاكل نذكرها في النقاط التالية:

¹ أبو بكر بوقرين، الدولار العملة الورقية الأمريكية. نشرة التجارة والتنمية، شوهد بتاريخ 15 أبريل 2013 على الموقع:

<http://www.alhandasa.net/site4.1.9/forum/archive/index.php/t-57074.html>

² مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 290 - 291 - 292.

³ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص 201.

- قوة الاقتصاد البريطاني لم يكن بسبب قوة الجهاز المصرفي الانتاجي بل كان ناجم عن السيطرة الاستعمارية.
- لم يستند الاقتصاد البريطاني على قاعدة الذهب عمليا بل كان استناده عليها نظريا فقط.
- واستنادا على هذه المشاكل السابقة الذكر، بدأت تظهر عدة عيوب في الاقتصاد البريطاني مع حلول الحرب العالمية الأولى.

مع ظهور الدولار الأمريكي سنة 1792 تبع هذا الأخير عدة محاسن وهي:

- قيام الدولار الأمريكي على أساس قاعدة المعدنين.
- بدأ الاستعمال الدولي للدولار الأمريكي مع نهاية الحرب العالمية الأولى.
- مما سبق، نستنتج أن الدولار الأمريكي أصبح المنافس الأول والرئيسي للجنيه الإسترليني، خاصة بعد الخسائر الفادحة التي تعرض لها الاقتصاد البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى، حيث نجم عن ذلك حدوث أزمات خانقة حلت بالجنيه الإسترليني، في حين حافظ الدولار الأمريكي على استقراره في تلك الفترة من القرن العشرين، كما أنه بقي العملة الوحيدة القابلة للتحويل إلى ذهب بموجب ما جاء في اتفاقية بروتن وودز، وبنهاية الحرب العالمية الثانية استمرت قيمة الجنيه الإسترليني في الانخفاض ما أنجر عنه التخلي على مكانة الصدارة للدولار الأمريكي.

وبناء على ما تقدم، نتوصل إلى أن أهم سببين قد دفعا الدولار الأمريكي لاحتلال مكانة الجنيه الإسترليني هما:

- إعطاء اتفاقية بروتن وودز للدولار الأمريكي الخطوة الأولى ليصبح محور النظام النقدي الدولي بعد أن كانت له قابلية التحويل إلى ذهب.
- ارتفاع الطلب الأوروبي على السلع الأمريكية لإعادة بناء اقتصاديات الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية وما جرته من دمار لها.

الفرع الثاني: أسباب سيادة الدولار:

إن إضفاء الصفة العالمية على الدولار الأمريكي منبثقة من عدة أسباب دفعت الإدارة الأمريكية إلى خلق مزيد من العملة في كل مرة تريد فيها أن تسوي معاملات معينة بالدولار الأمريكي مثل قيامها بشراء سلع أو خدمات، كذا قرار منح هبات وتحويلات أو حتى منح تسهيلات ائتمانية، ونظرا للدور الذي يلعبه الدولار حاليا فقد يجدر بنا تحديد الأسباب التي سمحت له باحتلال مركز الصدارة و التي يمكن ذكرها فيما يلي:¹

- نمو و تزايد حجم المعاملات الدولية والخارجية بالدولار الأمريكي.

¹ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو. مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 196 - 197.

- يعتبر الاقتصاد الأمريكي الوسيط الاقتصادي العالمي الذي يقوم بدور هام على النطاق الدولي، ويؤثر في اقتصاديات معظم الدول النامية وأيضاً بعض الدول المتقدمة.
- الاقتصاد الأمريكي يعتبر بمثابة الجهاز المصرفي الذي يقوم بإصدار الجزء الأكبر من العملة التي تستخدم استخداماً عاماً على المستوى العالمي.
- الاقتصاد الأمريكي يمكن أن يتصف بأنه الوسيط المالي الذي يقوم بتحويل الاحتياطيات المتراكمة بواسطة الدول الأخرى في صورة أوراق مالية عالمية طويلة الأجل.
- إن الدولار الأمريكي بوضعه المالي يعتبر العملة المحورية والمؤثر الأساسي في النظام النقدي العالمي والمؤسسات النقدية العالمية وفي درجة السيولة العالمية.
- الولايات المتحدة الأمريكية بكل الصفات التي امتلكها جعلت منها أقوى اقتصاد في العالم بالإضافة إلى امتلاك الاقتصاد الأمريكي لأكبر احتياطي من الذهب في العالم.¹

إذا أمعنا النظر في هذه المحددات و الأسباب سوف نستخلص إلى أنه بعد أزمة الدولار الأمريكي عادت السيادة له من جديد، حيث أنه بعد الاعلان عن قرار ايقاف قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب سنة 1971، أصبح الدولار الأمريكي عملة عادية، و ابتداء من سنة 1972 بدأت مظاهر الافراج عن الأزمة الأمريكية تظهر، فتحسنت قيمة الدولار الأمريكي شيئاً فشيئاً و بدأ ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية بالتحسن.

وقد تعددت الأسباب التي سمحت بإعادة السيادة للدولار الأمريكي نستعرض منها ما يلي:

1- الأسباب الداخلية:

يمكن التطرق إلى الأسباب الداخلية في النقاط التالية:

- رفع سعر الفائدة في السوق النقدي وإصدار سندات ذات عائد مرتفع.
- حصول الولايات المتحدة الأمريكية على القروض والتي سبق وأقرضتها للدول الأوروبية.
- المساعدات التي حصلت عليها الولايات المتحدة الأمريكية من هولندا وبعض الدول الأوروبية بهدف مساندة الدولار الأمريكي.
- تخفيض الضرائب من أجل إنعاش الاقتصاد الأمريكي وإعادة الثقة في الدولار.

2- الأسباب الخارجية:

تتمثل الأسباب الخارجية في إعادة السيادة للدولار الأمريكي فيما يلي:

- عودة الثقة في الدولار الأمريكي سنة 1974 وضعف المارك الألماني من خلال فقدانه للمزايا التي اكتسبها كعملة دولية.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 149 - 150.

- استخدام الدولار الأمريكي كأداة للدفع دون أي قيود، وأداة لتسوية للالتزامات وتغطية جزء من الاحتياطات.
- تحقيق الدولار الأمريكي كل وظائف العملة الدولية، واحتلاله لمركز الصدارة كعملة محورية للنظام النقدي الدولي، مع لعبه لدور عملة الربط الدولية.
- اعتبار الدولار الأمريكي العملة الأساسية لإصدار السندات الدولية.

الفرع الثالث: أثر سيادة الدولار على العملات الأجنبية:

على الرغم من أن القوة الحالية للدولار الأمريكي لا تستند على قوى حقيقية كافية للاقتصاد الأمريكي كما كان من قبل، فهي كل شيء تستند على ازدياد الثقة العالمية في مركز الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الإدارة الاقتصادية القائمة على أساس تدعيم وحماية مبادئ الحرية الاقتصادية¹، وسيتم التطرق إلى أثر سيادة الدولار الأمريكي على بعض العملات الأجنبية في العناصر التالية:²

1- أثر سيادة الدولار على الجنيه الاسترليني:

لا يمكننا أن نخفي محاولات الإدارة الإنجليزية لحماية سعر الصرف لهذه العملة لا سيما حرب الأسعار التي تعرض لها البترول، والتي أثرت بالفعل على المركز النقدي العالمي للعملة الإنجليزية هذا من ناحية، و أثر الدولار الأمريكي بدوره على سعر صرف العملة بالدرجة التي دفعتها للانخفاض بما يعادل 5% بالنسبة للدولار الأمريكي من ناحية أخرى، لذا فإن رئيسة الوزراء البريطانية تاتشر لا تتوقف محاولاتها في المحافظة على قيمة الجنيه الاسترليني من التدهور واستقلاله عن عملات النظام النقدي الأوروبي، لا سيما أن الجنيه الاسترليني قد مر بفترة ذهبية بالنسبة لسعر صرفه سنة 1983، حيث أن قيمته زادت بما يوازي 10% بالنسبة للفرنك الفرنسي، إلا أن ذلك لم يدم وانخفض سعره خلال سنة 1984، ولا سيما بالنسبة للدولار الأمريكي كما أشرنا سابقاً.

2- أثر سيادة الدولار على المارك الألماني:

لقد كان المارك الألماني من إحدى الأسباب المؤدية لأزمة الدولار الأمريكي، حيث قام بتخريب آمال لمجموعة الأوروبية وبصفة خاصة سنة 1983، أين انخفض سعر صرفه بحوالي 17% مقارنة بالدولار الأمريكي، بذلك لم يعد المارك الألماني من النقود المحورية كما كان من قبل، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أثرت بشكل كبير في سعر صرف المارك الألماني، ويمكن التطرق إليها فيما يلي:

- العوامل السياسية والمشاكل الاجتماعية في ألمانيا.

¹ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سابق، ص 209.

² مرجع سبق ذكره، ص 209 - 210.

• الضغوط الدولية وكذا الاضطرابات السائدة في مجال الصناعات المعدنية، وتأثيرها على الحالة الاقتصادية الألمانية.

• انخفاض سعر الفائدة في ألمانيا عن مثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية.

3- أثر سيادة الدولار على الين الياباني:

لقد أعتبر الين الياباني العملة الوحيدة المتماسكة بالنسبة للدولار الأمريكي، حيث ظلت قيمتها دون تأثر وذلك خلال سنة 1983، حيث أن نجاح وصلابة العملة اليابانية كان بمثابة الترجمة الحقيقية لقوة الاقتصاد الياباني، والذي لم يتعدى به معدل التضخم 2%، فضلا عن الفائض الذي حققه في ميزان المدفوعات الياباني خلال السنوات 1982، 1983 و 1984، هذا إلى جانب زيادة الناتج القومي ونجاح السلطات اليابانية في السيطرة على سعر صرف عملتها، بمعنى أن سعر الين يمكن أن يرتفع بالدرجة التي ترغبها السلطات النقدية في الوقت الذي تريده، لذا ليس من الغريب أن الين الياباني يساير الدولار الأمريكي في ارتفاع قيمته، إلا أن الفرق بينهما هو الفرق بين السيادة الأمريكية والقوة اليابانية.

المطلب الثالث: أزمة الدولار:

من المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية توجه سياسات القروض والإعانات الخارجية بشكل يتناسق مع أهدافها المتعلقة بالسيادة العالمية للاقتصاد الأمريكي، إلا أن الواقع يختلف عن ذلك تماما، والدليل على ذلك هو تعاظم دور الدولار الأمريكي في النظام النقدي الدولي كعملة قابلة للتحويل، وكذا كعملة محورية، لكن هذا الأخير قد عانى من أزمة تعود بوادرها إلى أوائل السبعينات، أين وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في موقف حرج بخصوص عملتها، وهذا ما يعرف بأزمة الدولار الأمريكي.

الفرع الأول: بوادر أزمة الدولار:

لقد مر الدولار الأمريكي بفترتين غير عاديتين يمكن التطرق إليهما فيما يلي:¹

- **الفترة الأولى: ندرة الدولار وتراكم الاحتياطات الذهبية:** وتبدأ هذه الفترة من سنة 1945 واستمرت إلى غاية 1957، حيث تميزت بندرة الدولار الأمريكي وتراكم الاحتياطات الذهبية لدى الولايات المتحدة الأمريكية دون أن يتبع ذلك زيادة في وارداتها، ونظرا لكون الدولار الأمريكي العملة المحورية في النظام النقدي الدولي خلال هذه الفترة، فإن معظم احتياطات الدول من العملات الصعبة أصبحت في شكل دولار أمريكي، كل هذه الاعتبارات أدت إلى زيادة الطلب عليه، وبذلك أصبحت مشكلة قدرته تشكل قلق بالغ بالنسبة لكثير من الدول.
- **الفترة الثانية: فائض عرض الدولار:** أما بالنسبة لهذه الفترة والتي شهدتها سوق صرف الدولار الأمريكي، فيمكن اعتبارها إحدى الفترات التي تميزت بفائض في عرضه وتبعها أزمة التحويل إلى ذهب.

¹ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 174 - 175.

1- مراحل أزمة الدولار:

نقوم بتقسيم أزمة الدولار الأمريكي إلى مرحلتين، حيث تعتبران أهم الفترات الحرجة بالنسبة للمركز الاقتصادي والنقدي العالمي لهذه العملة، والتي أصبحت تشكل إحدى معوقات النمو بالنسبة لمعظم دول العالم الثالث والتي ترتبط أساس بالاققتصاد الأمريكي.

1-1- المرحلة الأولى: 1957 - 1968:¹

لقد شهدت هذه المرحلة خروج الذهب من الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل سريع ومتزايد، وبدرجة لم يشهدها الاقتصاد الأمريكي من قبل، حيث انخفض الرصيد الذهبي للدولة بمعدل قدره 5% سنويا، وتبع ذلك اهتزاز نسبة صافي السيولة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا أخذنا في الاعتبار إلى جانب الالتزامات الخارجية، الالتزامات الداخلية التي تضمنها الأرصدة الذهبية، لأتضح لنا مدى صعوبة الموقف في هذه الفترة، وقد نتج عن ذلك أن أصبح غطاء الإصدار للنقود المتداولة سنة 1968 يمثل 25% فقط من الذهب لذلك قررت السلطات النقدية مع البنوك المركزية تحويل الدولارات التي في حوزتها إلى ذهب.

بالإضافة إلى ما سبق فقد تميزت هذه المرحلة بمقدرة الفائض في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية أن يلعب دورا هاما في بداية الستينات محققا بذلك زيادة في الاستثمارات الخاصة خارج نطاق السوق النقدي، كما أن زيادة عوائد الاستثمارات المباشرة وتوظيف الأموال في الخارج ساهمت في زيادة التدفقات النقدية الداخلة (ممتلئة في 9.3 مليار دولار أمريكي مقابل 3.6 مليار دولار أمريكي ممتلئة في التدفقات النقدية الخارجة)، وقد ساهم هذا الرصيد الفائض في تمويل الزيادة في الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الخارج وفي داخل الاقتصاد الأمريكي في صورة أصول مالية أجنبية، ونظرا لتزايد الطلب على الدولار الأمريكي من طرف الدول الأخرى وذلك لمقابلة احتياجاتها في المعاملات الدولية أو في تدعيم احتياجاتها من العملات الأجنبية، اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعديل حساباتها من أجل امداد هذه الدول بمزيد من الدولارات.

1-2- المرحلة الثانية: 1968 - 1975:²

لقد انخفضت في منتصف الستينات تدفقات الدولار الأمريكي في صورة أرصدة، بالرغم من تزايد الطلب عليه في السوق، وبالنسبة لعام 1970، لم يعد الدولار الأمريكي عملة مطلوبة من قبل الدول الأخرى بغرض تغطية حاجياتها، فضلا عن تزايد الانفاق العام للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد كان قرار الحكومة الألمانية سنة 1970 بإعادة تعويم المارك الألماني ورفع قيمته الخارجية بمثابة الحدث النقدي الهام للاقتصاد الأوروبي، إلا أن ذلك كان بمثابة الكارثة لحائزي الدولارات سواء في أوروبا أو في

¹ مرجع سبق ذكره، ص 175 - 176.

² أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 176 - 177.

الولايات المتحدة الأمريكية، ولم ينتهي الأمر عند ذلك، بل أن المعالم النهائية للأزمة قد تحددت ووضحت بتخفيض القيمة الخارجية للدولار وذلك ابتداء من 10 ماي 1971، وأصبح هذا الوضع يهدد الاحتياطات الدولارية، وأيضا تزايدت ظاهرة هروب رؤوس الأموال من الولايات المتحدة الأمريكية مهددة بذلك الوضع الاقتصادي، لذا اضطر الرئيس الأمريكي نيكسون بتاريخ 15 أوت 1971، بإصدار قرار تاريخي نص على ما يلي:

- فرض ضريبة 10% على جميع الواردات الصناعية.
- السماح بتخفيض ضريبي يتمثل في 7% على السلع والتجهيزات المصنعة داخل الولايات المتحدة الأمريكية.
- إيقاف تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب أو إلى أي شكل من أشكال الاحتياطات النقدية (لقد نصت العديد من الدراسات المتخصصة في الفترة الأخيرة، إلى أنه قد نص إمكانية تحويل الأرصدة من الدولار الأمريكي إلى حقوق سحب خاصة والتي تم استخدامها من طرف صندوق النقد الدولي منذ جانفي 1970).¹

وقد أدت هذه القرارات إلى تصدع النظام النقدي الدولي القائم على أساس الدولار الأمريكي وعلى أسعار صرف ثابتة لل عملات،² بذلك نجد أن أزمة الدولار الأمريكي برزت في شكل ظاهرة مختلفة تماما عن الأزمات النقدية الأخرى، وذلك لأن أزمة الدولار الأمريكي ارتبطت بظاهرة زيادة التحويلات وإيقاف هذا التحويل، وهذا راجع إلى طبيعة العلاقات بين المتغيرات الذاتية لميزان المدفوعات الأمريكي.

2- تحليل أزمة الدولار:

إن التعمق في مراحل الأزمة التي واجهت الدولار الأمريكي يدفعنا لتحليل الأزمة وتحليل ما جاء بها وهذا فيما يلي:³

2-1- تراكم الاحتياطات الدولارية:

إن السبب الأول لتراكم الاحتياطات الدولارية كنسبة هامة في الاحتياطات الرسمية للبنوك يرجع إلى تعود معظم البنوك المركزية للتدخل في سوق الصرف لتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف مستخدمة في ذلك الدولار الأمريكي، فعلى سبيل المثال نجد أنه حتى سنة 1958، فإن البنوك المركزية لبعض الدول والتي قررت العودة إلى نظام التحويل النقدي والتي ترغب التدخل في سوق الصرف كانت تقوم بشراء الدولار الأمريكي عندما يصل معدل الصرف بين عملاتها و بين الدولار عند مستوى سعر الشراء للدولار (انخفاض) وتقوم ببيع الدولارات عنما

¹ محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية. سلسلة كتب ثقافية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990، ص 54.

² مرجع سبق ذكره، ص 51.

³ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سابق، ص 177 - 178 - 179.

يصل أسعار صرفها إلى سعر البيع (ارتفاع) وعلى الرغم من ذلك فإن السلطات النقدية الأمريكية لم تكن ابدا في حاجة إلى أن تتدخل في سوق أسعار الصرف، حيث كان تدخل السلطات النقدية الأجنبية كافي لتحقيق استقرار الدولار الأمريكي بالنسبة للعملة الأخرى، لذلك أصبح عبء تحويل الدولار الأمريكي إلى الذهب مدعم بحجة استخدام الدولار كعملة عالمية وكأداة للتدخل في سوق الصرف، وفي حقيقة الأمر فإن البنوك التي تستخدم الدولار الأمريكي الآن كأداة للتدخل لم يعد لديها ما يكفي لسداد التزاماتها الخارجية.

لذا لم يكن هناك أي مبرر للاحتفاظ بالدولار الأمريكي في صورة احتياطات نقدية في البنوك المركزية، لأن ذلك يزيد من تفاقم ظاهرة المضاربة على الدولار الأمريكي، ولهذا فإننا نعتقد أن سيادة الدولار الأمريكي في هذه الفترة هي سيادة موقوتة نظرا لتشابه الأحداث التاريخية والوقائع الاقتصادية لهذه العملة.

2-2- دور الدولار كعملة محورية:

إن ازدياد و اتساع دور الدولار الأمريكي كعملة محورية عالمية لها سيادة نقدية في النظام النقدي العالمي لا بد أن يكون له آثارا اقتصادية مبدئية هامة على أسواق الصرف العالمية وذلك كالتالي:

- نجد أن هناك العديد من المعاملات النقدية العالمية يمكن تحقيقها دون أن يؤدي ذلك إلى تجزئة سوق الصرف.

- على مستوى سوق الصرف، فإن المعاملات الضخمة لمعظم الدول الأخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية، تقوم على أساس تبادل عملاتها الوطنية مقابل الدولار الأمريكي، وأيضا فإن العقود والتعامل بين الأمريكيين المقيمين وبين غير المقيمين وبين غير المقيمين تكون عادة بالدولار الأمريكي.

إلا أن الزوال التدريجي لمركز الدولار الأمريكي قد أخذ في الظهور سنة 1971، ولأول مرة منذ سنة 1913 بدأ الميزان التجاري الأمريكي يسفر عن عجز، قدر هذا الأخير بما يقارب 30 بليون دولار أمريكي وكان هذا الجزء الأكبر من هذا التدهور يعود أساسا إلى تكاليف حرب الفيتنام والانفاق الرأسمالي المتزايد بالخارج،¹ وربما كان هذا العجز هو سبب قرارات أوت 1971، والتي كان من أهمها إيقاف تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت الدولة الوحيدة التي تمد معظم الدول بالعملة المحورية والتي تمثل جزءا كبيرا من الاحتياطات النقدية الدولية، قد أدت الأحداث الأخير خلال السبعينات إلى أن أصبح الذهب هو تلك القيمة المحورية التي تلجأ إليها معظم الدول لتكوين أو لزيادة احتياطياتها، فعلى سبيل المثال نجد أنه في هذه الأثناء لم توافق ألمانيا الغربية على منح إيطاليا قروض تسهيلات ائتمانية إلا بضمان الأرصدة الذهبية لإيطاليا، فضلا عن محاولة فرنسا في زيادة احتياطياتها من الأرصدة الذهبية لتدعيم سعر صرف عملتها.

¹ محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص 49.

الفرع الثاني: الأزمة الحقيقية للدولار:¹

من المعروف أن معاهدة بروتن وودز قد تميزت بالاتفاق على شرطين أساسيين هما:

- قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب.
- وجود نسبة ثابتة لتقلب العملات بالنسبة لبعضها.

إلا أن المتتبع للأحداث النقدية يعرف تماما أن هذان الشرطان لم يعد لهما وجود في غضون أزمة الدولار الأمريكي. فمن المعروف أن ابتداء من أوت 1971، لم يعد الدولار الأمريكي هو العملة المحورية الوحيدة القابلة للتحويل إلى ذهب، كما كان الحال من قبل، فضلا عن تخفيض قيمته الخارجية في ديسمبر 1971، و بذلك بدأت أزمة الأرصدة والاحتياطات الدولارية في الظهور.

أما بالنسبة للشرط الثاني والخاص بتقلب العملات في حدود ثابتة بالنسبة لبعضها، فقد هدم تماما و لا سيما عندما أعلنت إنجلترا ذلك سنة 1972 نظرا للضغوط التي توالى على الجنيه الإسترليني.

ومع بداية 1973، على الرغم من التخفيض الثاني للقيمة الخارجية للدولار الأمريكي، فقد اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية حمى خروج رؤوس الأموال والمضاربة وعلى الذهب بالقدر الذي دفع عدد كبير من الدول لتعويم عملاتها بغرض حمايتها، إلا أن هذا الإجراء استغرق وقتا طويلا.

ومن الضروري أن تؤكد أن هذه الحمى للمضاربة لم تكن السبب في تفويض النظام النقدي الدولي، حيث أنها لم تكن إلا أحد نتائج هذا التفويض الذي حدث بسبب فقدان الثقة في الدولار الأمريكي كعملة محورية، وقد أدى هذا الاتجاه إلى زيادة الطلب على الذهب بالدرجة التي استدعت تدخل صندوق النقد الدولي لإنقاذ الموقف.

مما سبق نصل إلى النتائج التالية:

- تعميق السيطرة الاقتصادية على باقي دول العالم حيث أن عملتها أصبحت عملة الاحتياطي النقدي العالمي.
- تعرض النظام النقدي الدولي إلى صعوبات متسعة النقاط بسبب انهيار معاهدة بروتن وودز، لا سيما عندما التزمت الإدارة الأمريكية بتحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب وفق السعر المحدد.

إلا أن هذا الوضع دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاولة توطيد سيادتها النقدية على العالم وذلك باستخدامها كل الأساليب التي تضمن ذلك، فإن إصلاح ميزانها التجاري، ضمان زيادة الربحية وأيضاً محاولتها لتعديل نظام النقد الدولي (وسائل مباشرة)، هذا من جانب و من جانب آخر حاولت استخدام حقوق السحب الخاصة لإعادة الثقة والقوة للدولار الأمريكي (وسائل غير مباشرة).

¹ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سابق، ص 179 - 180 - 181.

وقد كشفت هذه الأزمة عن عجز الدول الرأسمالية عن تقديم الحل المناسب، ليس بسبب عدم استطاعتها عن تقديم حلول أساسية وحقيقية، ولكن لأن أي تعديل كانت تقترحه هذه الدول، كان يتطلب العودة إلى قاعدة الذهب وهذا معناه انتزاع السيادة النقدية والدولية عن الدولار الأمريكي، وهذا ما لم تقبله الولايات المتحدة الأمريكية بأي حال من الأحوال.

كل هذا يوضح لنا مدى عمق الأزمة التي عاشها الدولار الأمريكي في هذه الفترة.

الفرع الثالث: أسباب أزمة الدولار:

قبل أن نتناول أسباب أزمة الدولار الأمريكي، يجدر بنا التطرق إلى الظروف الداخلية كذا الخارجية التي مر بها الاقتصاد الأمريكي في هذه الفترة (فترة الأزمة) ويعتبر سعر صرف العملة مرآة للأحوال الاقتصادية العالمية لا غير، ويمكن تلخيص الأسباب الداخلية والخارجية فيما يلي:¹

- **الظروف الداخلية للاقتصاد الأمريكي:** لقد عانا الاقتصاد الأمريكي فترة أزمة من نسبة عالية للبطالة قدرت بـ 5 ملايين عاطل عن العمل سنة 1971، هذا من جانب أما الجانب الثاني فيعبر عنه بتدهور نسبة السيولة الخارجية الدولية، وأخيرا تراجع الأرصدة الذهبية للولايات المتحدة الأمريكية.
- **الظروف الخارجية للاقتصاد الأمريكي:** أدى انخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة خروج رؤوس الأموال التي تسعى للتوظيف القصير الأجل نحو الخارج ولاسيما أوروبا.

مما سبق نستطيع التعبير عن الأسباب الحقيقية التي كانت وراء أزمة الدولار الأمريكي في النقاط التالية:²

1- العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي:

لقد ارتبطت أزمة الدولار الأمريكي بحالة ميزان المدفوعات الأمريكي، هذا ما يدفعنا إلى تقسيم فترة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي إلى قسمين:

1-1- الفترة الأولى: نهاية 1958 - 1960:

في 28 ديسمبر 1958 قررت الدول العشر للعالم الغربي ضرورة العودة إلى نظام قابلية تحويل عملاتها إلى ذهب، وقد تلى ذلك ظهور عجز في ميزان المدفوعات الأمريكي مع استمراره في التزايد، وفي هذه الأثناء ازدادت معدلات مديونية الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه العالم الخارجي من 15.5 مليار دولار أمريكي سنة 1958 إلى 17.8 مليار دولار سنة 1960.

¹ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سابق، ص 181 - 182.

² مرجع سبق ذكره، ص 182.

1-2- الفترة الثانية: 1960 - 1971:

إلى جانب الفترة الأولى، لم يكن في إمكان الولايات المتحدة الأمريكية أن تسدد أي التزامات إضافية عن طريق الذهب، مما قادها إلى التعرض إلى سلسلة من الأزمات والتي وضعها في النهاية في مأزق في 15 أوت 1971، والتي انتهى بها تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب.

ومن الطبيعي أن زيادة التحويلات المالية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية سيصاحبه أثر على ميزان المدفوعات، حيث أن هذه التحويلات قد زادت من التزامات الولايات المتحدة الأمريكية، وكما هو معروف أنه لا بد أن يكون هناك توازن ما بين الدائنية والمديونية في ميزان المدفوعات الأمريكي عند التعامل مع العالم الخارجي فإن هذه المعاملات يمكن أن تكون معاملات حقيقية أو حتى معاملات مالية نقدية.

2- ندرة الذهب:

لقد سعت الدول الصناعية الغربية إلى زيادة توسعها الاقتصادي مهما كان له أثر كبير على المشكلة أو الأزمة النقدية التي مست الاقتصاد الأمريكي، خاصة بعد أن رفعت التجارة الدولية لهذه الدول الصناعية من حجم الدولار الأمريكي لديها مما دفعها لتحويلها إلى ذهب، وقد ساهم ذلك في الضغط على رصيد الذهب في الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما سمي بحمي الذهب كرد فعل لعدم الثقة في عملة الاحتياطي العالمي.

المبحث الثاني: التكتل النقدي الأوروبي:

لقد عرف النظام النقدي الأوروبي عدة محاولات لدعم التعاون النقدي الأوروبي، فبهدف إصلاح نظام المعدنين، أسس ما يسمى الاتحاد الأوروبي اللاتيني ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، ظهر التعاون النقدي بشكله الحديث وذلك نتيجة لفشل وعدم قدرة وكذا غياب نظام نقدي دولي يضمن استقرار أسعار صرف العملات، وقد أطلق على هذا النظام اسم النظام النقدي الأوروبي.

في هذا المبحث سوف يتم سرد العناصر التالية:

- تجربة النظام النقدي الأوروبي.
- النظام النقدي الأوروبي.
- اليورو العملة الأوروبية الموحدة.

المطلب الأول: تجربة النظام النقدي الأوروبي:

يعتبر التكتل النقدي الأوروبي أكبر تكتل في الوقت الحاضر، والأمر راجع إلى المراحل التي مر بها من تطور ونضج، حيث ساهم في ذلك في جعله أكبر تكتل اكتمالا بتخطيه لمرحلة التجارة الحرة إلى مرحلة السوق المشتركة.

الفرع الأول: فكرة الوحدة الاقتصادية الأوروبية:

فكرة الوحدة الأوروبية هدف سعى إليه الكثير من الاقتصاديين الأوروبيين، لكن عند نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت أغلب الدول الأوروبية منهاراً وعاجزة عن إعادة بناء اقتصادياتها بمفردها، الشيء الذي جعلها تستفيد من المساعدات المالية الأمريكية والتي قُدِّرت آنذاك بـ12.5 مليار دولار أمريكي في إطار ما يسمى بمشروع مارشال¹.

ولقد مرت فكرة الوحدة الاقتصادية الأوروبية بالكثير من المراحل سيتم التطرُّق إليها فيما يلي:

1- المرحلة الأولى: المنظمة الأوروبية الاقتصادية OCDE:

أنشأت المنظمة الأوروبية الاقتصادية OCDE كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية الأوروبية، وكان من نتائج الحرب العالمية الثانية انهيار الكثير من الدول الأوروبية، فأعلن جورج مارشال وزير الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية سنة 1947 ضرورة قيام دول أوروبا الغربية بالتعاون الاقتصادي فيما بينها مقابل تخصيص حجم كبير من المساعدات الأمريكية، وهو ما يُعرَف بمشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا، وقد أسفر عن ذلك تكوين ما يسمى بـ"المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي"²، هذه الأخيرة جاءت لأجل استغلال المساعدات المقدمة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بشكل فعال³.

2- المرحلة الثانية: الاتحاد الأوروبي للدفع UED⁴:

لقد أسست المنظمة الأوروبية الاقتصادية الاتحاد الأوروبي للدفع UED سنة 1950 كخطوة ثانية لأجل الوصول إلى الوحدة الاقتصادية الأوروبية، ويضم الاتحاد الأوروبي للدفع UED 17 دولة مشاركة في المنظمة الأوروبية الاقتصادية، مهمته تتمثل في:

- تسوية العجز في موازين المدفوعات للدول الأعضاء.
- ضمان جهاز مفاصة عام بين الدول الأعضاء يسمح بتنظيم التجارة بإزالة القيود على المبادلات ويشرف على تسييره بنك التسوية الدولي BRI.

ولقد استمر نشاط الاتحاد الأوروبي للدفع إلى غاية 1958 وهو التاريخ الذي أصبحت فيه العملات الأوروبية قابلة للصرف بالدولار الأمريكي.

¹ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 89.

² عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية. جامعة الجزائر: رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، تخصص تخطيط، 2007، ص 27.

³ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 89.

⁴ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 89.

3- المرحلة الثالثة: المجموعة الاقتصادية الأوروبية CEE:

بعد أن تحسنت أوضاع أغلب البلدان الأوروبية، تبلورت فكرة قيام سوق أوروبية، فاجتمعت بروما في 25 مارس 1957 ستة دول هي: ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، ولوكسمبورغ، ووقعت اتفاقية موضوعها تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية CEE التي كانت تصبو إلى تحقيق جملة من الأهداف¹ والتي نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية المنشأة للجماعة على ضرورة أن تعمل من خلال الأنشطة الاقتصادية وتدعيم الاستقرار والتوسع المستمر والتوازن لرفع مستوى المعيشة وتوثيق العلاقات بين الدول الأعضاء² والتي أطلق عليها اسما شائعا هي السوق الأوروبية المشتركة، واتفق على اكتمال مقوماتها في فترة تتراوح بين 12 و15 عاما وتلخصت أهداف تلك السوق في الآتي:³

- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وكل العوائق التي تحول دون انتقال الأشخاص والسلع وراس المال.
- إقامة تعريف جمركية مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء.
- تعميق وتحقيق المنافسة الحرة في السوق المشترك فيه.
- تدعيم الاستثمار في دول السوق خاصة في المناطق المتخلفة نسبيا.
- انشاء صندوق اجتماعي أوروبي من أجل تحسين إمكانيات اليد العاملة وتحسين المستوى المعيشي.
- إقامة بنك استثمار أوروبي لدعم النمو الاقتصادي.

4- المرحلة الرابعة: الاتفاق النقدي الأوروبي:

سنة 1958 تبع المجموعة الاقتصادية الأوروبية انشاء ما يسمى بالاتفاق النقدي الأوروبي AME، سمح هذا الاتفاق لعملات الدول الستة أن تتذبذب مقابل الدولار الأمريكي في حدود $\pm 0.75\%$ عن سعر التعادل المصرح به لدى صندوق النقد الدولي والذي قدر بـ 5.25% ، كما تم إنشاء الصندوق النقدي الأوروبي يهدف إلى تقديم قروض للدول الأوروبية صاحبه العجز في موازين مدفوعاتها.

مع الفوضى النقدية الدولية التي تكرست ملامحها منذ مطلع الستينات، كان من الضروري التفكير في الوحدة النقدية، وتجسد ذلك في سنة 1962 عندما استحدثت وحدة حسابية سميت وحدة الحساب بحيث أن:

$$14 \text{ C} = 0.888 \text{ غ ذهب}$$

وهي بذلك تعادل الدولار الأمريكي تماما، وتجذرت الوحدة النقدية في 1964 عندما تأسس مجلس محافظي مؤسسات الإصدار الأوروبية.

¹ مرجع سبق ذكره، ص 89.

² محمودي مراد، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة. القاهرة: دار الكتاب الحديثة، ص 22.

³ آسيا الوافي، التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة. جامعة الحاج لخضر باتنة: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، 2006، ص 57.

إن تدهور الدولار الأمريكي وظهور عجز هيكلي في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية منذ أواخر الستينات، أحدث اختلالاً هاماً مس المجموعة الاقتصادية الأوروبية CEE، مما جعلها تطمح إلى التقارب أكثر فيما بينها خاصة في الجانب النقدي، فقامت مجموعة من خبراء CEE برئاسة بيار ورنر رئيس وزراء لوكسمبورغ في أكتوبر 1970 بإعداد ورقة عُرفت بخطة ورنر Plan Werner، تتضمن برنامجاً لاستكمال التكامل النقدي واتباع سياسة ائتمانية موحدة بين دول المجموعة الأوروبية بحلول سنة 1980، وقد تم تبني الخطة في شهر مارس من عام 1971.¹

رُكزت الوثيقة أساساً على تصنيف هامش تذبذب عملات الدول المعنية من خلال التدخل المشترك في أسواق الصرف باستخدام عملاتها، كما يتم التدخل مقابل الدولار وفق سياسة مشتركة، وبحلول عام 1980 تربط جميع العملات بشكل دائم بأسعار الصرف دون اللجوء على التخفيض أو الرفع من قيمة العملة.²

الفرع الثاني: أهداف النظام الاقتصادي الأوروبي:

إن وصول التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى المرحلة المتقدمة التي هو عليها الآن، يمكن من الاقرار بأنه امتلاك عدة إمكانيات قد صاحبت أهدافاً تعبر عن حجمه الحقيقي وتعبر عن الفكرة الأساسية التي أتى بها.

تتخصر أهداف النظام الاقتصادي الدولي في النقاط التالية³:

- خلق سوق تجارية موحدة ذات قدرة إنتاجية أكثر كفاءة وطاقات استيعابية ضخمة دون حواجز حدودية وإلغاء القيود التعريفية والقيود الكمية والتمييزية بين الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي.
- تعميق الاقتصاد الحر القائم على آليات السوق وتفاعل قوى العرض والطلب واحترام مبدأ المنافسة وزيادة قدرة المنتجات على التواجد في الأسواق العالمية والدولية.
- انتقال دول التكتل الاقتصادي الأوروبي من مرحلة التكامل والتنسيق على مرحلة الاندماج الفعلي بما يسهل من عملية الاستخدام الأمثل للطاقات والموارد وبما يعزز من رفع معدلات التقدم الاقتصادي والعلمي والتطور الاجتماعي والثقافي.
- دخول القرن الحادي والعشرين بصورة تسمح للتكتل الأوروبي من أن يلعب دوراً أكثر فعالية في كافة المجالات الاقتصادية بل والسياسية.
- تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية والاستقرار النقدي في أوروبا وإقامة البنك المركزي الأوروبي وتحويل وحدة النقد الأوروبية من وحدة حسابية إلى وحدة نقد حقيقية من خلال تعزيز تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء في التكتل.

¹ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 89 - 90.

² مدحت صادق، مرجع سابق، ص 73.

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 125.

- العمل بصفة مستمرة صوب تقريب السياسات الاقتصادية والنقدية بين الدول الأوروبية الأعضاء في التكتل الاقتصادي.
- العمل بشكل أكثر فعالية على خفض معدلات التضخم وكذا زيادة معدلات النمو وخفض نسب البطالة بالإضافة إلى خفض معدلات الفائدة لإحداث الاستقرار الاقتصادي والرواج المطلوب في الدول الأعضاء داخل التكتل الاقتصادي الأوروبي.

الفرع الثالث: الثعبان النقدي الأوروبي:

على إثر التخفيضات التي شهدتها العملات الأوروبية، انعقدت قمة لاهاي بهولندا في 01 و 02 ديسمبر 1969، وقد اقترح بها تكوين وحدة اقتصادية ونقدية.¹

بسبب حدة الأزمة النقدية الدولية التي تجسدت مباشرة بعد إعلان نيكسون الشهير وما تبعه في ديسمبر 1971 من تخفيض لقيمة الدولار وتوسيع هامش تذبذب أسعار الصرف مقابل هذا الأخير وذلك من $\pm 1\%$ إلى $\pm 2,25\%$ وهذا بعد التوقيع على اتفاقية سميثسونيان.²

تم التخلي نهائياً عن مشروع ورنر، بحيث عمدت السلطات الأوروبية للدول الستة عقب اتفاق بال، بعد التشاور مع الدول الأربعة (المملكة المتحدة، إيرلندا، الدانمارك، النرويج) التي ستتنظم إلى المجموعة بتاريخ 01 جانفي 1973 بداية من 12 أبريل 1972 إلى إعادة النظر في هامش التقلبات، سواء فيما بين العملات الأوروبية في حد ذاتها بانتقال حدود التذبذب إلى 2.25% بمعنى تخفيض المجال إلى النصف مقارنة مع تقلب العملة الأوروبية مقابل الدولار المقدر بـ 4.50% ، وهو ما يمثل الحدود التي يجب أن تحترم بين أقوى وأضعف عملة أوروبية، وبذلك يتحقق ما يسمى بالثعبان الأوروبي داخل النفق، الأمر الذي أتاح للبنوك المركزية صاحبة العملات المتضادة في القيمة التدخل لتصحيح الوضع، يبعاً للدولار الأمريكي في حالة انخفاض قيمة العملة الأوروبية مقابل الدولار وبلوغها مستوى السقف، كما تباع وتشتري العملات الأوروبية مقابل عملتها إذ بلغت هذه الأخيرة بطن الثعبان في الحالة الأولى (البيع) وفي الحالة الثانية (الشراء) عندما تلمس العملة المعدنية ظهر الثعبان، هذه الإجراءات مكنت نوعاً ما من تحرير اقتصاديات البلدان الأوروبية من سلطة الدولار عليها.⁴

والشكل الموالي يبين كيفية تحرك الثعبان الأوروبي داخل النفق:

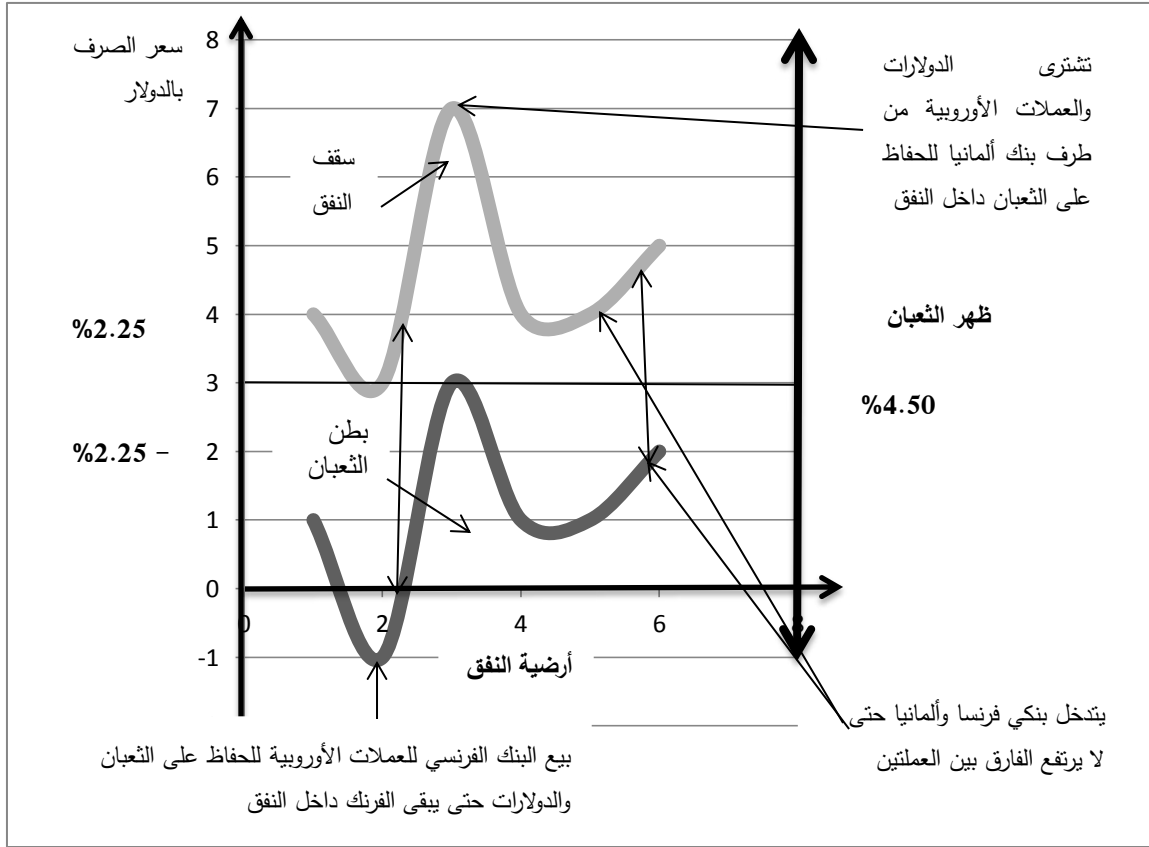
¹ مدحت صادق، مرجع سابق، ص 72.

² نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 90.

³ مدحت صادق، مرجع سابق، ص 73.

⁴ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 91.

الشكل رقم 2-1: الثعبان الأوروبي داخل النفق:



المصدر: مدحت صادق، مرجع سابق، ص 74.

لكن بمجرد أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 26 جانفي 1973 عن عجز في الميزان التجاري الذي قدر بـ 6.4 مليار دولار أمريكي مما تسبب في إحداث أزمة مضاربة عنيفة جدا،¹ كانت نتيجتها إعلان الولايات المتحدة الأمريكية في 13 فيفري 1973 عن تخفيض عملتها بـ 10%، مما أدى بدول الجماعة الأوروبية إلى تعويم عملتها تجاه الدولار الأمريكي²، وبالتالي يتضح جليا أن عمل نظام الثعبان النقدي الأوروبي كان جد مضطرب وفشل فشلا ذريعا في القيام بالدور الذي أنيط به والمتمثل أساسا في أسعار صرف الدول الأعضاء³. في نظام الثعبان، نظرا للمشاكل التي واجهتها الدول الأعضاء في نظام الثعبان (ضغوط تضخمية واختلال ميزان مدفوعات الدول الأعضاء في النظام) خاصة بعد انفجار الصدمة البترولية في سنة 1973، اتفقت هذه الدول على التعويم المشترك لعملاتها.⁴

¹ مرجع سبق ذكره، ص 91.

² مدحت صادق، مرجع سابق، ص 27.

³ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 93.

⁴ مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص 27.

المطلب الثاني: النظام النقدي الأوروبي:

نتيجة للفشل الذريع الذي ميز عمل الثعبان النقدي، فمن أجل تفادي لجوء الدول تخفيض أسعار صرف عملاتها، ظهرت الحاجة الماسة إلى توحيد العملات الأوروبية، لكن توحيد العملات يقتضي نظاما نقديا متكاملًا يتطلب توفير إلى جانب العملة مجموعة من قوانين ومؤسّسات مسؤولة عن تسيير تلك العملة فتأسس نظام نقدي جديد عرف بالنظام النقدي الأوروبي، بحيث اعتمدت وللمرة الأولى عملة أوروبية موحدة سميت بوحدة النقد الأوروبي.

الفرع الأول: نشأة وتطور النظام النقدي الأوروبي:

لقد شهد لأول مرة في التاريخ الاقتصادي، بعث اتحاد نقدي لم يكن نتيجة منطقية لاتجاه سياسي، وإنما تمخض عن إرادة قوية تراهن على السير قدما نحو تحقيق أهداف مستقبلية على الصعيد الاقتصادي، النقدي، المالي والسياسي بشكل لا مثيل له.

1- نشأة و أهداف النظام النقدي الأوروبي:

1-1- نشأة النظام النقدي الأوروبي:¹

بعد فشل نظام الثعبان النقدي وعجز دول الاتحاد الأوروبي عن تصحيحه خلال الفترة الممتدة ما بين 1973 و 1976، ومع المضاربات الجديدة التي عرفها الدولار الأمريكي والتذبذب المزمّن في أسعار الصرف، أخذت دول الاتحاد الأوروبي وبالتحديد سنة 1978 تفكر في كيفية بناء نظام نقدي أوروبي من خلال عقد 3 مجالس أوروبية، والتي يمكن التطرق إليها فيما يلي:

- **مجلس كوبنهاغن Copenhagen: أبريل 1978:** لقد انعقد هذا المجلس في أبريل 1978، أين طرحت فكرة إنشاء منطقة نقدية مستقلة عن المحيط الخارجي.
- **مجلس برام Brème: جويلية 1978:** لقد انعقد هذا المجلس في جويلية 1978، تبنى مشروع النظام النقدي الأوروبي SME بهدف تجسيد تعاون نقدي قوي يمكن من بعث منطقة مستقرة في أوروبا يجسدها استقرار نقدي يستطيع مواجهة الظروف الخارجية الصعبة.
- **مجلس بروكسل Bruxelles: ديسمبر 1978:** انعقد مجلس بروكسل في 4 و 5 ديسمبر 1978، حيث توج هذا الاجتماع بإقامة نظام نقدي أوروبي دخل حيز التنفيذ سنة 1979، تحديدا في 13 مارس 1979²، واختيرت 8 دول للانضمام إليه باستثناء بريطانيا التي اختارت البقاء خارج النظام لفترة محددة.

¹ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 93 - 94.

² لقمان معزوز، شريف بودري، المنافسة ما بين اليورو والدولار في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي. مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص 77.

1-2- أهداف النظام النقدي الأوروبي:

على العموم فإن النظام النقدي الأوروبي يهدف تحديداً إلى:

- التحكم في استقرار أسعار الصرف.
- التحكم في الاستقرار النقدي واستقرار الاسعار.
- التنسيق بين السياسات النقدية والمالية.
- الإنشاء التدريجي لعملة أوروبية تقف في وجه الدولار الأمريكي والين الياباني.

2- تطور النظام النقدي الأوروبي:

يمكن التطرق إلى تطور النظام النقدي الأوروبي في المرحلتين التاليتين:

2-1- المرحلة الأولى: النظام النقدي الأوروبي (1979-1987):

تميزت هذه المرحلة بمرور العالم بسلسلة من الاضطرابات والمشاكل الناتجة عن ما واجهه الدولار الأمريكي، وقد عرف النظام النقدي الأوروبي عدة تغيرات مست أسعار الصرف المركزية يعود معظمها إلى المؤشرات الاقتصادية لكل دولة كالتضخم، البطالة واختلافات السياسات الاقتصادية المتبعة.

2-2- المرحلة الثانية: النظام النقدي الأوروبي (1987-1998):

شهد النظام النقدي الأوروبي ثباتاً في اسعار صرف عملاته خلال الفترة (1987-1992)، كما قامت الدول الأوروبية بانتهاج سياسة نقدية تقييدية سمحت من الحد من نسبة التضخم ورفعت من نسبة ومعدلات البطالة، كما أن الفترة الممتدة ما بين 1992 - 1995 عرفت خلالها النظام النقدي الأوروبي العديد من الهجمات المضاربية ضد بعض العملات أدت إلى التسريع بالوحدة النقدية.

وقد ميزت الفترة 1992 - 1993 تغيرات على العملات الأوروبية يمكن التطرق إليها فيما يلي:¹

- 08 سبتمبر 1992: تخفيض قيمة الليرة الإيطالية بنسبة 7%.
- 16 سبتمبر 1992: تعويم الجنيه الاسترليني.
- 17 سبتمبر 1992: تعويم الليرة الإيطالية وتخفيض قيمة البيزيتا الإسبانية بنسبة 5%.
- 19 نوفمبر 1992: بنك السويد المركزي 25 بليون دولار من احتياطياته من النقد الأجنبي خلال ستة أيام قام بعدها مباشرة بتعويم الكورونة السويدية.
- 22 نوفمبر 1992: خفض البيزيتا الإسبانية والاسكودو البرتغالي بسنة 6%.
- 10 ديسمبر 1992: تعويم الكورونة النرويجية.
- 10 فيفري 1993: خفض الجنيه الإيرلندي بنسبة 10%.

¹ مدحت صادق، مرجع سابق، ص 89.

• 13 ماي 1993: خفض الإسكودو والبيزيتا بنسبة 6.5% و0.8% على التوالي.

الفرع الثاني: أسس قيام النظام النقدي الأوروبي:

لقد انطوى النظام النقدي الأوروبي على أربعة أسس تخذ منها دعائم لا يمكن تصور النظام من دونها، ويمكن التطرق إليها فيما يلي:

1- وحدة النقد: L'ECU:

أنشأت وحدة النقد الأوروبية الحسابية الإيكو إي L'ECU في 5 ديسمبر 1978، تصدر على أساس ما يتلقاه الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي FECOM من ودائع ذهبية وأرصدة بالدولار تمثل 20% من احتياطات البنوك المركزية للدول الأعضاء، ليست عملة حقيقية تتداول كغيرها من العملات بل أصل احتياطي داخل النظام النقدي الأوروبي ووسيلة للتسويات المالية بين دول الاتحاد الأوروبي فقط، مثلها مثل DTS، إذ هي عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات دول الوحدة الأوروبية بقيمة مساهمة كل عملة في الدخل القومي والتجارة الخارجية لدولتها، ويتم تحديد علاقة كل عملة من عملات الدول الأعضاء بوحدة النقد الأوروبية التي تتشكل من مجموعة كميات ثابتة من العملات مع إمكانية تعديل النسب المكونة للسلة كل 5 سنوات أو يطلب من الدولة المغنية إذا تجاوز مقدار التغيير نسبة 25% من المرجح مما يتيح تعديل حصة الدولة، كما يمكن إضافة عملة أو كمالات أوروبية جديدة بما في ذلك إمكانية انضمام الجنيه الإسترليني رغم بقائه خارج النظام النقدي الأوروبي، باعتبار أن بريطانيا أرجأت مشاركتها إلى وقت لاحق، وكان لها ذلك سنة 1990 ثم انسحبت في 1992 من جديد. ومنه، يمكن القول أن وزن كل عملة في هذه الوحدة النقدية يتوقف على:¹

- الأهمية النسبية للناتج الوطني الخام للبلد.
- التجارة الخارجية البينية لدول المجموعة الأوروبية.
- حصة الدول الأعضاء في الدعم القصيد الأجل الموجه لبعض الدول الأعضاء.

كما يمكن القول أن استخدام وحدة النقد الأوروبية كانت كأساس للتعامل النقدي، مع السماح بهامش التغيير في سلة العملة بحدود $\pm 2.25\%$ ، ويمكن إعطاء هامش أوسع في الحالات الاستثنائية على أن يتم انقاصه تدريجياً،² والجدول التالي يبين وزن العملات في سلة الإيكو سنة 1998:

¹ نعمان سعيدي، مرجع سابق، ص 93.

² عماد يونس، وحدة النقد، تاريخ، أهداف ومؤشرات على الاقتصاد العالمي وعلى العالم العربي. لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2005، ص 55.

الجدول رقم 2-3: وزن العملات في الإيكو:

الوحدة: النسبة المئوية %

البلد	العملة	الوزن النسبي لكل عملة %	مقدار العملة في سلة الإيكو
ألمانيا	المارك	31.6	0.6242DEM
فرنسا	الفرنك الفرنسي	20.1	1.332FRF
المملكة المتحدة	الجنيه الاسترليني	13.3	0.0874GBH
إيطاليا	الليرة	7.8	151.8ITL
هولندا	الفلورين	9.9	0.2198NLG
بلجيكا	الفرنك البلجيكي	8.1	3.301BEF
الدانمارك	الكورون	2.6	0.1976DKK
اليونان	الدراخمة	0.4	1.44GRD
إيرلندا	الجنيه الإيرلندي	1.1	0.08552IEP
لوكسمبورغ	الفرنك	0.3	0.130GRD
البرتغال	الإسكودو	0.7	1.393ETE
إسبانيا	البيزيتا	4.1	6.885ESP

Source : Michel Jura, **technique financière internationale**. 2^{ème} édition, Paris : Dunod, 2003. P 60.

يعتبر الإيكو بالنظر إلى الوظائف المذكورة سابقا عاما، وبداية من سنة 1986 تم استحداث إيكو خاص من طرف البنوك التجارية كرد فعل عن طلب بعض المؤسسات في استعمال هذه الوسيلة وبالتالي اكتساب هذا الأخير نفس مواصفات الإيكو العام رغم إلزامية قبوله في إبرام الزمة المالية، ويمكن فتح حسابات تجارية وحسابات توفير وبطاقات ائتمان وذكوك سياحية بدلالة هذا النوع من النقود.¹

2- آلية الصرف:

كل عملات المجموعة الاقتصادية الأوروبية لها تسعيرة مركزية مقابل الإيكو باعتباره أساس التعامل النقدي، بمعنى أن كل دولة من دول الاتحاد تعتمد سعر صرف مركزي لعملتها مقابل هذا الأخير، ثم تدون هذه

¹ مدحت صادق، مرجع سابق، ص 83.

الأسعار في جدول يضم كل عملات الاتحاد¹، وهذا ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم 2-4: أسعار صرف مركزية مقابل الإيكو: 07 أبريل 1986:

العملة	سعر الصرف المركزي
الكورون	7.91896
المارك	2.13834
الدراخمة	135.659
الفلورين	2.40935
الفرنك البلجيكي	43.6761
الفرنك الفرنسي	6.9628
الليرة	1496.21
الجنيه الإيرلندي	0.712956
الجنيه الاسترليني	0.630317

المصدر: نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 96.

تحدد أسعار صرف مركزية ثنائية بين كل دولتين بأخذ الأسعار المركزية لكل عملة مقابل عملة أخرى ليتم الحصول على سلسلة من الأسعار المركزية الثنائية لكل عملة، وذلك كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 2-5: الأسعار المركزية الثنائية لبعض العملات الأوروبية: 06 أبريل 1990:

الفرنك البلجيكي	الفلورين الهولندي	الفرنك الفرنسي	المارك الألماني	
42.6263	0.05393	0.16259	0.04779	بلجيكا
18.5424	2.29886	3.01489	0.88630	هولندا
6.1503	0.23169	6.93082	0.29397	فرنسا
20.9211	1.12828	3.40166	2.03748	ألمانيا

المصدر: مدحت صادق، مرجع سابق، صفحة 84.

تجدر الإشارة أن الأرقام داخل المربعات الداكنة هي الأسعار المركزية للعملات.

¹ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 96.

3- مؤشر الانحراف:¹

يعمل مؤشر الانحراف على تنبيه الدول مبكراً في حالة اختلاف السعر الحقيقي للعملة عن السعر المركزي النظري إلى حدود 75% من الحد الأقصى المسموح به مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار وزن العملة في السلة.

4- آلية الائتمان (ميكانيزم القرض):

يعتمد هذا المبدأ على أساس المساعدات النقدية، في حالة حدوث تقلبات تفوق حدود التدخل فإن الدول المعنية تتدخل للتصحيح من خلال منح التسهيلات النقدية، ويحوي ميكانيزم القرض 3 أنواع:

- القروض النقدية ذات الأجل القصير جداً.
- القروض النقدية قصيرة الأجل.
- القروض النقدية متوسطة الأجل.

الفرع الثالث: تقييم النظام النقدي الأوروبي:

لقد ارتبط النظام النقدي الدولي بعدة مزايا وعيوب منذ قيامه، وسنعرض البعض منها كالتالي:²

1- مزايا النظام النقدي الأوروبي:

- لقد تمكن النظام النقدي الأوروبي من أن يقفز قفزة نوعية بقدرته على الصمود في وجه الاضطرابات النقدية الدولية، خاصة تلك التي شهدتها الدولار الأمريكي.
- تمكن النظام النقدي الدولي من التحكم أكثر في حدة تذبذب أسعار الصرف العملات الأوروبية مقابل بعضها البعض، بل انتقل الاستقرار إلى الدول غير المنضمة إلى المجموعة مثل النرويج، السويد فنلندا.
- حقق النظام النقدي الدولي نوعاً من الاستقرار النقدي بقدرته على التصدي للموجة التضخمية التي اجتاحت دول الاتحاد الأوروبي من خلال تنسيق المجموعة في مجال عرض النقود، وذلك بعد ان سارت السياسة النقدية على خطى السياسة النقدية الألمانية، مما أدى إلى خفض معتبر في معدلات التضخم، وكان ذلك في الفترة الممتدة ما بين 1987 و 1993، وبالتالي قد استرد البنك المركزي الألماني مصداقيته.
- لقد سمح النظام النقدي الدولي بتقريب أسعار الفائدة من خلال التعديلات الاثني عشرة التي مست عملات هذه الأخيرة خاصة في الفترة الممتدة ما بين 1979 و 1992.
- ساهم النظام النقدي الدولي بالاستعمال الأوسع للإيكو الخاص كأصل دولي وأداة ائتمان ووسيلة لتغطية خطر تذبذب العملة، وذلك بفضل جهاز المقاصة المستحدث على المستوى الأوروبي.

¹ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 98.

² مرجع سبق ذكره، ص 99 - 100 - 101.

2- عيوب النظام النقدي الأوروبي:

لقد امتلك النظام النقدي الأوروبي عقدة عيوب يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- لقد عرف النظام النقدي الدولي انخفاضا في تنافسية اقتصاديات بعض البلدان خلال الفترة الممتدة ما بين 1979 و 1986 نتيجة التباين الهام في معدلات التضخم.
- أثرت السياسات الهادفة لامتصاص موجات التضخم التي أشير إليها سابقا على نسب البطالة، وكان تأثيرها سلبيا، وقد مست الدول التي انتهجت النظام النقدي الأوروبي.
- بعد توحيد الألمانين سنة 1990، حدثت زعزعة كبيرة أخلت باستقرار آلية الصرف، كون المارك الألماني كان القاطرة التي يعتمد عليها النظام النقدي الأوروبي ككل.
- حدثت فوضى عارمة داخل النظام النقدي الأوروبي تجسدت في توسيع هامش تذبذبات أسعار الصرف لتصل في أوت 1993 إلى $\pm 15\%$.
- إن تدهور أسعار صرف بعض العملات وارتفاع مفرط في قيم عملات أخرى سمح بأن يكون لتحديد رؤوس الأموال الدولية وكذا الأسواق المالية من القواعد التي تحمها، وكذا القيود المختلفة في ظل برنامج السوق الأوروبية الموحدة تأثيرا كبيرا أدى إلى الاقتراض بالعملات ذات اسعار فائدة منخفضة واستثمارها في الدول ذات العوائد المرتفعة.

المطلب الثالث: اليورو العملة الأوروبية الموحدة:

في ظل التناقض الذي طبع النظام النقدي الأوروبي في ظل عملة الإيكو، اي بين قدرته على تحقيق الاستقرار النقدي وتسجيله لمستويات نمو منخفضة، الشيء الذي أتاح للمجموعة الأوروبية أن تمهد الطريق لأن تنتقل إلى مرحلة أعلى، تتمثل في طرح عملة موحدة تنافس بالدرجة الأولى الدولار الأمريكي، وتضع حدا للهيمنة المالية الأمريكية.

الفرع الأول: مراحل بروز اليورو كعملة دولية:

لقد رافق إنشاء الوحدة النقدية الأوروبية العديد من المخططات والتقارير وحتى الاتفاقيات، وكانت هذه بمثابة الإشارة إلى تنفيذ مشروع الوحدة النقدية اليورو.

1- مرحلة البناء النظري:

نقصد بمرحلة البناء النظري تلك الفترة الإعدادية التي سبقت التداول الفعلي لليورو وليس الإجراءات الملموسة الأخرى التي ظهرت في هذه المرحلة، فرغم الصعوبات والمشاكل التي تظهر عقب كل المحاولات لأجل إصلاح المنظومة الاقتصادية الأوروبية بداية من اتفاق روما 1957، فإن الجهود لم تنقطع لأجل الوصول للتكامل الاقتصادي والنقدي، وقد تجسد ذلك في تقرير دولور ومعاهدة ماستريخت.

1-1- تقرير دولور:

في إطار السوق الأوروبية الموحدة التي أنشأت عام 1989، أصبح التكامل النقدي ضرورة ملحة باعتبار اختلاف العملات عاملاً يحول دون استكمال الوحدة الاقتصادية، لذا ارتأت الدول الأوروبية اعتماد سياسة الوحدة النقدية لأن ذلك يمكنها مما يلي:¹

- إزالة تكاليف المعاملات والصرف ما بين الدول الأعضاء.
- استقرار الأسعار يعني ذلك تجنب الموردين مخاطر الصرف.
- شفافية أكبر للأسعار ما بين الدول المعنية.
- زيادة فعالية طرق التسديد ومنه الرفع من وتيرة المبادلات البنينية.
- تجسيد حقيقي لحرية تنقل الأفراد بين بلدان المجموعة الأوروبية دون إلزام هؤلاء من تحويل من عملات.

مما سبق، اجتمع في جوان 1988 بهانوفر رؤساء المجموعة الأوروبية للنظر في إمكانية تحقيق الوحدة النقدية المنشودة، وأكملت مهمة إعداد تقارير في هذا الشأن إلى جاك دولور الذي أعد خطة من الاقتراحات مبنية على خطوات تتم في مراحل تمكن من الوصول إلى المبتغى على أن يتم التنفيذ بداية من 01 جويلية 1990، وقد حظي التقرير بالموافقة (بالإجماع) في مؤتمر مدريد المنعقد في 27 جوان 1989.²

ولقد قسمت النقاط المدرجة في الخطة على أساس ثلاث مراحل هي:³

• المرحلة الأولى:

- انضمام المجموعة الأوروبية إلى النظام النقدي الأوروبي.
- مناقشة وضع الدول غير المتبعة في آلية الصرف لهذا النظام.
- إلغاء الرقابة على النقد في: بلجيكا، لوكسمبورغ، الدانمارك، إيطاليا، إسبانيا، إيرلندا، البرتغال واليونان.
- إنشاء الوحدة الاقتصادية والنقدية وإلغاء القيود على راس المال.
- إعطاء صلاحية أكبر للجنة محافظي البنوك المركزية بهدف تنسيق السياسات النقدية.

• المرحلة الثانية:

- إنشاء نظام للبنوك المركزية الأوروبية يدعى SEBC حيث يعمل هذا الأخير على استقرار الأسعار،
- تضيف هوامش تقلبات أسعار الصرف في إطار نظام آلية الصرف في النظام النقدي الأوروبي، أيضا
- التنسيق بين السياسات المصرفية والنقدية للدول ومراقبة تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية المتفق عليها.
- إدخال قيود صارمة للتحكم في عجز الميزانية.

¹ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 105.

² مدحت صادق، مرجع سابق، ص 92.

³ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 105 - 106.

• المرحلة الثالثة:

- إنشاء البنك المركزي الأوروبي الذي يتأسس مستقبلا نظام البنوك المركزية الأوروبية ويمارس كل صلاحياته في مجال السياسة النقدية.

- إصدار العملة الموحدة لتأخذ مكان العملات الموحدة.

1-2- معاهدة ماستريخت:

لقد حددت هذه الاتفاقية مسيرة الاتحاد الأوروبي منذ 07 فيفري 1992، وذلك وفقا لما تضمنته من معايير وخطوات واضحة ومحددة، حيث وافق قادة الدول خلال هذه القمة على ترقية التعاون والتنسيق فيما بينهم فيما يخص السياسة الاقتصادية¹، لقد اجتمع المجلس الأوروبي المكون من رؤساء 11 دولة وذلك بتاريخ 04 ديسمبر 1991 في مدينة ماستريخت الهولندية، وتم التوقيع عليها وحملت اسم المدينة، وقد تضمنت نصوصا ومراسيم تنظيمية تخص كافة مجالات الحياة الأوروبية²، على العموم استهدفت المعاهدة ما يلي:

• تطبيق سياسة خارجية مشتركة والعمل على إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار ما يسمى اتحاد أوروبا الغربية.

• العمل من أجل إقامة اتحاد فدرالي يضم حوالي 340 مليون نسمة يمثلون سكان دول المجموعة الأوروبية.

• رفع جميع القيود التي تعيق انسياب السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز والعوائق فيما بين الدول المعنية.

• إقامة الوحدة النقدية الكاملة بطريقة مرحلية تنتهي بإقامة بنك مركزي أوروبي موحد بتاريخ 01 جانفي 1999 يتحكم في إصدار العملة الأوروبية الموحدة التي اصطلح تسميتها باليورو.

ومن أجل الوصول إلى وحدة نقدية، وضعت معاهدة ماستريخت مجموعة من المعايير التي يتوجب على الدول الأعضاء أن تتوفر بها، وكذا يجب تحقيقها من طرف أي دولة تسعى للانضمام إلى المجموعة، ولقد تعلق الأمر بما يلي³:

• استقرار الأسعار: يجب أن لا تتجاوز معدلات التضخم 1.5% والذي يعتبر المعدل المتوسط لدول الجماعة الأوروبية الثلاث صاحبة أدنى معدلات التضخم.

• استقرار أسعار الصرف: يجب أن يظل سعر الصرف لمدة سنتين داخل المدى 2.25% ($\pm 2.25\%$).

• أسعار الفائدة: لا يجب أن تتجاوز أسعار الفائدة 2% أكثر من متوسط أسعار الفائدة طويل الأجل للدول الثلاث صاحبة أدنى معدلات الفائدة.

¹ آسيا الوافي، مرجع سابق، ص 58.

² نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 106.

³ آسيا الوافي، مرجع سابق، ص 58.

- العجز في التمويل: تلزم المعاهدة أن يكون عجز الميزانية تحت 3% من الناتج المحلي الخام PIB.
- نسبة الدين العام: لقد ورد بالمعاهدة أن يكون الدين العام أقل من 60% من نسبة النتائج المحلي الخام PIB.

- استقلالية البنك المركزي: يجب أن تنص عليه الدولة صراحة عن طريق التشريع.

1-3-3- السياسة النقدية الموحدة:

حتى يتسنى للمجموعة الأوروبية إدارة العملة الأوروبية الموحدة، وجب عليها بداية توحيد سياستها النقدية وبناء نظام مصرفي مشترك يترأسه بنك مركزي واحد ووحيد، أنشأت معاهدة ماستريخت الهيئات النقدية التي تستوفي الإشراف على إنجاز عملية الوحدة النقدية الأوروبية وإصدار اليورو.

1-3-3-1- مؤسسة النقد الأوروبية:

تم إنشاء هذه المؤسسة لتحل محل الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي ونخبة محافظي البنوك المركزية، ودخلت حيز التنفيذ سنة 1994¹، لقد أوكل لها مهمة وضع السياسة النقدية التي يتبعها النظام الأوروبي للبنوك المركزية.

1-3-3-2- النظام الأوروبي للبنوك المركزية:

حل البنك المركزي الأوروبي محل مؤسسة النقد الدولية، ويتولى تحقيق الأهداف التالية:²

- تعريف وتنفيذ السياسة النقدية الخاصة بالاتحاد الأوروبي.
- تولي عمليات التحويل الأجنبية.
- تولي إدارة الاحتياطي الأجنبي الرسمي للدول الأعضاء.
- تشجيع ومساندة المدفوعات.

2- مرحلة الإجراءات الميدانية:

نقصد بمرحلة الإجراءات الميدانية كل التدابير والخطوات التي تحققت فعلا باتجاه قيام وحدة اقتصادية نقدية أوروبية وفق الأسس التي تم تسطيرها مسبقا في المراحل السابقة.

2-1- الإجراءات الميدانية للدول المؤهلة للوحدة:³

حسب شروط المعاهدة، كان لزاما على الدول التي تريد الالتحاق بالوحدة الاقتصادية والنقدية أن تحقق جملة من المعايير المشار عليها مسبقا، ولقد تمكنت 14 دولة من بين 15 دولة من التأهيل في حين أن اليونان لم يتمكن من استيفاء المعايير التي استوجبتها المعاهدة، إلا أن القمة الأوروبية صادقت فقط على 11 دولة على

¹ ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 25.

² مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 93.

³ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 109.

أن تلتحق الدول المتبقية في مراحل لاحقة، باعتبار أن كل من المملكة المتحدة والدنمارك والسويد قرروا ولأسباب سياسية عدم الانضمام إلى الوحدة في مرحلتها الأولى التي تبدأ في 01 جانفي 1999، وعرفت الدول المتأهلة (بلجيكا، إيرلندا، النمسا، إيطاليا، فنلندا، إسبانيا، لوكسمبورغ، البرتغال، ألمانيا، فرنسا، هولندا) باسم مجموعة الوحدة الاقتصادية أو النقدية أو منطقة اليورو، وستتضم إلى هذه الدول فيما بعد باقي الدول الأعضاء حاليا في الاتحاد الأوروبي ثم دول من وسط وشرق القارة الأوروبية (بولونيا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، بلغاريا، رومانيا، سلوفينيا، استونيا، ليتوانيا، ليتوانيا)، ومن أجل بلوغ هذا الهدف، يتعين على هؤلاء أن يتأهلوا أولا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، ثم فيما بعد إلى عضوية الوحدة النقدية الأوروبية (منطقة الأورو)، كما تم قبول طلب العضوية المقدم من طرف جزيرتي مالطا وقبرص، في حين رفض كل من طلب تركيا والمغرب، وكان آخر من تم قبوله بصفته العضو 17 في منطقة الأورو بتاريخ 01 جانفي 2011 هو جمهورية استونيا.

وفيما يلي جدول مفصل لمعايير انضمام الدول إلى الوحدة النقدية الأوروبية:

الجدول رقم 2-6: وضعية الدول بالنسبة لمعايير الانضمام: 1 جانفي 1998:

البلد / المؤشر	نسبة التضخم %	نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي	نسبة الدين على الناتج المحلي	معدلات الفوائد طويلة الأجل	سعر الصرف
المعايير المتفق عليها	2.7	3.0	60.0	7.8	
1 بلجيكا	1.4	2.1	112.2	5.7	نعم
2 إسبانيا	1.8	2.6	68.8	6.3	نعم
3 ألمانيا	1.4	2.7	61.3	5.6	نعم
4 فنلندا	1.3	0.9	55.8	5.9	نعم
5 فرنسا	1.2	3.0	58.0	5.5	نعم
6 إيرلندا	1.2	- 0.9	66.3	6.2	نعم
7 إيطاليا	1.8	2.7	121.3	6.7	نعم
8 لوكسمبورغ	1.4	- 1.7	6.7	5.6	نعم
9 هولندا	1.8	1.4	72.1	5.5	نعم
10 النمسا	1.1	2.5	66.1	5.6	نعم
11 البرتغال	1.8	2.5	62.0	6.2	نعم
مقاصة اليونان	5.2	4.0	108.7	9.8	نعم

دول لا	الدانمارك	1.9	- 0.7	65.1	6.2	نعم
ترغب في	بريطانيا	1.8	1.9	53.4	7.0	لا
الانضمام	السويد	1.9	0.8	76.6	6.5	لا

المصدر: نعمان سعدي، مرجع سابق، ص110.

من الجدول نلاحظ أن فقط ثلاثة دول استطاعت أن تحقق شروط الانضمام على منطقة الأورو وهي: فنلندا، فرنسا ولوكسمبورغ، بينما بقية الدول لم تستطع تحقيق معيار الدين العام المحدد بـ60%، إلا أنه تم قبولها في منطقة الأورو، وذلك لقدرتها على تحقيق معايير معاهدة ماستريخت في السنوات القليلة الماضية.

2-2- الإجراءات الميدانية لوحددة اليورو:¹

حتى سنة 1995، لم تقم دول الاتحاد الأوروبي بخطوة ملموسة بخصوص العملة الموحدة ذاتها، بل اكتفت فقط بتسطير جدول زمني لقيام نظام نقدي أوروبي، لكن بداية من هذه السنة وبالضبط في 15 ديسمبر 1995، أخذت الأمور تسير بسرعة ورسمت العملة الموحدة طريقاً أدق عند انعقاد قمة مدريد واتفاق رؤساء الدول على تسمية العملة الموحدة EURO اليورو وذلك بعد رفض ألمانيا تسمية الايكو ECU. ويعني ببساطة حرف الـ € الحرف الإغريقي إيبسيلون، والخطان المتوازيان هما دلالة على استقرار عملة اليورو.

ولقد حددت 3 تواريخ أساسية قصد التجسيد الفعلي للعملة بتداولها في السوق النقدية الأوروبية:

- خلال الثلاثي الأول من سنة 1998، وعلى أساس أرقام ميزانية 1997، سيقدر مجلس الوزراء الأوروبي للدول التي تحقق معايير التقارب لتبني عملة اليورو.
- بتاريخ 01 جانفي 1999، سيتم تحديد أسعار صرف العملات المشاركة بالنسبة لليورو بصفة نهائية، ويبدأ البنك المركزي الأوروبي BCE بمباشرة مهامه.
- بتاريخ 01 جانفي 2002، تتداول عملة اليورو بشكلها الورقي والمعدني جنباً إلى جنب مع العملات الوطنية لمدة 6 أشهر على الأكثر، ثم يبقى اليورو وحدة التداول.

لقد استعمل اليورو لمدة 3 سنوات كنفود كتابية ووضع في التداول بتاريخ 01 جانفي 1999 بالتوازي مع العملات الوطنية التي لم تعد تسعه في أسواق الصرف، بل ارتبطت كلها باليورو على أساس علاقة ثابتة ونهائية وكانت آخر تسعيرة للعملات المعدنية 31 ديسمبر 1998.

بداية من 01 جانفي 1999، تجسدت الوحدة النقدية واستبدل الإيكو باليورو على أساس:

$$1 \text{ ECU} = 1 \text{ EURO}$$

¹ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 111 - 112.

وقد أحدث اليورو بدخوله السوق النقدية الأوروبية حملة من التغيرات هي كالتالي:

- أصبحت السياسة النقدية معبّر عنها باليورو، تمارسها السلطة النقدية الجديدة المتمثلة في البنك المركزي الأوروبي.
- يسعر اليورو في سوق الصرف كغيره من العملات الأوروبية ويدخل نظام (SEBC) وتسعر الأموال والأصول المنقولة بدلالته.
- تحول النقود الكتابية شيئاً فشيئاً إلى اليورو خلال المدة الانتقالية المحددة بـ3 سنوات من سنة 1999 إلى 2002 وكان ذلك اختيارياً، حيث أتيح للخواص والمؤسسات حرية التعامل بشيكات يورو أو شيكات في عملاتها الوطنية، وذلك حتى 31 ديسمبر 2001، وبداية من تاريخ 01 جانفي 2002، استبدلت شيئاً فشيئاً العملات الوطنية باليورو وتداولت جنباً إلى جنب، إلى أن سقطت الصفة القانونية عن العملات الوطنية وذلك بتاريخ 30 جوان 2002، ليبقى اليورو العملة القانونية الوحيدة السائدة في جميع الدول الأعضاء.

بعد تاريخ 30 جوان 2002، لم يعد باستطاعة الأفراد تحويل ما قد يكون بقي عندهم من قطع نقدية محلية إلا من قبل البنك المركزي والخزينة العمومية، شرط أن يكون قبل تاريخ 18 فيفري 2005، على أن يستمر هذان الأخيران في تحويل الأوراق النقدية قبل حلول تاريخ 18 فيفري 2012.

2-3- الإجراءات الميدانية للبنك المركزي الأوروبي:

لقد مكن النظام الأوروبي للبنوك المركزية SEBC وذلك من خلال عمله من إيجاد مناخ ملائم لقيام وحدة نقدية فعلية، وذلك منذ انعقاد مؤتمر القمة الاستثنائي في ماي 1998، ويتألف هذا النظام من:

2-3-1- البنك المركزي الأوروبي BCE:

تحتضنه مدينة فرانكفورت الألمانية، أنشئ بتاريخ 01 جويلية 1998 وبأمر مهامه مع ولادة اليورو بتاريخ 01 جانفي 1999، أما عن صلاحياته فهي محددة في معاهدة ماستريخت، فهو يعمل على ضمان استقرار الأسعار وضبط معدلات التضخم وحماية اليورو وخاصة في أسواق الصرف، إلا أنه منع من تقديم القروض لتمويل العجز في موازنات الدول الأعضاء.¹

2-3-2- البنوك المركزية الوطنية لجميع دول الاتحاد الأوروبي:²

تعمل البنوك المركزية الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأوروبي، هذا بالإضافة إلى القيام بوظائفها المعتادة مثل توزيع القروض، جمع الموارد، تسيير وسائل الدفع، أما بالنسبة لرأس

¹ وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2001، ص 510.

² نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 113 - 114.

مال البنك المركزي الأوروبي، فيجد مصدره في مساهمات جميع دول الوحدة الأوروبية، على أن توزع حصص البنوك المركزية الوطنية بالشكل التالي:

- تدفع نصف الحصة على أساس نسبة سكان الدولة إلى مجموع سكان الاتحاد الأوروبي لسنة 1996.
- تدفع نصف الحصة المتبقية على أساس نسبة ناتج الدولة المحلي والإجمالي إلى مجال ناتج الاتحاد الأوروبي للسنوات 1991-1995.

فيما يلي جدول يوضح المساهمات النسبية للبلدان الأعضاء في رأس مال البنك المركزي الأوروبي.

جدول رقم 2-7: حصص البنوك المركزية الوطنية في رأس مال البنك المركزي الأوروبي:

الوحدة: النسبة المئوية %

الدولة	الحصة
ألمانيا	30.9
فرنسا	21.4
إيطاليا	19.0
إسبانيا	11.2
هولندا	5.4
بلجيكا	3.7
النمسا	3.0
فنلندا	2.1
البرتغال	2.4
إيرلندا	1.84

المصدر: وسام ملاك، مرجع سابق، ص 510.

الفرع الثاني: خصائص العملة الأوروبية الموحدة وآثارها على الاقتصاديات العالمية:

خلال نصف القرن الماضي، كان الدولار الأمريكي العملة المحورية التي اتجهت نحوها جميع الآراء حول تزعمها مركز العملة الدولية والارتكازية، لكن مع ظهور اليورو بخصائصه احتل مكانة خاصة في النظام النقدي الدولي تاركا وراءه آثارا على الاقتصاديات العالمية.

1- خصائص العملة الأوروبية الموحدة:

إن إنشاء اليورو بطرق تسمح له بامتلاك الأوزان العالمية على عكس الدولار الأمريكي الذي احتل مركز العالمية بعد أن كان عملة وطنية قفزت قفزة نوعية ليصبح عملة ارتكازية، لذا سوف نتطرق إلى الوظائف التي سمحت لليورو من امتلاك خصائص العملة الدولية.

1-1- وظائف اليورو كعملة دولية:

إن استحداث العملة الأوروبية الموحدة أظهر نوعا من التصادم بينه وبين الدولار الأمريكي مع احتمال قيام نظام ثنائي القطب، إلا أنه فيما يلي سنستحدث مستقبل اليورو كعملة دولية.

• **اليورو كمخزن للقيمة:** إن الدول المرتبطة عملاتها باليورو سوف تسعى للرفع من الاحتياطات الدولية بالعملة الأوروبية الموحدة، لذا فالطلب على اليورو سيزيد، وهذا سيبرز مدى قوة الاقتصاد الأوروبي وكذا مدى تطور الأسواق المالية الدولية.

• **اليورو كوحدة حساب:** لقد لجأت جميع الدول إلى ربط عملاتها باليورو، وذلك منذ ميلاده سنة 1999، لذا فإنه يستعمل على أساسه وحدة نقدية من طرف السلطات النقدية تسعى من خلالها إلى حساب أسعار الصرف، وكذا تثبيت العملات وتقييم الدين في منطقة الأورو.

• **اليورو كوسيلة دفع:** إن عملة اليورو تلعب دورا هاما في ما يخص المعاملات الدولية، وكذا دورا أساسيا في التدخلات الرسمية في أسواق الصرف العالمية.

1-2- الخصائص الاقتصادية لليورو كعملة دولية:

حتى تتوفر في اليورو المقومات ليصبح عملة دولية، فإن ذلك متوقف على أمرين أساسيين هما:

1-2-1- الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة اليورو:

إن أول شرط يضمن استقرار قيمة العملة هو الاستقرار السياسي للدولة المصدرة لها، وهذا الشرط غير متوفر في حالة اليورو 100%، فقد استطاع البناء الأوروبي في القضاء على الحروب التي قامت بين فرنسا وألمانيا وأصبح احتمال العودة إليها مستحيلا عن طريق انشاء تعاون يزداد وثوقا يوميا بينهما، أما فيما يخص الاستقرار الاقتصادي، فيمكن القول أن معاهدة ماستريخت قد منحت نوعا ما من الاستقرار من خلال التسيير الاقتصادي المنتظم على المدى القصير وحتى المتوسط.¹

¹ عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية. الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2000، ص 261.

1-2-2- السيولة والقبول العام للعملة الموحدة اليورو:

إن استحداث العملة الموحدة اليورو سوف يحدث مجموعة من التغييرات الهامة، ومن أهمها التغييرات التي اشتملت أسواق رأس المال، فإن بدخول اليورو حيز التداول، أصبحت الأسواق المالية أكثر توسعا وسيولة وذلك من خلال التحرر من المخاطر وخاصة مخاطر الصرف بين مختلف العملات الأوروبية.¹

2- أثر اليورو عالميا:

إن ميلاد اليورو من أهم الأحداث الاقتصادية ما لم يكن أهمها على الإطلاق وأخطرها وأكثرها تأثيرا على الساحة النقدية والاقتصادية العالمية، حيث تحمل الكثير من التغييرات المالية والاقتصادية.²

2-2- أثر اليورو على صندوق النقد الدولي:

لقد نصت الفقرة 3 من المادة 4 لاتفاقية صندوق النقد الدولي في حق الصندوق في ممارسة سياسات أسعار الصرف، وهذا من خلال:³

- المشاورات المنتظمة مع هذه الدول والمعروفة بمشاورات المادة الرابعة والتي تعتبر الأداة الرئيسية والمنتظمة لرقابة الصندوق.
- إجراءات الرقابة الدولية متعددة الأطراف.

ونتيجة لما سبق، يمكن أن ندرك أن رقابة الصندوق على أسعار الصرف سوف تسمي مختلفة عما كانت عليه سابقا، وذلك أن رقابة الصندوق على آثار السياسات المالية والنقدية الوطنية على المستوى الكلي من جهة، ورقابة أسعار الصرف على المستوى الإقليمي من جهة أخرى.

2-3- أثر اليورو على الاقتصاد الأمريكي:

يرى ميلتون فريدمان أن الاتحاد النقدي الأوروبي يتم تنفيذه بقرار سياسي وليس على أساس اقتصادي كامل، وإن ذلك يتم رغم عدم اكتمال الشروط الاقتصادية لقيام هذا الاتحاد النقدي، إن التوسع في استخدام اليورو سوف يؤثر بطريقة أو بأخرى على الدولار الأمريكي أو بالأحرى على مكانة الدولار الأمريكي دوليا، ومن جهة أخرى إن إقامة عملة أوروبية موحدة سوف يسمح ذلك بتسهيل المعاملات المالية والتجارية للولايات المتحدة الأمريكية مع منطقة الأورو.⁴

¹ خليل الهندي، أنطوان الناشف، العمليات المصرفية والسوق المالية. الجزء الثاني، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2000، ص 284.

² نظير رياض، محمد الشحات، الإدارة المالية والعولمة. مصر: المكتبة العصرية، 2000، ص 35.

³ مغاوري علي شلبي، اليورو والآثار على اقتصاديات البلدان العربية والعالم. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 2000، ص 80.

⁴ مغاوري علي شلبي، مرجع سابق، ص 83.

الفرع الثالث: تقييم اليورو العملة الأوروبية الموحدة:

إن الخطوة العملاقة التي جسدها هذا النظام النقدي الأوروبي في ما سمي بالوحدة النقدية الأوروبية أو عملة اليورو أثبتت ذلك مدى نجاعتها أو قدرتها، إلا أن هذا لا ينفي خلو هذه العملة من بعض السلبيات والعيوب.

1- محاسن الوحدة النقدية الأوروبية:

تمتلك الوحدة النقدية الأوروبية العديد من المزايا التي يمكن التطرق إليها فيما يلي:

1-1- شفافية الأسعار:

تمكن الوحدة النقدية الأوروبية المستهلكين من المعرفة التامة للأسعار، باعتبار أن تسعيرة السلعة أو الخدمة ستكون بدلالة عملة واحدة تطبق في كل دول الوحدة النقدية، وبذلك يمكن للمستهلك أن يقارن بوضوح ودقة بين الأسعار في الأسواق المختلفة لهذه الدول، ويمكن للمشتري أن يختار ويتخذ قراره بسرعة وبنفس السرعة يتمكن البائع من حساب التكلفة وهامش الربح.¹

1-2- انخفاض تكاليف ومخاطر الصرف:

إن عدم مبادلة العملات الأوروبية فيما بينها واختفاء العملات التي تتقاضاها البنوك، أدى إلى انخفاض تكاليف المعاملات في منطقة اليورو، أضف على ذلك ضهور المخاطر المترتبة عن تقلبات أسعار الصرف وإزالة الخطر الاقتصادي للصرف.²

1-3- انسياب سلس لرؤوس الأموال:

إن تمكن اليورو من تسهيل عملية انتقال رؤوس الأموال بين المناطق المختلفة، ذلك لأن مستوى الادخارات يختلف من منطقة إلى أخرى باعتبار أن مناطق تدخر أكثر من أخرى، ومنه تمكن نقل الأموال باتجاه الدول الأقل ادخارا قصد توفير التمويل اللازم للمشاريع دون التعرض لأية مخاطر بعد اختفاء عمليات الصرف بين العملات المختلفة، بالإضافة إلى تماثل اسعار الفائدة في منطقة اليورو.³

1-4- اكتساب اليورو وزنا معتبرا:

إن التكوين والتراكم الرأسمالي بدلالة اليورو وتوليد القيمة المضافة سمح باكتساب اليورو وزنا معتبرا وقوة ما فتئت أن تتزايد مع مرور الزمن وذلك بالنظر إلى:⁴

¹ نعمان سعيدي، مرجع سابق، ص 114.

² Michel Jura, ancienne source, p 147.

³ نعمان سعيدي، مرجع سابق، ص 115.

⁴ محسن أحمد الخضير، الاقتصاد العالمي والدولار. الجيزة: هلا للنشر والتوزيع، 2008، ص 113.

• انتقال التدفقات النقدية خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول الاتحاد الأوروبي في شكل استثمارات متنوعة.

• تدفق نقدي من بعض دول الاتحاد المنظمة مؤخرا كان نتيجة شركات عملاقة ذات استثمارات ضخمة.

2- مساوئ العملة الموحدة:

اكتسبت العملة الموحدة اليورو عدة مساوئ يمكن التطرق إلى بعضها فيما يلي:¹

• إن إشراف البنك المركزي الأوروبي على السياسة النقدية في ظل تباين اقتصاديات دول منطقة اليورو، ورغم تحقيقها لمعايير التقارب، حرم بعض الدول الأعضاء التي تأثرت أكثر من غيرها في حالة الأزمات من اتخاذ إجراءات تتماشى مع ظروفها الخاصة، فمثلا حجم الكتلة النقدية وسعر الفائدة هي العناصر التي يتحكم فيها البنك المركزي الأوروبي.

• إن التحول إلى سوق موحدة بعملة مشتركة أدى إلى زوال الميزة النسبية لبعض الصناعات في بعض المناطق الوحدة النقدية، وميول تكاليف الصفقات التجارية إلى الانخفاض، شجع المستثمرين على الاهتمام أكثر على استخدام قدرات إنتاجية هائلة، الشيء الذي انجر عنه توفير ميزة نسبية لبعض النشاطات في بعض المناطق على حساب مناطق أخرى.

¹ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 115.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد امتلكت الولايات المتحدة الأمريكية عدة نقاط قوة مكنتها من الهيمنة على العالم، تمثلت في ضخامة سوقها بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي ورؤوس الأموال الضخمة والقوة العاملة، حيث أن اتفاقية بروتن وودز عبرت عن تلك القوة بشكل واضح، وذلك من خلال الدولار الأمريكي الذي احتل مكانة ارتكازية في النظام النقدي الدولي، إلا أن الغاء تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب سمح بزيادة الضغط على الاقتصاديات العالمية وخاصة الأوروبية.

في المقابل وفي وسط جميع هذه الاضطرابات، أنشأت دول السوق الأوروبية الثعبان النقدي لأجل الحفاظ على استقرار عملاتها، وبعد انهيار هذا النظام جاءت على أساس مضاربة، سرّع ذلك من إنشاء الوحدة النقدية الأوروبية التي سميت باليورو تجمع بداخلها جميع العملات الوطنية. ومن المنتظر أن يكون لليورو آثارا هامة على النظام النقدي الدولي، وإبرازه كعملة منافسة للدولار الأمريكي.

الفصل الثالث

اليورو والدولار وصراع السيطرة على محور النظام النقدي الدولي

لقد احتل الدولار الأمريكي محل الجنيه الإسترليني بعد الحرب العالمية الثانية، لتقوم سائر البنوك المركزية بعد ذلك في باقي أنحاء العالم في استخدامه كأهم عملة ارتكازية ووحدة احتياط رئيسية.

وعلى الرغم من حدة المنافسة التي واجهت الدولار الأمريكي من طرف المارك الألماني والين الياباني في فترة الثمانينات بعد الأزمة التي تعرض لها، إلا أن فكرة استبداله بعملة أخرى لا تزال بعيدة كثيرا، لأن النظام النقدي الدولي في الواقع لا يزال يركز عليه، وبالرغم من تأثير الدولار الأمريكي على كافة أنواع المعاملات الاقتصادية الدولية إلا أن ظهور اليورو والوزن الاقتصادي الذي يتمتع به على الصعيد العالمي، قد أصبح يزاحم الدولار الأمريكي في مختلف المعاملات المالية والتجارية العالمية، بل حتى أن هناك من قام بإحلال اليورو محل الدولار الأمريكي كعملة دولية على المدى الطويل في ميزان المعاملات الاقتصادية العالمية.

وعلى هذا الأساس، سوف يقسم هذا الفصل إلى ما يلي:

- مقارنة استخدام اليورو واستخدام الدولار الأمريكي داخل النظام النقدي الدولي.
- المكانة الدولية لعملة اليورو في ظل تحديات الدولار الأمريكي.

المبحث الأول: المقارنة بين استخدام اليورو واستخدام الدولار داخل النظام النقدي الدولي:

يمكن المقارنة بين استخدام اليورو واستخدام الدولار الأمريكي دوليا من خلال الدول التي تستخدم هاتين العملتين داخل النظام النقدي الدولي كعملة تثبيت لعملاته. فنحو ثلث دول العالم والتي ترتبط عملاتها بعملة أخرى تستخدم اليورو كعملة تثبيت وهي في الغالب الدول غير الأعضاء في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي أو التي يحتمل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي وأيضا الدول الإفريقية المتحدثة بالفرنسية، أما الثلثين الباقين فتستخدمان الدولار الأمريكي كعملة تثبيت، وتضم آسيا، إفريقيا، الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية.

ولأجل دراسة هذا المبحث، سوف سيتم دراسة ما يلي:

- دراسة الدولار الأمريكي كأهم عملة احتياط في العالم مقارنة باليورو.
- قوة اليورو أمام الدولار في النظام النقدي الدولي.

المطلب الأول: الدولار أهم عملة احتياط في العالم مقارنة باليورو:

قد أصدر صندوق النقد الدولي تقريره السنوي لعام 2010، خصص جانبا منه عن مكونات الاحتياطيات الدولية، وقد ضم هذا التقرير 138 دولة منها 33 دولة متقدمة و105 دول ناشئة ونامية.

الفرع الأول: أسباب تربع الدولار على عرش الاحتياطيات الدولية:

وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي الصادر سنة 2010، نجد أن احتياطيات النقد الأجنبي المسعرة بالدولار الأمريكي تضم نحو ثلثي إجمالي العالم من الاحتياطيات الرسمية بالنقد الأجنبي.¹

وهذا ما يبيئه الجدول التالي:

¹ لقمان معزوز، الشريف بودري، مرجع سابق، ص 78.

الجدول رقم 3-1: نصيب الدولار الأمريكي من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية: 1999 - 2009:

الوحدة: النسبة المئوية %

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدولار	71.0	71.1	71.5	67.1	65.9	65.9	66.9	65.5	64.1	64.1	62.2
اليورو	17.9	18.3	19.2	23.8	25.2	24.8	24.0	25.1	26.3	26.4	27.3
باقي العملات	11.1	10.6	9.3	9.1	8.9	9.3	9.1	9.4	9.6	9.5	10.5

Source: International Monetary Fund (IMF), International financial statistics, Annual Report, 2010.

وتعتبر الصين في المركز الأول بين دول الاحتياط الكبرى من الدولار الأمريكي حيث بلغ سنة 2009 قيمة ترليون دولار أمريكي، كما أن منطقة الشرق الأوسط والدول العربية من أكثر الدول المحتفظة بالاحتياطي من الدولار الأمريكي في العالم. فالاحتياطي الرسمي الدولي من الدولار الأمريكي يتركز في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، حيث وصل سنة 2009 إلى حوالي 4.6 ترليون دولار أمريكي، و تأتي أمريكا اللاتينية في المركز الثاني بحوالي 3.8 ترليون دولار أمريكي ثم بعد ذلك باقي دول آسيا دون الصين.¹

تشكل العملات الارتكازية المصدر الأول لمكونات الاحتياطيات الدولية، وباعتبار الدولار الأمريكي العملة الارتكازية الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من انخفاض دوره نسبياً بعد انهيار نظام بروتن وودز، عاد ليكون أكثر العملات استعمالاً كعملة احتياط دولية.²

وهناك العديد من الأسباب التي ساهمت في ذلك يمكن التطرق إليها فيما يلي:³

1- الدولار عملة العالم:

إن الدولار الأمريكي هو عملة التعامل الأساسية في العالم على الرغم من انخفاض نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من المعاملات التجارية العالمية، على سبيل المثال عندما تتعامل البرازيل مع كوريا فإن التعامل غالباً ما يتم بالدولار الأمريكي، كما أن هذا الأخير هو عملة التسعير الأساسية للسلع التجارية على سبيل المثال النفط، ومن ثم لا بد أن يكون المكون الأساسي للاحتياطيات في العالم هو الدولار الأمريكي.

¹ خالد حنفي، النظام النقدي العالمي بعد الحرب العالمية (رؤية عربية). ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العالمي العاشر حول: الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، لبنان، 19 - 20 ديسمبر 2009، ص 16 - 17.

² لقمان معزوز، شريف بودري، مرجع سابق، ص 79.

³ محمد إبراهيم السقا، هل ما زال الدولار عملة احتياط العالم. شوهد بتاريخ 18 أبريل 2013 على الموقع:

http://www.aleqt.com/2011/07/15/article_559203.html

2- الأسواق المتسعة:

إن الدولار الأمريكي يسانده كعملة احتياط أسواق متسعة وعميقة وأدوات دين واستثمار بالدولار الأمريكي، و بصفة خاصة يعد الدين الأمريكي أكثر أدوات الدين أهمية في العالم وأكثر تداولاً ومن أعلاها تصنيفاً واعتمادية بين أدوات الدين على مستوى العالم.

3- الدولار الأمريكي واحة الأمان بالنسبة للمستثمرين:

في حالة حدوث أي أزمة يهرع المستثمرون بشكل أساسي نحو الدولار الأمريكي، فعلى سبيل المثال ما حدث في أعقاب انهيار بنك Lehman Brothers، كذلك يعكس هذا التفضيل السيولة غير العادية التي تتميز بها أسواق أدوات الدين الدولارية. و من المعروف أن السيولة هي أهم الخصائص التي يبحث عنها المستثمرون في أوقات الأزمات، فضلاً عن ذلك فإن سندات الخزنة الأمريكية تعد أهم الأصول المالية التي يتم التعامل بها بين المستثمرين الدوليين والتي تتمتع بسمعة ممتازة بالنسبة لدرجة استقرارها.

4- عدم وجود بدائل:

إن الدولار الأمريكي لا يملك بدائل جاهزة تقريبا في العالم اليوم، على سبيل المثال فإن العملات التي تمتعت باستقرار واضح خلال السنوات العشر السابقة مثل الفرنك الفرنسي و الدولار الأسترالي تمثل عملات دول صغيرة الحجم لا توجد بها أسواق مال على المستوى نفسه، أو أدوات دين بذات الضخامة التي يتمتع بها الدولار الأمريكي، ومن ثم فهي أصغر من أن تكون مؤهلة لأن تلعب دورا ذا أهمية حيوية في المعاملات المالية الدولية.

الفرع الثاني: تطور تفضيل الدولار كعملة احتياط عالمية:

هناك العديد من الفرضيات و حتى الدلائل التي تشير إلى أن العوامل المساعدة على هيمنة الدولار الأمريكي تميل إلى التآكل على المدى الطويل، وبالتالي تظهر الأهمية النسبية لمختلف العملات وتطور الطلب عليها عبر الزمن.¹

ولقد أظهر لنا الجدول رقم 3-1 إلى أن نصيب الدولار الأمريكي من الاحتياطات الدولية انخفض من سنة 1999 حيث كان يعادل 71.0% إلى غاية 62.2% سنة 2009، و من 74,2% إلى 58.2% على التوالي في الدول النامية.²

من خلال الجدول السابق رقم 3-1، نتوصل إلى الشكل البياني الذي يوضح مدى تراجع مكانة الدولار الأمريكي كأهم عملة احتياط في العالم و بالمقابل ارتفاع مكانة اليورو.

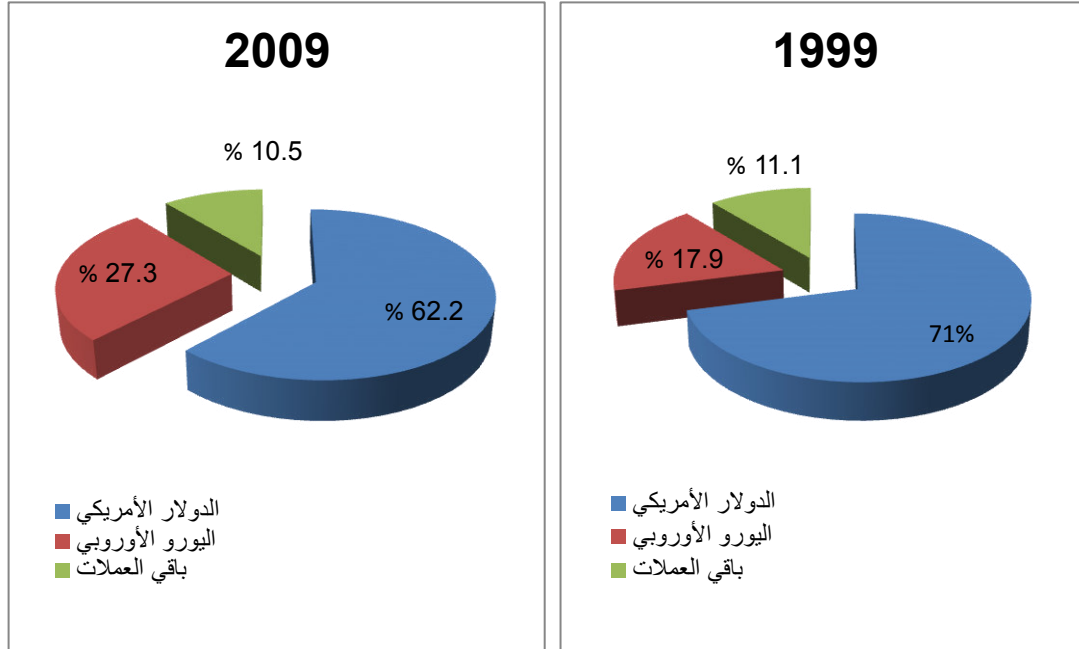
¹ محمد ابراهيم السقا، هل ما زال الدولار عملة احتياط العالم. مرجع سابق، نشر على الموقع:

http://www.aleqt.com/2011/07/15/article_559203.html

² لقمان معزوز، شريف بودري، مرجع سابق، ص 79.

الشكل رقم 3-1: نصيب الدولار واليورو من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية لسنتي 1999 و 2009:

الوحدة: النسبة المئوية %



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 3-1.

وتظهر البيانات الواردة في الشكل، زيادة في دور اليورو من 17.9% سنة 1999 إلى غاية 27.3% سنة 2009 من الاحتياطيات الدولية.

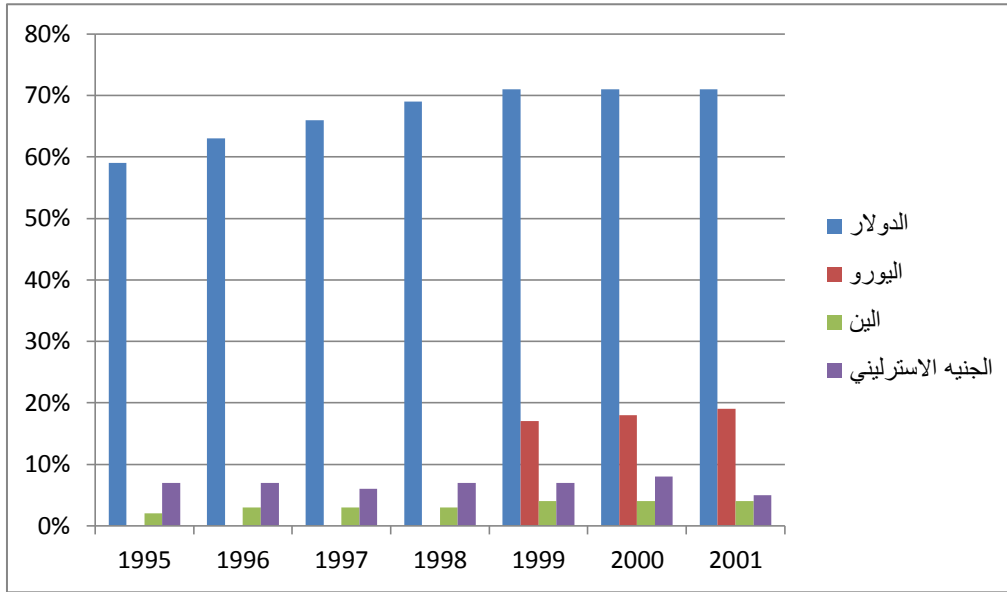
ولأجل التعبير عن الأهمية النسبية للدولار الأمريكي في الاحتياطيات العالمية نتبع التوزيع النسبي للاحتياطيات العالمية بين العملات المختلفة في الفترة الممتدة ما بين 1995 و 2009،¹ و الجدول الموالي يظهر لنا ذلك جليا:

¹ محمد ابراهيم السقا، هل ما زال الدولار عملة احتياط العالم، مرجع سابق، نشر على الموقع:

http://www.aleqt.com/2011/07/15/article_559203.html

الشكل رقم 3-2: العملات الرئيسية في الاحتياطي النقدي العالمي. 1995 - 2009:

الوحدة: النسبة المئوية %



المصدر: موسى مهدي، هل يفقد الدولار موقعه كـ "عملة احتياط" عالمية. شهود بتاريخ 18 أبريل 2013 على الموقع:

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=615934&issueno=11817>

يعرض الشكل رقم 3-2 توزيع الاحتياطات المخصصة لكل عملة حسب نسبتها المئوية إلى إجمالي الاحتياطات المخصصة في العالم، حيث نلاحظ من خلال هاته البيانات مدى تطور تفضيل العالم للاحتفاظ بالدولار الأمريكي كعملة احتياط عالمية، إلا أنه يلاحظ أيضا تراجع نسبة الطلب عليه في الاحتياطات العالمية وهذا على الرغم من تزايد الاحتياطات الدولارية من الناحية المطلقة.¹

وبالتمعن في الشكل نتوصل إلى حقيقة مفادها أن البنوك المركزية في العالم تميل إلى إحلال الدولار الأمريكي بعملات أخرى في احتياطاتها من النقد الأجنبي وإن كان ذلك يتم ببطء شديد، في الوقت الذي لم تنجح العملات الرئيسية الأخرى في العالم أن تحل محل الدولار الأمريكي بشكل جوهري.

المطلب الثاني: قوة اليورو أمام الدولار في النظام النقدي الدولي:

مرت أكثر من عشر سنوات على اطلاق اليورو كعملة موحدة لدول الاتحاد الأوروبي، و مع بدء استخدام اليورو تعاضمت الآمال المعلقة على العملة الموحدة بتحوله إلى عملة الاحتياط العالمية الثانية بعد الدولار الأمريكي، هذا الأخير الذي واجه عدة مشاكل منذ أحداث 11 سبتمبر 2001.

¹ محمد ابراهيم السقا، هل ما زال الدولار عملة احتياط العالم، مرجع سابق، نشر على الموقع:

http://www.aleqt.com/2011/07/15/article_559203.html

الفرع الأول: اليورو عملة مستقرة ذات مصداقية:

لأجل أن يصبح اليورو عملة عالمية ذات شأن تعمل على فسخ المجال أمام التعاون العالمي الأكثر اتساعا والأبعد مدى، يجب أن يمثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي منعطفًا هامًا في المحيط الاقتصادي والنقدي والذي يعبر عن استقرار ومصداقية العملة التي يحتويها.

1- امتلاك اليورو لقاعدة اقتصادية متينة:¹

إن البلدان الأوروبية بنائها للاتحاد النقدي، لم تعمل فقط على إدماج مكوناتها الاقتصادية والتجارية والمالية و كذا النقدية حتى تجعل اليورو منطقة دولية بالنسبة لحجم إجمالي من الناتج القومي والتجارة الدولية، بل فوق كل شيء بناء منطقة متينة ومستقرة.

ذلك يعني أن الاتحاد النقدي سوف لن يكون مجرد مجموع حسابي لمستويات الأداء في الاقتصاديات الوطنية، لكن إضافة إلى ذلك سوف يعمل على تحقيق أفضل النتائج في مجال الاستقرار النقدي، هذا الاتحاد النقدي سوف يتألف من الدول التي حققت مستويات من الأداء الاقتصادي والمالي تقارب تلك التي حققتها الدول ذات العملات المتمتعة بأعلى قدر من الاستقرار والمصداقية.

وهذا الهدف الذي تضمنته معايير معاهدة ماستريخت، حيث كان لا بد أن تكون منطقة اليورو منطقة نقدية مثلى، وبالتالي فلا بد لاقتصاديات الدول المشاركة أن تكون على درجة كبيرة من الانسجام والتقارب، ولا بد للدورات الاقتصادية فيها أن تكون متناغمة وإن العمل للامتثال إلى معايير معاهدة ماستريخت يكفل هذا الحد من التقارب.

2- الاتحاد النقدي الأوروبي دعم للاستقرار الداخلي:

إن الاستقرار في منطقة اليورو يضم جانبين اثنين هما:²

2-1- الاستقرار النقدي:

يتمثل هدف السلطات النقدية في منطقة اليورو تحقيق الاستقرار النقدي، فمعاهدة ماستريخت قد عهدت لنظام البنك المركزي الأوروبي مهمة الحفاظ على الاستقرار في الأسعار، و منحته الاستقلالية الكاملة عن السلطات الوطنية والأوروبية.

ويجدر التركيز في هذا الصدد بأن الانضمام للاتحاد النقدي يشترط فيه الامتثال ليس للمعايير الاقتصادية فحسب، ولكن أيضا لمعيار قانوني ومؤسسي وهو استقلالية البنوك المركزية الوطنية وانسجام لوائحها مع أحكام المعاهدة.

¹ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سابق، ص 267.

² مرجع سبق ذكره، ص 269، 270.

وبالتالي فإن نظام البنوك المركزية سوف يرث منذ إنشائه مصداقية البنوك في ألمانيا، فرنسا و سائر البلدان الأخرى.

2-2- الاستقرار المالي:

إن السياسة النقدية الموحدة لا يمكن لها وحدها تحقيق استقرار الأسعار إلا أن صاحبها الاستقرار المالي المناسب على صعيد الاتحاد الاقتصادي والنقدي بأكمله. وهناك مبررين اقتصاديين لأحكام المعاهدة التي تولد عنها ميثاق الاستقرار و النمو وهما:

- إن معاهدة ماستريخت، بفضل ما تؤمنه من تنسيق جيد بين السياسات المالية لمكومات الدول الأعضاء، تساعد على إيجاد مزيج مناسب بين السياسات الاقتصادية في منطقة اليورو، وهذا أمر أساسي من وجهة نظر السياسة النقدية.

ونظرا لعدم وجود ميزانية فيدرالية لعدم وجود حكومة فيدرالية على صعيد المنطقة بأكملها، فإن هناك مجموعة من الميزانيات الوطنية تعوض عنها وبالتالي كان من الضروري ممارسة رقابة دقيقة متبادلة، وتنسيقا بين مختلف السياسات المالية في اقتصاديات الدول التي تتألف منها المنطقة.

- بفضل نظام العقوبات الذي فرضته المعاهدة ضد العجز المفرط، ومساعدة ذلك النظام على اجتناب مثل ذلك العجز، فقد عملت المعاهدة على أن تجنب الاقتصاديات التي تدار بحكمة تحمل عبء تأمين مخاطر لا مبرر لها.

وهناك دليل واضح على ما أبداه الأوروبيون من جدية في معالجة القضايا المالية في منطقة اليورو ويتمثل في أن يكون لمجلس وزراء الاتحاد على ميزانيات الدول الأعضاء نفوذا أكبر من نفوذ الحكومة الفيدرالية الأمريكية على ميزانية تكساس أو كاليفورنيا، أو من نفوذ الحكومة الألمانية.

الفرع الثاني: قوة اليورو أمام تراجع الاقتصاد الأمريكي:

من خلال التطور في مستوى تفضيل الدولار الأمريكي كعملة احتياط عالمية، يظهر لنا مدى تماسك اليورو من خلال ميل الأسواق العالمية إلى تفضيله تدريجيا، وقد بين لنا الشكل رقم 3-1 تدهور مكانة الدولار الأمريكي كأهم عملة احتياط في العالم بينما ترتفع مكانة اليورو وجاءت الأزمة المالية العالمية سنة 2008 لتسجل مواقع ضعف جديدة للدولار الأمريكي أمام اليورو، و يمكن تفسير قوة اليورو أمام الدولار الأمريكي إلى التراجع الذي مس الاقتصاد الأمريكي، و الذي يمكن التعبير عنه في النقاط التالية:

1- تباطؤ الاقتصاد الأمريكي:

لجأت السلطات النقدية إلى تخفيض الفائدة بسبب الأزمة المالية مقابل البنك المركزي الأوروبي والياباني، وبسبب تراجع النمو الاقتصادي الأمريكي من 1.9% إلى 0.7%، بداية من سنة 2001 عمد البنك المركزي

الأمريكي إلى خفض معدلات الفائدة على الدولار الأمريكي وذلك من 6.5% إلى 6% من أجل دعم حركة الاقتراض، وتفاديا لركود اقتصادي محتمل عمد البنك المركزي الأمريكي أيضا إلى تخفيض الفوائد على دفعات لتصل إلى 3.75%، وتصبح أقل من مستواها في أوروبا، وواصل البنك الفيدرالي تخفيض الفوائد حتى جوان من سنة 2003 لتصل إلى نسبة 1% أدنى مستوى لها.¹

2- رفع معدلات الفائدة في الاقتصاد الأمريكي:

في جوان 2004 قررت الولايات المتحدة الأمريكية البدء في مرحلة جديدة من الفوائد المرتفعة وبخطى متسارعة لتصل إلى حوالي 5.7% ثم لتعاود انخفاضها من جديد، وبدءا من سنة 2007 إلى 5.02%، لتصل سنة 2008 إلى 1.98%، هذا في الوقت الذي سجلت فيه الفائدة الأوروبية ارتفاعا من 2.11% سنة 2002 إلى 4.28% سنة 2007 لتشكل 4.86% سنة 2008.²

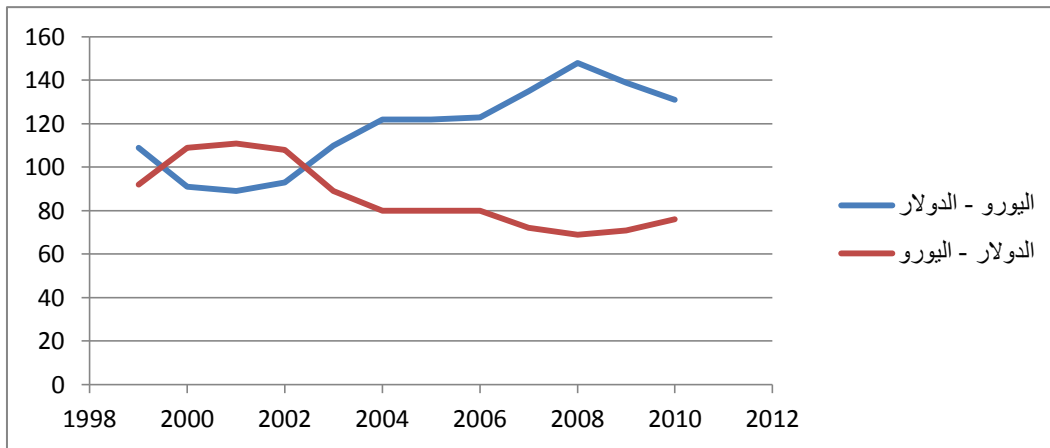
3- تنويع البنوك المركزية العالمية لاحتياطياتها:

لقد أقبلت العديد من البنوك المركزية في العالم على تنويع احتياطياتها من العملات الارتكازية للتحويل على حساب الدولار الأمريكي، من خلال تحويل جزء من احتياطياتها الدولارية إلى اليورو وذلك لنقادي مخاطر ناتجة عن الانخفاضات في سعر صرف الدولار الأمريكي أمام اليورو.

وما سبق يمكن توضيحه في الشكل التالي:

الشكل رقم 3-3: متوسط سعر الصرف المتبادل ما بين اليورو والدولار: 1999 - 2010:

الوحدة: النسبة المئوية %



Source: United Nations Conference on Trade And Development Statistics (UNCTAD), Exchange Rates Crossrates, Annual Report, 2011.

¹ اتحاد المصارف العربية، النشرة المصرفية العربية. الفصل الثالث، سبتمبر 2007، ص 28.

² بسام الحجار، النقد العالمي واسعار الصرف. لبنان: دار المنهل اللبناني، 2009، ص 56.

4- تفاقم أزمة السيولة في الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد تزايدت حدة أزمة السيولة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث استمر ارتفاع عجز الموازنة الأمريكية من 157.8 مليار دولار أمريكي سنة 2002 إلى 1412.7% مليار دولار أمريكي سنة 2009 ثم إلى 1555.6 مليار دولار أمريكي لسنة 2010.

وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 3-2: رصيد الموازنة الأمريكية: 1999 - 2010:

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
رصيد الموازنة الأمريكية	125.6	236.2	128.2	157.8-	377.6-	412.7
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
رصيد الموازنة الأمريكية	318.3-	248.2-	160.7-	458.6-	1412.7-	1555.6-

المصدر: عدنان داود العذاري، جواد كاظم البكري، اكتشاف القدرات الاقتصادية الأمريكية. عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2010، ص 143.

إن الارتفاع المستمر في عجز الموازنة الأمريكية ابتداء من سنة 2002، دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستدانة من الخارج، وقد بلغ الدين العام الأمريكي 11.875 ترليون دولار أمريكي سنة 2009، ليرتفع إلى 13.786 ترليون دولار أمريكي سنة 2010.¹

5- تخلي الولايات المتحدة عن سياسة الدولار القوي:

من أسباب قوة اليورو أمام الدولار الأمريكي، تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن سياسة الدولار القوي، وذلك من أجل تحقيق العجز في الميزان التجاري، حيث لجأت إلى عملية التيسير الكمي وهي إحدى أدوات السياسة النقدية التي تستخدم في أوقات الأزمات، وتعني خطة التيسير الكمي عملية خلق النقود من فراغ، حيث سيقوم الاحتياطي الفيدرالي بزيادة الأساس النقدي في الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدامه لشراء السندات الحكومية من المؤسسات المالية التي يفترض أن تستخدم هذه الزيادة في الأساس النقدي في عمليات الاقراض وزيادة حجم الائتمان، وهو ما يؤدي إلى زيادة عملية خلق النقود بصورة مضاعفة، يعتمد ذلك على قيمة المضاعف النقدي، حيث أن عملية التيسير الكمي الأولى بقيمة 1.25 ترليون دولار أمريكي سنة 2008²،

¹ United States Federal Dept in the end of the year, 1940 - 2010.

² John Canally, Fed Surprises market with massive Quantitative easing. march 19, 2009, P 01.

والثانية بقيمة 600 مليار دولار أمريكي سنة 2010، و ذلك بتوسيع نطاق الاحتفاظ بالأوراق المالية في حساب النظام الفدرالي للسوق المفتوحة، لتشجيع عملية استعادة النشاط الاقتصادي والحد من اختلال الميزان التجاري الأمريكي، وبذلك زادت الولايات المتحدة الأمريكية من حجم الكتلة النقدية مما ساعد على تدني قيمة الدولار الأمريكي دون أن يؤثر ايجابيا على حجم الصادرات الأمريكية.¹

المبحث الثاني: المكانة الدولية لليورو في ظل تحديات الدولار:

مع ظهور اليورو كمنافس جديد وأول من حيث الوزن الاقتصادي الذي يمتلكه مقارنة بالدولار الأمريكي، فقد تضاربت مختلف الآراء حول إمكانية هذا الأخير احتلال مركز الصدارة في النظام النقدي الدولي، وكذا الوضعية التي سيؤول لها هذا الأخير بوجود عملتين متنافستين تسعيان إلى الارتقاء والسيطرة على محور النظام النقدي الدولي.

ويمكن تقسيم هذا المبحث إلى:

- دراسة مواجهة اليورو للدولار الأمريكي.
- التحديات التي تعيق اليورو عن احتلال مكانة الدولار.

المطلب الأول: اليورو يواجه الدولار:

منذ إصدار اليورو، شكل هذا الأخير نجاحا لدوله الأعضاء، ويمكن الإقرار بأن اليورو حقق هدفه الذي لطالما تمثل في رفع عملية التكامل الاقتصادي، وكذا قد ساهم في رفع مكانته الدولية وهذا بشكل مستمر، حيث سمح ذلك برفع سعر صرفه أمام الدولار الأمريكي.

الفرع الأول: تحدي اليورو للدولار:

يعتمد النظام النقدي الدولي حاليا على عملتين فقط، واللذين يمثلان معا ما يقارب 90% من احتياطي النقد الأجنبي و هما اليورو والدولار الأمريكي، كما يمثلان هذان الأخيران ما يقرب 80% من حقوق السحب الخاصة وهي العملة المستخدمة في التعامل بين صندوق النقد الدولي وأعضائه، علاوة على ذلك ما يزيد عن 75% من سندات الدين المقومة باليورو والدولار الأمريكي، وهاتان العملتان يمثلان معا حوالي ثلث المعاملات في البورصات العالمية، كما أنهما وقود التمويل والتجارة الخارجية.²

و قد أشارت دراسة لجيفري فرنكل يتنبأ فيها بأن اليورو سوف يحل محل الدولار الأمريكي كعملة احتياط عالمية خلال عشر سنوات، ومن وجهة نظره فإن اليورو سوف يتجاوز الدولار الأمريكي لأول مرة سنة 2015

¹ جورج كوبر، الأزمة المالية العالمية وخرافة السوق الكفاء. ترجمة محمود محي الدين، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص 63.

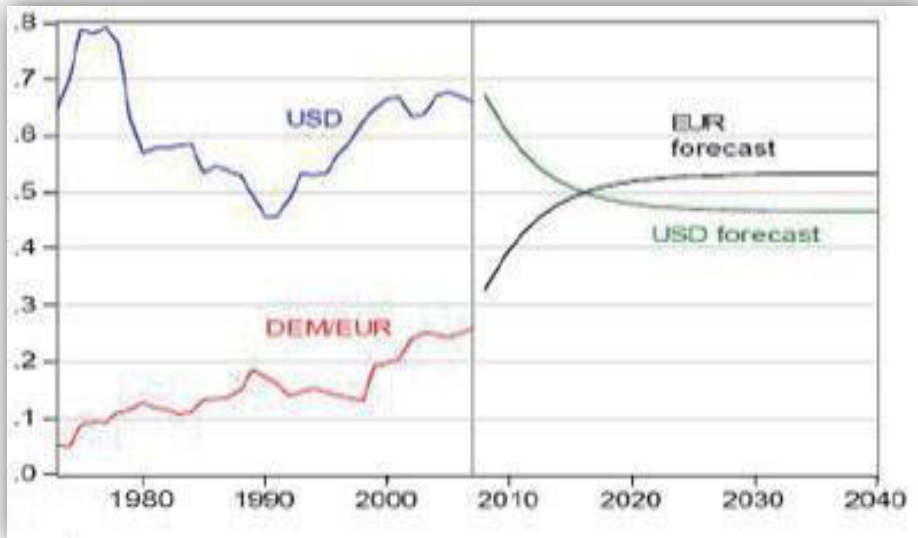
² باري اشنجرين، مستقبل اليورو ، الدولار، اليونان. ترجمة شريفة عبد الرحيم، شوهده بتاريخ 17 أبريل 2013 على الموقع:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=828592&id=941>

من حيث الاحتياطات العالمية للبنوك المركزية في العالم، فتنبؤ جيفري فرنكل مرتبط بدراسة كان قد قام بها مع شين منزي سنة 2008، وقد توصلنا إلى هذه النتيجة من خلال تحليل محددات الطلب على الاحتياطات العالمية من النقد الأجنبي والتي يحتل فيها الدولار المركز الأول، وبناء على نتائج النموذج القياسي تم وضع عدة سيناريوهات للعلاقة بين الدولار واليورو حتى عام 2040، ويعول فرنكل في دراسته على الدروس التاريخية المستفادة من العلاقة بين الدولار والجنيه الإسترليني، حيث أنه على الرغم من تجاوز الاقتصاد الأمريكي للاقتصاد البريطاني من حيث الحجم فإن الدولار لم يتجاوز الإسترليني إلا في حالات نادرة أي أن هناك فترات تأخير يمكن أيضا أن تتكرر في العلاقة بين الدولار الأمريكي واليورو.¹

والشكل الموالي يوضح الدراسة التي قام بها جيفري فرنكل وشين منزي:

الشكل رقم 3-4: سيناريو استخدام الدولار واليورو في الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي:



المصدر: محمد ابراهيم السقا، هل يتجاوز اليورو الدولار خلال عشر سنوات، مرجع سابق، نشر على الموقع:

http://www.aleqt.com/2010/01/01/article_325191.html

الفرع الثاني: واقع الهيمنة المالية الأمريكية:

لقد رأى الاقتصادي محمد ابراهيم السقا أن استشهاد جيفري فرنكل بتكرار العلاقة بين الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني ليس في محله تماما، وذلك راجع إلى سببين رئيسيين هما:²

¹ محمد ابراهيم السقا، هل يتجاوز اليورو الدولار خلال عشر سنوات. شوهد بتاريخ 17 أبريل 2013 على الموقع:

http://www.aleqt.com/2010/01/01/article_325191.html

² محمد ابراهيم السقا، هل يتجاوز اليورو الدولار خلال عشر سنوات، مرجع سابق، نشر على الموقع:

http://www.aleqt.com/2010/01/01/article_325191.html

1- الدولار عملة دولية نتيجة ظروف عالمية:

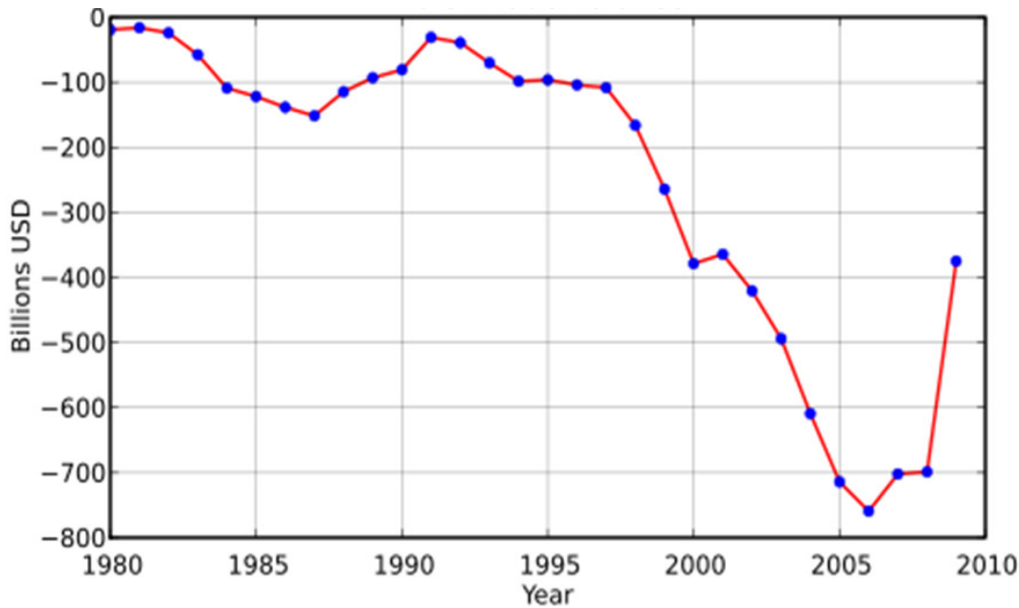
إن صعود الدولار الأمريكي ليحتل منصب العملة الدولية في السابق كان لظروف عالمية أملت أن يحتل الدولار الأمريكي مكانة العملة الدولية في ظل عدم قدرة العالم العودة لنظام الذهب، وفي وقت لم تكن هناك عملة احتياط دولية أصلاً، في حين كان الدور العالمي للجنيه الإسترليني قد انتهى بنهاية العشرينيات من القرن العشرين تقريباً، ولذلك أجمعت الدول المؤتمرة في بريتون وودز على ضرورة العودة لنظام الذهب من خلال الدولار الأمريكي، أي استخدامه في احتياطات البنوك المركزية للعالم بدلا من الذهب على أن تكون الولايات المتحدة مستعدة لتحويل هذه الدولارات إلى ذهب عند حاجتها لذلك.

2- دفع التكاليف لإيقاف العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي:

إن دول العالم في الماضي كانت مستعدة لدفع التكلفة المالية اللازمة للحيلولة دون تفاقم العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، إلا أنه ومنذ سنة 2001 فقدت الولايات المتحدة جانبا كبيرا من التعاطف الدولي حول شرعية ما تقوم به من عمليات عسكرية خارج حدودها ومن ثم لم تجد من يقدم الدعم لميزانها التجاري الذي استمر رصيده في العجز لعقود، في إطار ما اسمته حربها على الارهاب و هو ما يمهد لتراجع دور الدولار الأمريكي عالميا في ظل العجز المتفاقم للميزان التجاري الأمريكي. و الشكل الموالي يظهر رصيد الميزان التجاري الأمريكي:

الشكل رقم 3-5: رصيد الميزان التجاري الأمريكي خلال الفترة: 1980 - 2010:

الوحدة: مليار دولار



المصدر: لقمان معزوز، شريف بودري، مرجع سابق، ص 85.

عند التمعن في واقع الهيمنة الأمريكية، فإن آخر البيانات المتاحة عن احتياطات النقد الأجنبي لدول العالم وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي والمعروضة سابقا تشير إلى أن الطلب على الدولار الأمريكي كعملة احتياط سار على نحو مماثل للطلب على اليورو، على الرغم من أزمة الدولار الأمريكي، وأن هذا الأخير لا زال المكون الأول لاحتياطات البنوك المركزية في دول العالم من النقد الأجنبي، وأنه على الرغم من ظروف الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الأمريكي خصوصا أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية 2008، فإن الدولار الأمريكي لم يشهد ذلك الهبوط الحاد في الطلب مثلما تتوقع دراسة فرنكل ومنزي.¹

المطلب الثاني: التحديات التي تعيق اليورو عن احتلال مكانة الدولار:

على الرغم من التخطيط الدقيق لعملية إصدار اليورو، إلا أن هناك نقاط استفهام كبيرة تواجهه وتعكس بعض الغموض على دوره المستقبلي في النظام النقدي الدولي وقدرته على احتلال مكانة الدولار الأمريكي، كما أن هناك العديد من التحديات التي تواجه اليورو وتمنعه من التمتع بمركز الصدارة تفوق مكانة الدولار الأمريكي.

الفرع الأول: العوامل السياسية المؤثرة في عملة اليورو:

إن منطقة اليورو تسودها عوامل سياسية تساهم بشكل فعال في تشكيل العديد من التحديات المعيقة لليورو، وتمنعه من احتلال مكانة الدولار الأمريكي

يمكن التطرق إلى العوامل السياسية فيما يلي:²

1- اختلاف السياسات السائدة في منطقة اليورو:

العقبة الأكبر أمام اليورو تنبع من طبيعة هذه العملة، كونها تضم في اسمها ومضمونها دولا ذات اختلافات كبيرة فيما يتعلق بحجم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة، صحيح أن البنك المركزي الأوروبي المسؤول عن توحيد السياسات النقدية المتعلقة باليورو يشكل بنكا مستقلا تماما وتعتبر قراراته ملزمة لجميع الأطراف، إلا أنه سوف يعمل على نحو طبيعي على تحقيق مصالح دول منطقة اليورو عامة وبالتالي فإن أغلب قراراته سوف تكون توفيقية بما يحقق مصالح جميع الأطراف وهذا قد يضعف من قوة اليورو على المستوى العالمي، وهذا هو السبب الأساسي الذي أدى إلى انخفاض قيمة اليورو بما يقارب 20% في السنة الأولى من صدوره سنة 1999، ولكنه حقق استقرارا نسبيا نوعا ما وعاود الصعود مجددا على نحو لافت للنظر.

2- الثقل السياسي والعسكري الأمريكي:

وهناك عامل آخر يتميز به الدولار الأمريكي عن اليورو، وهو الثقل السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية في العالم، فالتدخل المتواصل في قضايا الشعوب وسياساتها والتدخل العسكري يعطي الدولار الأمريكي

¹ لفمان معزوز، شريف بودري، مرجع سابق، ص 80.

² مرجع سبق ذكره، ص 81.

قوة كبيرة ويسهم في نشره بقوة في أنحاء العالم، وهذا ما لوحظ بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي لم تؤثر كثيرا في قيمة الدولار الأمريكي بالنظر إلى ضخامة نتائجها السلبية على الاقتصاد الأمريكي، وذلك نتيجة إلى اتخاذ الولايات المتحدة إجراءات مالية ونقدية معتمدة على المكانة التي يحتلها الدولار الأمريكي ومن ورائه الاقتصاد الأمريكي في العالم، وهذا يشكل تحديا لليورو.

3- الأحزاب اليمينية المتطرفة في منطقة اليورو:

ظهور الأحزاب اليمينية المتطرفة وازدياد دورها ونشاطها السياسي في الاتحاد الأوروبي، وهي تمتلك توجهها نحو الانفصال عن الاتحاد وإعادة الهوية الوطنية إلى كل دولة منه ويشكل هذا نقطة استفهام أخرى حول مستقبل الاتحاد وعملة اليورو، ولو أن الاتفاقيات المنعقدة بين الدول الأوروبية قلصت بشكل كبير إمكانية حدوث أزمات من هذا النوع قد تؤثر في مستقبل الاتحاد الأوروبي وتكامله، إلا أن التاريخ أثبت أنه لا يسير على قواعد محددة.

الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية المحيطة بعملة اليورو:

لا يمكن إهمال العوامل الاقتصادية التي تحيط بعملة اليورو وتؤثر فيها بشكل كبير، وتعتبر من أعظم التحديات التي تقف في وجه هذه العملة لتمنعها من التربع على عرش العملات المركزية.

ويمكن التطرق إلى هذه العوامل فيما يلي:

1- السياسات الاقتصادية الأمريكية:

تعتبر السياسات الاقتصادية الأمريكية من أكبر التحديات التي تواجه اليورو أمام الدولار الأمريكي، وهي تعرقل استمراره في الانتعاش بالنظر إلى السياسات الاقتصادية الأمريكية المتغيرة الخاصة بالضرائب والفائدة، فتخفيض الضرائب الأمريكية سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي وتحفيز الاستهلاك والاستثمار وبالتالي زيادة معدل النمو، مما يشكل دعما للدولار الأمريكي أمام اليورو.

2- الأزمة المالية العالمية سنة 2008 :

من المعلوم أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد مصدر الأزمة المالية العالمية التي نشأت في شكل أزمة رهون عقارية بدأت منتصف سنة 2007 وطفقت للسطح سنة 2008، وانتقلت من أزمة مالية خاصة بالأسواق المالية إلى أزمة حقيقية تهدد الاقتصاد العالمي بالركود¹، وأثرت تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الأمريكي ومؤسساته المالية والاقتصادية، كما أربكت هذه الأزمة مسيرة أوروبا التاريخية صوب اتحاد تتوثق عراه دوماً، ولسنوات كثيرة تقدم المشروع الأوروبي بسلسلة مضيئا أعضاء جدد وملغيا الحواجز التي تقسم كيانه ومحققا ازدهارا متزايدا،

¹ نيل بوليج، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية. مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 48 - 49، 2009 - 2010، ص 93.

وهذه الأزمة هي بمثابة أول اختبار كبير تعرضت له منطقة اليورو كاشفة عن عيوب في الإطار أخفتها السنوات السابقة.¹

2-1- أسباب الأزمة المالية العالمية سنة 2008:

يمكن أن نقسم هذه الأسباب إلى أسباب مباشرة و غير مباشرة:

2-1-1- الأسباب المباشرة:²

• ارتفاع أسعار الفائدة:

إن قروض الرهن العقاري ممنوحة بمعدل فائدة متغير، وهذا يعني أن الأعباء المالية للتسديد عند الانطلاق تكون منخفضة من أجل اجتذاب المقترضين ثم تزيد بالتدريج، وعلى هذا الأساس ومع الارتفاع المفاجئ لنسب الفوائد في الأسواق المصرفية الأمريكية من 2% إلى حوالي 5.7%، جعل الأسر الأمريكية ضعيفة الملاءة غير قادرة على تحمل أعباء ديونها وتفاقت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام 2007، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم. وأزداد عددهم مع مرور الوقت ليخلق جوا من الذعر في أسواق المال وفي أوساط المستثمرين في قطاع العقار. وهو ما أدى بأسعار العقارات إلى التراجع والانخفاض، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تراجعت أسعار المنازل إلى أقل من قيمة القروض التي تقتض هذه المنازل كضمانات لها، كما أن زيادة العجز عن التسديد وإعادة بيع المنازل المرهونة زاد من حدة الانخفاض في أسعار العقارات وزيادة خسائر المقرضين، إذ تضررت البنوك المختصة في القروض العالية المخاطر أكثر من غيرها من ارتفاع نسب الفوائد، وتأثيرها على أوضاع المقترضين ذوي الدخل المتواضع.

• تركيز المخاطر والتعامل في المشتقات المالية:

يعطي العقار لمالكة الحق في الاقتراض من البنك، والبنك بدوره يعيد استخدام نفس العقار للاقتراض بموجبه من المؤسسات المالية الأخرى، فالبنك يستخدم محفظة الرهن العقاري لإصدار أوراق مالية جديدة فيما يعرف بالتوريق (la titrisation) يقتض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وتستمر العملية بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى. وهكذا أدى تركيز الإقراض في قطاع واحد "العقارات" إلى زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة (المشتقات) على تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض. وبما أن القروض العقارية أصل مالي يدر عائدا للبنك أو الصندوق الاستثماري الذي يملكها، فإن أوراق الرهن العقاري هي بالتالي أصول مشتقة، أي شكل من أشكال المشتقات المالية. كما أن نمو أسعار العقارات أدى إلى تطوير هذه الهندسة المالية وزيادة الطلب على هذه المنتجات بعيدا

¹ ماريك بيلكا، أوروبا في شدة. مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 02، جوان 2009، ص 08.

² نادية العقون، صبرينة كردودي، النظام المصرفي الإسلامي كبديل للوقاية من الأزمات المالية. ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدايل المالية والمصرفية: النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، الجزائر: المركز الجامعي خميس مليانة، المنعقد في 05 - 06 ماي 2009، ص 5 - 6 - 7.

عن أي رقابة، فمثلاً تطور سوق " Residential Mortgage Backed Securities " RMBS أو "قروض الرهن العقاري للعائلات" وارتفعت قيمتها من 640 إلى 2000 مليار دولار بين سنتي 2000 و 2007 كما ارتفع نصيب القروض العقارية الأقل جودة من 8% إلى 20%. ونظراً لانخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة عن البنوك والشركات الاستثمارية انهارت قيمة هذه المشتقات وحدث زعر في الأسواق المالية نتيجة لتكالب الجميع على تصفية مراكزهم فانخفضت مؤشرات الأسواق انخفاضاً كبيراً أدى إلى شللها.

• فقدان الثقة في النظام المالي:

لقد تكاثفت العناصر الثلاثة السابقة في خلق الأزمة المالية، ولم يقتصر أثرها على القطاع المالي بزيادة حجم المخاطر نتيجة للتوسع المحموم في الأصول المالية، بل هدد أحد أهم عناصر هذا القطاع وهو " الثقة"، إذ تصبح الأمور أكثر خطورة إذا فقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي، ويزداد الأمر تعقيداً نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول، إذ أن أي مشكلة تصيب إحدى هذه المؤسسات لا بد أن تنعكس بشكل مضاعف على بقية النظام المالي.

• عدم تماثل المعلومات:

ففي الوقت الذي تضخمت فيه الفقاعة المضاربة سنة 2007، ثم انفجارها، تزايدت مخاطر العجز عن السداد. ومشكل عدم تماثل المعلومات نتج خاصة عن الابتكارات المالية من خلال الشك حول نوعية هذه المنتجات، خاصة تلك المتعلقة بقروض الرهن العقاري، الشيء الذي أدى إلى انخفاض قيمتها وحتى إلى اختفاء هذه السوق في حد ذاتها. كما أن التخوف والشك حول ملاءة البنوك نفسها أدى إلى انتشار مشكل عدم تماثل المعلومات إلى سوق ما بين البنوك وبالتالي رفع معدلات الفائدة في هذه السوق وهو ما أدى إلى شح في السيولة.

2-1-2- الأسباب غير المباشرة:¹

- انشغال الإدارة الأمريكية بالسياسات الخارجية و الهيمنة العدوانية و إهمالها للوضع الداخلي.
- توظيف الموارد الاقتصادية الأمريكية بما يخدم سياساتها و هيمنتها الخارجية وذلك على حساب إهمال المراقبة و المتابعة لأحوال الأوضاع الداخلية المالية و الاقتصادية.
- بالإضافة إلى ما سبق فإن الأزمة المالية الراهنة هي الأخطر منذ 50 عاماً وعلى الأرجح منذ قرن، حيث أن حل هذه المشكلة ما زال صعباً إن لم يكن مستحيلاً. و هذا ما أكده غرينسبن رئيس البنك المركزي الأمريكي، حيث قال " لا شك في أنني لم أواجه أمراً مماثلاً وهو لم ينته بعد والأزمة ستستغرق مزيداً من الوقت " .

¹ نبال محمود قصبه، تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة، الأسباب والتداعيات والعلاج. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 01، 2012، ص 554.

- ومن خلال ما سبق يمكن أن نقول أننا نترقب انهيار النظام المالي الأمريكي في المدى القريب. و ان ما تستخدمه الإدارة الأمريكية حاليا من إصدار سندات و ضخ أموال هائلة في السوق متجاهلة مسألة التضخم ما هي إلا معالجة مؤقتة وليس حل للمشكلة و الذي يعرف بتحريك السوق.

2-2- خطة الإنقاذ الأمريكية:¹

جاءت خطة الإنقاذ الأمريكية التي صاغها وزير الخزانة الأمريكية هنري بولسون لإنقاذ النظام المالي الأمريكي بعد أن وافق عليها الكونغرس في 3 أكتوبر 2008، والتي تهدف إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب، وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن. حيث تقوم الخطة على شراء الديون الهالكة التي تقض مضاجع السوق المالية الأمريكية وتتسبب بانهيارها، وتعود في معظمها إلى السياسة الخاطئة للرهونات العقارية التي اعتمدها المضاربون الماليون في وول ستريت. وتنص الخطة على:

- شراء أصول بنوك وشركات ومؤسسات مالية أخرى طالما كان ذلك ضروريا لتثبيت الأسواق المالية.
- تساهم الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق.

لكن الخطة التي وصفها جورج بوش بأنها "ضخمة لأن المشكلة هائلة" سترفع سقف الدين الأمريكي العام من مستوى 10.6 إلى 11.3 تريليون دولار أمريكي وهو ما من شأنه أن يزيد الضغوط بشكل كبير على مجمل الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني بشدة من نزيف السيولة بسبب الحرب في العراق وأفغانستان.

- إعلان وزارة الخزانة الأمريكية أنها ستدعم بـ 50 مليار دولار صناديق الاستثمار التي تتعامل في سوق النقد وانخفضت قيمة أسهمها عن دولار أمريكي واحد .

وقال وزير الخزانة الأمريكية هنري بولسون أن التدخل غير المسبوق والشامل للحكومة، يعتبر الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون انهيار الاقتصاد الأمريكي بشكل أكبر، موضحا أن خطة وزارته تركز على إنشاء وكالة حكومية جديدة من شأنها ابتلاع كافة الأصول التي تهوي بالمؤسسات المالية الأمريكية.

3- أزمة الديون السيادية الأوروبية سنة 2010 :

اندلعت هذه الأزمة باعتبارها من أخطر المشاكل التي تعرضت لها منطقة اليورو في عقدها الأول فصل الربيع من سنة 2010²، حينما اندفعت كلا من اليونان وإيرلندا لطلب مساعدات من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وفق برنامج يلزم الدولتين بإجراءات تقشفية حازمة، فقد اهتزت منطقة اليورو قبل أن

¹ علي فريد عبد الكريم، الأزمة المالية العالمي. تقرير صادر عن البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاستثمارات، قسم إدارة المخاطر، ص 3.

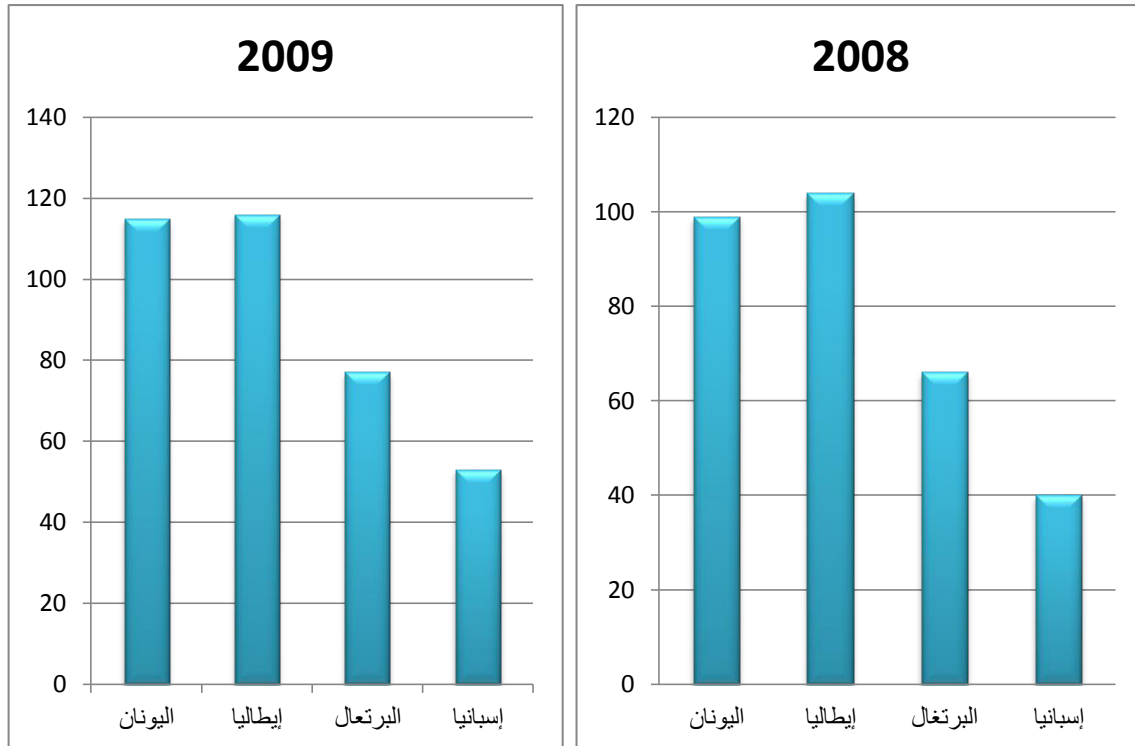
² بارى ايشنجرين، اختبار إجهاد لليورو. مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 02، جوان 2009، ص 19.

يتمكن الانتعاش من اكتساب الفعالية اللازمة وانتشرت الأزمة على الصعيد الدولي مهددة النظام المالي والتعافي الإقليمي والعالمي من آثار الأزمة المالية 2008.

قد أصبح ينظر عالميا إلى تجربة إصدار اليورو على أنها تجربة مملوءة بالثغرات والأخطاء، بسبب أزمة الديون الأوروبية، واليوم انعكست الصورة وأخذ الطلب العالمي على اليورو في التراجع نتيجة للمخاطر المحيطة بهذه العملة. فالوضع الدولي اليورو، يعد الآن أكثر خطورة عن اليوم الذي أصدر فيه، كما أصبحت الصدمات تلاحق اليورو من كل جانب، فما إن تم التوصل إلى حل لمشكلة سيولة اليونان حتى انضمت إيرلندا إلى قائمة الدول الأعضاء في اليورو المضطربة ماليا، و سنة 2011 انضمت البرتغال إلى قائمة الدول التي تتطلب إنقاذاً مالياً. اليوم وبعد أن انضمت إيطاليا إلى القائمة، وهي ثالث أكبر دولة مدينة في العالم وأكبر دولة مدينة في أوروبا، أصبح المحللون لا يتفون بقدرة اليورو. وهذه الأزمة هي بمثابة أول اختبار كبير تعرضت له منطقة اليورو كاشفة عن عيوب في الإطار أخفتها السنوات السابقة.¹ و الشكل التالي يبين لنا الديون السيادية لبعض دول منطقة اليورو:

الشكل رقم 3-6: الديون السيادية لبعض دول منطقة اليورو لسنة 2008 - 2009:

الوحدة: نسبة إلى PIB



المصدر: لفمان معزوز، شريف بودري، مرجع سابق، ص 85.

¹ ماريك بيلكا، أوروبا في شدة. مرجع سابق، ص 08.

عند القيام بمقارنة سنتي 2008 و 2009 نجد أن الدول الأربعة شهدت ارتفاعاً في نسبة ديونها السيادية إلى ناتجها المحلي الإجمالي لكن بنسب مختلفة، فالشكل يشير إلى أن اليونان ارتفعت ديونها السيادية من 99.2% سنة 2008 إلى 115.1% سنة 2009، أيضاً إيطاليا عرفت ارتفاعاً في نسبة ديونها السيادية إلى ناتجها المحلي حيث انتقلت من 104% إلى 115.8% سنة 2009، بالإضافة إلى البرتغال هي الأخرى شهدت ارتفاعاً من 66.3% إلى 76.8% سنة 2009، لتأتي إسبانيا التي عرفت هي أيضاً تفاقماً في نسبة ديونها السيادية إلى ناتجها المحلي إذ انتقلت من نسبة 39.7% عام 2008 إلى 53.2% سنة 2009.¹

3-1- أسباب أزمة الديون السيادية الأوروبية سنة 2010:

الأزمة الحالية امتداد لأزمة بدأت في 2008 مع ارتفاع مديونية العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي والتي بلغت في المجموع 85% من الناتج المحلي الخاص وأكثر من 100% في بعض البلدان مثل اليونان، أيرلندا، إسبانيا والبرتغال، بفعل تدخل الدول واعتماد مخططات لتحفيز الاقتصاد وإنقاذ البنوك وتأميم بعضها.

ويمكن التطرق إلى أسباب الأزمة فيما يلي:²

- تحمس الدول صاحبة الديون إلى استيفاء شروط الانضمام إلى منطقة الأورو فقامت بالإفراط في الاقتراض من أجل رفع معدلات النمو وتحسين الأداء الاقتصادي، وكذا تعدد تلفيق بعض المؤشرات خاصة المؤشر المتعلق بعجز الموازنة العامة وهو ما جعل هذه الدول تعلن في وقت متأخر حقيقة عن وضعها المالي، وكانت المؤشرات الحقيقية مفاجئة في كثير من هذه الدول خصوصاً عندما حان وقت السداد كان الارتباك وحلت الأزمة.
- أفرطت الدول في ميزانياتها ونفقاتها إلى حد تجاوزت قدرتها على التسديد مقارنة بمدخلاتها، كما اضطرت إلى تمويل عجز البنوك التي عجزت عن استعادة قروضها ومولت صندوقاً مالياً أوروبياً للاستقرار لتغطية عجز الدول والبنوك.
- الارتفاع في النفقات الأوروبية تزامن مع تراجع مستويات النمو الاقتصادي، في وقت اضطرت الدول إلى تخفيض معدلات الضرائب، ما ساهم في انخفاض الإيرادات والنتيجة عجز الدول عن تسديد ديونها وأقساطها.
- غياب سياسة مالية واقتصادية أوروبية مشتركة وغياب ميزانية مشتركة، جعل كل بلد يعمل بصورة منفردة ويبحث عن وضعه الداخلي، في وقت تأثرت دول مثل إيطاليا وإسبانيا التي كانت تتمتع بعملات ضعيفة وبالتالي تستطيع التصدير أكثر، حيث فقدت صناعاتها القدرة على المنافسة وحولت هذه الصناعات إلى

¹ لقمان معزوز، شريف بودري، مرجع سابق، ص 82.

² التقرير الاقتصادي الصادر عن مجلس الغرف السعودية، الديون اليونانية وأزمة اليورو: الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي. المملكة العربية السعودية، العدد 19، جويلية 2010، ص 15.

الخارج لتقليل التكاليف، ما نتج عنه خسائر على المدى الطويل وارتفاع البطالة، خاصة مع غياب آليات منسقة لمواجهة الأزمات.

- بروز اليورو وتخفيض معدل الفائدة شجع دولاً كالألمانيا وفرنسا وبنوكها على الاستثمار في دول كإسبانيا وإيرلندا والبرتغال، ما ساهم في بروز فقاعات عقارية ومضاربات وارتفاع أسعار العقار ثم انهيارها بصورة مفاجئة، ما أثر على اقتصاد هذه البلدان.
- ساهم تراجع تدفق رؤوس الأموال في دول مثل اليونان وإسبانيا والبرتغال وإيرلندا من ألمانيا وفرنسا، إلى انهيار سريع لاقتصاديات هذه الدول.
- غياب الصرامة لمراقبة توازنات الدول والتسامح معها، ساهم في دول مثل اليونان وإيرلندا والبرتغال، في تجاوز نصوص الميثاق الأوروبي للاستقرار والنمو في ماستريخت الذي حدد العجز في الميزانية بـ 3% لا أكثر و60% كحجم الديون، فقد بلغ عجز اليونان 15% من الناتج و130% كحجم الديون. ورغم إطلاق مخطط لدعم اليونان، إلا أن العدوى بدأت تنتقل إلى بلدان أخرى خاصة إسبانيا وإيطاليا وحتى فرنسا التي تمتلك أجزاء هامة من الديون الإيطالية.

3-2- محاولات الإنقاذ الأوروبية:¹

قال رئيس المفوضية الأوروبية جوسي مانويل باروسو: "إن أوروبا اقتربت من حل أزمة الدين في منطقة اليورو بتوصلها إلى اتفاق في بروكسل". وأضاف باروسو مخاطباً البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ: "إن الاتفاق أظهر أن الاتحاد الأوروبي يستطيع توحيد جهوده خلال الأوقات العصيبة". وتوصل القادة الأوروبيون بعد سلسلة من المحادثات إلى:

- إلغاء البنوك لـ 50 في المئة من ديون اليونان المستحقة،
- اعتماد آلية لتعزيز صندوق الإنقاذ المالي التابع لمنطقة اليورو لتبلغ قيمته مبلغ ترليون يورو أي نحو 1.4 ترليون دولار أمريكي.
- ضرورة ضخ البنوك مزيداً من رأس المال لحمايتها من الخسائر التي تنجم عن تخلف الحكومات في المستقبل عن سداد ديونها.

ويهدف الاتفاق إلى منع أزمة منطقة اليورو من الامتداد إلى اقتصاديات أكبر داخلها مثل إيطاليا، لكن القادة الأوروبيين قالوا إن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهد، وقال قادة منطقة اليورو إنهم سيضخون مبالغ إضافية في صندوق الاستقرار الأوروبي الذي ستقل قيمته من 440 مليار يورو إلى ترليون يورو.

¹ مانويل باروسو، أوروبا قريبة من حل أزمة اليورو. شوهد بتاريخ 06 ماي 2013 على الموقع:

http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2011/10/111027_barosso_eurozone_crisis.shtml

خلاصة الفصل الثالث:

واجه الدولار الأمريكي عدة تحديات حتى حظي بالقبول العام كعملة دولية وارتكازية، إلى حين جاءت العملة الأوروبية الموحدة اليورو وبرزت كعملة منافسة للدولار الأمريكي.

إن حدة المنافسة بين الدولار الأمريكي واليورو أظهر لنا أن هاتين العملتين تتقاسمان أدوارا هامة داخل النظام النقدي الدولي، حيث أعتبر الدولار الأمريكي عملة الاحتياط الدولية إضافة إلى أنه عملة العالم، أما اليورو فلطالما كان أهم عملة تمتعت بالاستقرار والمصداقية، بالإضافة إلى امتلاكها قوة أمام الدولار الأمريكي وذلك عندما عرف الاقتصاد الأمريكي نوعا من التباطؤ والذي تمثل أساسا في ارتفاع المديونية الأمريكية.

إن المكانة الدولية لليورو لم نستطع تحديدها بشكل جلي وذلك راجع إلى التحديات التي فرضها الدولار الأمريكي عليه، كما أن الأزمة الأخيرة التي تعرض لها اليورو سنة 2010 كانت أكبر التحديات التي واجهت اليورو وأعاقته عن احتلال مكانة الدولار الأمريكي.

الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى إظهار واقع النظام النقدي الدولي من جهة، وإبراز الهيمنة المالية التي حظيت بها الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية من جهة أخرى وذلك بعد احتلال الدولار الأمريكي لمركز الجنيه الإسترليني، بالإضافة إلى ظهور التكتل النقدي الأوروبي الذي امتلك مقومات اقتصادية ساهمت في جعله من أهم التكتلات النقدية حالياً، حيث انبثقت عن هذا التكتل عملة أوروبية موحدة سميت باليورو والتي جعلت السيطرة على محور النظام النقدي مبنية بشكل أساسي على المواجهة بين عملتين أساسيتين داخل النظام النقدي الدولي، الدولار الأمريكي واليورو.

وقد أظهرت لنا هذه الدراسة أن حدوث هذا النوع من التصادم ما بين العملتين حتمية كان لا بد منها في ظل الأوضاع التي ميزت النظام النقدي الدولي، وذلك من خلال مختلف الأحداث التي تعاقبت عليه، وحتى الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف المؤسسات النقدية، وبناء على الأهداف المتوخاة من الدراسة، تم استخلاص النتائج التالية:

- النظام النقدي الدولي مجموعة من القواعد والآليات التي تسمح بتنظيم الأوضاع النقدية الدولية بشكل يكفل حركة التجارة الدولية من أجل تحقيق نمو اقتصادي عالمي، وقد عرف النظام النقدي الدولي أربع أنظمة عبّرت عن المحطات التي مر بها وعرفت المجتمعات النقدية الدولية، بداية من نظام المعدنين مروراً إلى نظام المعدن الواحد، ثم نظام بروتن وودز وأخيراً النظام النقدي الدولي الحالي أو ما يعرف بنظام قاعدة التعويم المدار.
- جاءت اتفاقية بروتن وودز بعدة قرارات وتطبيقات وحتى إنشاء هيئات، ومن أهم الهيئات المنبثقة عن هذه الاتفاقية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، هاتان الهيئتان أهم هيئتين تنشطان داخل النظام النقدي الدولي، أما عن أهم القرارات التي جاءت بموجب اتفاقية بروتن وودز فقد كانت إمكانية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب.
- على الرغم من أن الحرب العالمية الثانية كانت مدمرة لمعظم اقتصاديات الدول الأوروبية، إلا أن هذه الأخيرة استطاعت أن تتخطى هذا الدمار من خلال المعونة المقدمة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والتي عرفت بمشروع مارشال، الأمر الذي كان سبباً في احتلال الدولار الأمريكي لمركز الجنيه الإسترليني، وأصبح بذلك العملة الدولية الارتكازية والمتربعة على عرش النظام النقدي الدولي، ورغم كل الصعوبات التي واجهت هذه العملة إلا أنها استطاعت أن تتخطاها وذلك راجع لقوة الاقتصاد الأمريكي.
- إن تشكل النظام الاقتصادي الأوروبي كان الخطوة الأولى للوصول إلى تحقيق تكتل نقدي، هذا الأخير الذي استطاع الوصول إلى الوحدة النقدي الأوروبية التي سميت باليورو حيث أن قدومها شكل نقطة تحول جديدة على مستوى الأسواق الدولية، كما أنها شكلت أكبر تهديد بالنسبة للدولار الأمريكي.

- أصبح اليورو والدولار الأمريكي عملتين قويتين تسعيان للسيطرة على محور النظام النقدي الدولي، وذلك راجع للخصائص التي تمتلكها كل عملة، وقدرتها الاقتصادية أمام باقي العملات، بالإضافة إلى الوزن الدولي الذي تمتلكه كل منهما.
- إن استعراض المنافسة بين اليورو والدولار الأمريكي أظهرت لنا أن الطلب على اليورو كعملة احتياط دولية قد سار على نحو مماثل للطلب على الدولار الأمريكي.
- الدولار الأمريكي لا زال المكون الأول للاحتياطيات من النقد الأجنبي بالنسبة للبنوك المركزية الدولية، على الرغم من ظروف الأزمة المالية التي عانى منها الاقتصاد الأمريكي سنة 2008.
- تعرضت عملة اليورو للعديد من الظروف والعوائق التي وقفت في طريق منافستها لعملة الدولار الأمريكي، وكان أكبر عائق لها يمثل أزمة الديون السيادية لسنة 2010، والتي شكلت أكبر تهديد لمركز اليورو داخل النظام النقدي الدولي.

من خلال ما سبق، وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، فإن المواجهة الحاصلة بين اليورو والدولار الأمريكي، قادتنا إلى معرفة أنه على الرغم من الضغط الذي شهده الدولار الأمريكي بعد ظهور اليورو والأزمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي، والتحديات التي كانت في أعقاب هذه الأزمة، إلا أنه كان ولا زال العملة الارتكازية الأولى داخل النظام النقدي الدولي، واليورو منذ نشأته وبروزه دولياً افتقر إلى المقومات التي تسمح له بالسيطرة على محور النظام النقدي الدولي عوض الدولار الأمريكي، وأزمة الديون السيادية لسنة 2010 التي مست الاقتصاد الأوروبي كانت أكبر معيق له.

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، تم التمكن من استخلاص جملة من التوصيات، سيتم التطرق إليها فيما يلي:

- لأجل تحقيق التوافق بين أهم العملات الدولية، وإبراز دور اليورو بشكل جلي يجب تحرير المعاملات الدولية من قيود الدولار الأمريكي، والسعي نحو استخدام سلة عملات مختلفة ومستقرة.
- إن تعرض النظام النقدي الدولي لمجموعة من الأزمات وما انجرت عنهما من آثار جانبية، سمح بتأثره بشكل كبير بالإضافة إلى تأثر العملات الارتكازية داخله، الأمر الذي يستدعي إجراء إصلاحات على مستوى النظام النقدي الدولي ككل.

كغيرها من الدراسات، فإن دراسة المنافسة بين اليورو والدولار الأمريكي وصراع السيطرة على محور النظام النقدي الدولي تحتاج لجهود إضافية وخاصة مع ما يشهده العالم حالياً من تطورات وأحداث خاصة بعد أزمة الديون السيادية لسنة 2010، التي أثرت في اليورو تأثيراً كبيراً، بالإضافة إلى أن هناك العديد من الأسئلة التي لا تزال عالقة وتحتاج إلى إجابة.

وسنتطرق إلى أهم هذه الأسئلة فيما يلي:

"هل سيواجه اليورو الركود كعملة فعالة داخل النظام النقدي الدولي مقارنة بالدولار الأمريكي في أعقاب أزمة الديون السيادية لسنة 2010؟ وهل سيستطيع اليورو أن يحل محل الدولار الأمريكي كعملة ارتكازية داخل النظام النقدي الدولي بعد التخلص من آثار أزمة الديون السيادية؟"

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية:

1-1- الكتب:

- 1- أبو شرار، علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات). عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2007.
- 2- جونسون، آرثر، الاقتصاد الأمريكي - مقدمة تاريخية. ترجمة الطيب عايد، 1977.
- 3- حاتم، سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التجهيز والتنظيم. مصر: الدار المصرية اللبنانية، 1999.
- 4- الحجار، بسام، النقد العالمي وأسعار الصرف. لبنان: دار المنهل اللبناني، 2009.
- 5- حسن عوض الله، زينب، الاقتصاد الدولي. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1992.
- 6- حشيش، عادل أحمد، العلاقات الاقتصادية الدولية. الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2000.
- 7- حشيش، عادل أحمد، شهاب مجدي محمود، أساسيات الاقتصاد الدولي. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.
- 8- الخضيرى، محسن أحمد، الاقتصاد العالمي والدولار. الجيزة: هلا للنشر والتوزيع، 2008.
- 9- رياض، نظير، الشحات، محمد، الإدارة المالية والعولمة. مصر: المكتبة العصرية، 2000.
- 10- زكي، رمزي، الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع الإشارة خاصة عن الاقتصاد المصري. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994.
- 11- سعدي، نعمان، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي. الجزائر: دار بلقيس، 2011.
- 12- سلفاتور، دومينيك، الاقتصاد الدولي. سلسلة شوم، القاهرة: دار ماكجروهيل للنشر، 1984.
- 13- شلبي، مغاوري علي، اليورو والآثار على اقتصاديات البلدان العربية والعالم. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 2000.
- 14- شهاب، مجدي محمود، اقتصاديات النقد والمال النظرية والمؤسسات الدولية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، دون سنة نشر.
- 15- شهاب، مجدي محمود، الاقتصاد الدولي المعاصر. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007.
- 16- شهاب، مجدي محمود، الوحدة النقدية الأوروبية والآثار المحتملة على المنطقة العربية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998.

- 17- صادق، مدحت، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.
- 18- العامري، جايد مشكور، المالية العامة. عمان: دار زهران، 2010.
- 19- عبد الحميد، عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر. القاهرة: دار النيل العربية، 2003.
- 20- عبد الفضيل، محمود، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية. سلسلة كتب ثقافية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990.
- 21- العذاري، عدنان داود، البكري جواد كاظم، اكتشاف القدرات الاقتصادية الأمريكية. عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2010.
- 22- عرفان، تقي الحسن، التمويل الدولي. عمان: دار مجدلاوي للنشر، 1999.
- 23- العصار، رشاد، شريف، عليان، المالية الدولية. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2002.
- 24- عطون، مروان، أسعار صرف العملات. الجزائر: دار الهدى، 1982.
- 25- عوض الله حسين، زينب، اقتصاديات النقود والمال. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007.
- 26- عوض الله حسين، زينب، العلاقات الاقتصادية الدولية. لبنان: الدار الجامعية، دون سنة نشر.
- 27- قاسم، مي، دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1991.
- 28- قدي، عبد المجيد، مدخل لسياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003 - 2004.
- 29- قريصة، صبحي تادريس، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية. بيروت: دار النهضة، دون سنة نشر.
- 30- كوبر، جورج، الأزمة المالية وخرافة السوق الكفاء. ترجمة محي الدين محمود، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
- 31- مجيد، ضياء، اقتصاديات النقود والبنوك. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2002.
- 32- مراد، محمودي، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة. القاهرة: دار الكتاب الحديثة، دون سنة نشر.
- 33- مصطفى، أحمد فريد، محمد السيد حسن، سهير، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو. مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
- 34- مطر موسى سعيد، شقيري نوري موسى، المومني ياسر، المالية الدولية. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2008.
- 35- ملاك، وسام، الظواهر النقدية على المستوى الدولي. بيروت: دار المنهل، 2001.

- 36- مندور، أحمد، مقدمة في الاقتصاد الدولي. بيروت: الدار الجامعية، 1990.
- 37- منصور، ممدوح محمود، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد. الاسكندرية: الدار الجديدة للنشر الجامعية الجديدة للنشر، 2003.
- 38- الموسوي، ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي. دمشق: دار الفكر، 1993.
- 39- الموسوي، ضياء مجيد، نظام النقد الدولي. الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987.
- 40- الهندي، خليل، الناشف، أنطوان، العمليات المصرفية والسوق المالية. الجزء الثاني، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2000.
- 41- يولاك، جاك ج.، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2001.
- 42- يونس، عماد، وحدة النقد، تاريخ، أهداف ومؤشرات على الاقتصاد العالمي وعلى العالم العربي. لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2005.
- 1-2- الأطروحات والرسائل:**
- 43- رميدي، عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في هصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية. جامعة الجزائر: رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، تخصص تخطيط، 2007.
- 44- الوافي، آسيا، التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة. جامعة الحاج لخضر باتنة: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، 2006.
- 1-3- التقارير والنشرية:**
- 45- اتحاد المصارف العربية، النشرة المصرفية العربية. الفصل الثالث، سبتمبر 2007.
- 46- التقرير الصادر عن مجلس الغرف السعودية، الديون اليونانية وأزمة اليورو. الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي، المملكة العربية السعودية، العدد 19، جويلية 2010.
- 47- عبد الكريم، علي فريد، الأزمة المالية العالمية. تقرير صادر عن البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاستثمارات، قسم إدارة المخاطر.
- 1-4- المجلات:**
- 48- اشنجرين، باري، اختبار إجهاد اليورو. مجلة التمويل و التنمية، المجلد 46، العدد 02، جوان 2009.
- 49- بوقليح، نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمات المالية. مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 48 - 49، 2009 - 2010.
- 50- بيلكا، ماريك، أوروبا في شدة. مجلة التمويل والتنمية. صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 02، جوان 2009.

- 51- قصب، نبال محمود، تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة، الأسباب والتداعيات والعلاج. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 01، 2012.
- 52- معزوز، لقمان، بودري، شريف، المنافسة بين اليورو والدولار في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي. مجلة الباحث، العدد 09، 2011.
- 1-5-5- الملتقيات والمؤتمرات:
- 53- حنفي، خالد، النظام النقدي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية (رؤية عربية). ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العالمي العاشر حول: الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، لبنان، 19 - 20 ديسمبر 2009.
- 54- العقون، نادية، كردودي، صبرينة، النظام المصرفي الاسلامي كبديل للوقاية من الأزمات المالية. ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدايل المالية والمصرفية: النظام المصرفي الاسلامي، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 05 - 06 ماي 2009.
- 1-6- المنشورات الإلكترونية:
- 55- اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير. نشرت على الموقع: www.bird.org ، المعدلة بتاريخ 16 فيفيري 1989.
- 56- اشنجرين باري، مستقبل اليورو، الدولار، اليوان. ترجمة عبد الرحيم شريفة، شوهده بتاريخ 17 أبريل 2013 على الموقع: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=828592&eid=941>
- 57- باروسو مانويل، أوروبا قريبة من حل أزمة اليورو. شوهده بتاريخ 06 ماي 2013 على الموقع:
http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2011/10/111027_barosso_eurozone_crisis.shtml
- 58- بوقرين أبو بكر، الدولار العملة الورقية الأمريكية. نشرة التجارة و التنمية، شوهده بتاريخ 15 أبريل 2013 على الموقع: <http://www.alhandasa.net/site4.1.9/forum/archive/index.php/t-57074.html>
- 59- الجباري أكبر عمر محي الدين، التمويل الدولي. الأكاديمية العربية المفتوحة، 2009.
- 60- السقا محمد ابراهيم، هل مازال الدولار عملة احتياط العالم. شوهده بتاريخ 18 أبريل 2013 على الموقع: http://www.aleqt.com/2011/07/15/article_559203.html
- 61- السقا محمد ابراهيم، هل يتجاوز اليورو الدولار خلال عشر سنوات. شوهده بتاريخ 17 أبريل 2013 على الموقع: http://www.aleqt.com/2010/01/01/article_325191.html
- 62- ماهية النظام النقدي الدولي. منتديات ستار تايمز، فرع الاقتصاد والأعمال، شوهده بتاريخ 12 أبريل 2013 على الموقع: <http://www.startimes.com/f.aspx?t=11628251>

63- مهدي موسى، هل يفقد الدولار موقعه كـ"عملة احتياط"عالمية. شوهد بتاريخ 18 افريل 2013

على الموقع: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=615934&issueno=11817>

64- موقع البنك الدولي للإنشاء والتعمير: www.bird.org

65- موقع صندوق النقد الدولي: www.imf.org

2- المراجع باللغة الأجنبية:

2-1- Les ouvrages :

- 66- Benissad, M.E., **Economie International**. Paris : édition Publisud, 1985.
- 67- Berger Pierre, **La Monnaie et ses Mécanismes**. Alger : édition Bouchene, 1993.
- 68- Bourget, J., **Monnaie et système monétaires dans le monde du 20^e siècle**. Paris : Presse universitaire de France, 1993.
- 69- Jura, Michel, **Technique financière internationale**. 2^{ème} édition, Paris : Dunod, 2003.
- 70- Krugman, P., Obstfeld, R., **Economie Internationale**. Belgique, 1992.
- 71- Niveau, Maurice, **Histoire des faits économiques contemporains**. Paris : Presse universitaire de France, 1970.
- 72- Peyrard, Josette, **Risque de Change**. Paris : Librairie Vuibert, 1986.
- 73- Salles, Pierre, **Problèmes Economiques Généraux**. 6^{ème} édition, Paris : Dunod, 1986.

2-2- Les Rapports :

- 74- International Monetary Fund (IMF), **International financial statistics**, Annual Rapport, 2010.
- 75- John Canally, **Fed Suprises market with massive Quantitative easing**. march 19, 2009.
- 76- United Nations Conference on Trade And Development Statistics (UNCTAD), **Exchange Rates Crossrates**, Annual Report, 2011.
- 77- **United States Federal Dept in the end of the year**, 1940 – 2010.

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
24	توزيع الحصص على الدول المؤسسة لصندوق النقد الدولي	1 - 1
26	القوة التصويتية في صندوق النقد الدولي	2 - 1
26	النسب الجديدة لحقق التصويت في سبتمبر 2006	3 - 1
28	توزيع الحصص لبعض الدول الأعضاء في البنك الدولي للإنشاء والتعمير	4 - 1
39	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية للمدة الممتدة ما بين 1983 و 2000	1 - 2
39	معدلات الإنتاجية للولايات المتحدة الأمريكية بوتيرة سنوية من 1950 إلى 1993	2 - 2
60	وزن العملات في الإيكو	3 - 2
61	أسعار صرف مركزية مقابل الإيكو: 07 أبريل 1986	4 - 2
61	الأسعار المركزية الثنائية لبعض العملات الأوروبية: 06 أبريل 1990	5 - 2
67	وضعية الدول بالنسبة لمعايير الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية: 01 جانفي 1998	6 - 2
70	حصص البنوك المركزية الوطنية في رأس مال البنك المركزي الأوروبي	7 - 2
79	نصيب الدولار الأمريكي من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية من 1999 إلى 2009	1 - 3
86	رصيد الموازنة الأمريكية من 1999 إلى 2010	2 - 3

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
56	الثعبان الأوروبي داخل النفق	1 - 2
81	نصيب الدولار واليورو من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية لسنتي 1999 و 2009	1 - 3
82	العملات الرئيسية في الاحتياطي النقدي العالمي: 1995 - 2009	2 - 3
85	متوسط سعر الصرف المتبادل ما بين اليورو و الدولار: 1999 - 2010	3 - 3
88	سيناريو استخدام الدولار واليورو في الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي	4 - 3
89	رصيد الميزان التجاري الأمريكي خلال الفترة: 1980 - 2010	5 - 3
95	الديون السيادية لبعض دول منطقة اليورو لسنتي 2008 و 2009	6 - 3

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الإهداء
	شكر وتقدير
أ	مقدمة
02	الفصل الأول: النظام النقدي الدولي والهيئات المالية الدولية
03	المبحث الأول: ماهية النظام النقدي الدولي
03	المطلب الأول: مفهوم النظام النقدي الدولي، عناصره وخصائصه
03	الفرع الأول: مفهوم النظام النقدي الدولي
04	الفرع الثاني: عناصر النظام النقدي الدولي
05	الفرع الثالث: خصائص النظام النقدي الدولي
05	المطلب الثاني: نشأة وتطور النظام النقدي الدولي
06	الفرع الأول: نظام المعدنين ونظام قاعدة الذهب
11	الفرع الثاني: نظام بروتن وودز
17	الفرع الثالث: النظام النقدي الدولي وفقا لقاعدة التعويم المدار (النظام النقدي الدولي الحالي) 1973
19	المطلب الثالث: تقييم النظام النقدي الدولي
19	الفرع الأول: معايير كفاءة النظام النقدي الدولي
20	الفرع الثاني: ارتباط الدولار بالنظام النقدي الدولي
20	الفرع الثالث: مشاكل ومعايير إصلاح النظام النقدي الدولي
22	المبحث الثاني: النظام النقدي الدولي برعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير
22	المطلب الأول: صندوق النقد الدولي
22	الفرع الأول: نشأة وأهداف صندوق النقد الدولي
23	الفرع الثاني: الانتساب ونظام التصويت في صندوق النقد الدولي
27	الفرع الثالث: مهام صندوق النقد الدولي
27	المطلب الثاني: البنك الدولي للإنشاء والتعمير
27	الفرع الأول: نشأة وأهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير
28	الفرع الثاني: الانتساب ونظام التصويت في البنك الدولي للإنشاء والتعمير
29	الفرع الثالث: مهام البنك الدولي للإنشاء والتعمير

29	المطلب الثالث: الظروف المتغيرة في النظام النقدي الدولي
30	الفرع الأول: تحرك صندوق النقد الدولي باتجاه مجال البنك الدولي للإنشاء والتعمير
31	الفرع الثاني: تحرك البنك الدولي للإنشاء والتعمير باتجاه مجال صندوق النقد الدولي
32	خلاصة الفصل الأول
34	الفصل الثاني: الهيمنة المالية الأمريكية والنظام النقدي الأوروبي
35	المبحث الأول: الولايات المتحدة الأمريكية والهيمنة المالية
35	المطلب الأول: مكانة الاقتصاد الأمريكي داخل النظام النقدي الدولي
35	الفرع الأول: عوامل قوة الاقتصاد الأمريكي
37	الفرع الثاني: أدوات الهيمنة الأمريكية
39	الفرع الثالث: عوامل ضعف الاقتصاد الأمريكي
40	المطلب الثاني: الدولار العملة الارتكازية للنظام النقدي الدولي
41	الفرع الأول: ظهور الدولار كعملة دولية
42	الفرع الثاني: أسباب سيادة الدولار
44	الفرع الثالث: أثر سيادة الدولار على العملات الأجنبية
45	المطلب الثالث: أزمة الدولار
45	الفرع الأول: بوادر أزمة الدولار
49	الفرع الثاني: الأزمة الحقيقية للدولار
50	الفرع الثالث: أسباب أزمة الدولار
51	المبحث الثاني: التكتل النقدي الأوروبي
52	المطلب الأول: تجربة النظام النقدي الأوروبي
52	الفرع الأول: فكرة الوحدة الاقتصادية الأوروبية
54	الفرع الثاني: أهداف النظام الاقتصادي الأوروبي
55	الفرع الثالث: الثعبان النقدي الأوروبي
57	المطلب الثاني: النظام النقدي الأوروبي
57	الفرع الأول: نشأة وتطور النظام النقدي الأوروبي
59	الفرع الثاني: أسس قيام النظام النقدي الأوروبي
62	الفرع الثالث: تقييم النظام النقدي الأوروبي
63	المطلب الثالث: اليورو العملة الأوروبية الموحدة
63	الفرع الأول: مراحل بروز اليورو كعملة دولية

فهرس المحتويات	الفهرس
71	الفرع الثاني: خصائص العملة الأوروبية الموحدة وآثارها على الاقتصاد العالمي
73	الفرع الثالث: تقييم اليورو العملة الأوروبية الموحدة
75	خلاصة الفصل الثاني
77	الفصل الثالث: اليورو والدولار وصراع السيطرة على محور النظام النقدي الدولي
78	المبحث الأول: المقارنة بين استخدام اليورو واستخدام الدولار داخل النظام النقدي الدولي
78	المطلب الأول: الدولار أهم عملة احتياط في العالم مقارنة باليورو
78	الفرع الأول: أسباب ترعب الدولار على عرش الاحتياطيات الدولية
80	الفرع الثاني: تطور تفضيل الدولار كعملة احتياط عالمية
82	المطلب الثاني: قوة اليورو أمام الدولار في النظام النقدي الدولي
83	الفرع الأول: اليورو عملة مستقرة ذات مصداقية
84	الفرع الثاني: قوة اليورو أمام تراجع الاقتصاد الأمريكي
87	المبحث الثاني: المكانة الدولية لليورو في ظل تحديات الدولار
87	المطلب الأول: اليورو يواجه الدولار
87	الفرع الأول: تحدي اليورو للدولار
88	الفرع الثاني: واقع الهيمنة الأمريكية
90	المطلب الثاني: التحديات التي تعيق اليورو عن احتلال مكانة الدولار
90	الفرع الأول: العوامل السياسية المؤثرة في عملة اليورو
91	الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية المحيطة بعملة اليورو
98	خلاصة الفصل الثالث
100	الخاتمة
104	قائمة المراجع
110	فهرس الجداول
112	فهرس الأشكال
114	فهرس المحتويات
	ملخص

ملخص:

لقد ترتب عن استخدام النقود في مجال المدفوعات الخارجية، ظهور عدة أنظمة نقدية دولية اختلفت باختلاف المجتمعات الاقتصادية المتعاقبة، والنظام النقدي الدولي يهدف أساسا إلى تحقيق الاستقرار للعلاقات الدولية، وجاءت اتفاقية بروتون وودز لتعبر عن ذلك بشكل واضح عند وضعها لأهم أسس النظام النقدي الدولي، أين اعتبر الدولار الأمريكي بعدها العملة الارتكازية الأولى في العالم، وذلك راجع للدور الذي يلعبه في تمويل التجارة الخارجية، وكذا اعتباره عملة التدخل للمحافظة على أسعار العملات الأخرى، ومع ظهور عملة اليورو المنبثقة عن الكتلة النقدي الأوروبي والذي اعتبر أهم وأبرز التكتلات النقدية في التاريخ الاقتصادي، اعتبرت هذه العملة الأوروبية الموحدة ثاني أهم عملة دولية بعد الدولار الأمريكي وأكبر تهديد له فيما يخص السيطرة على محور النظام النقدي الدولي.

الكلمات المفتاحية: النظام النقدي الدولي، الهيمنة المالية الأمريكية، الكتلة النقدي الأوروبية، العملات الارتكازية.

Résumé :

L'emploi de la monnaie dans le domaine du commerce international, aboutit à l'apparition de plusieurs systèmes monétaires internationaux qui se sont diversifiés selon la diversification des communautés économiques successives, le système financier international vise principalement la stabilité des relations internationales et ce ci après l'accord de Bretton Woods qui a dessiné les grandes lignes du système monétaire international et mettant ainsi en avant le rôle de pivot du dollar américain dans le financement du commerce international et le considérant aussi comme étant une monnaie de réserve protégeant ainsi la valeur des autres monnaies, l'union économique et monétaire regroupant les pays de l'union européenne a adopté l'euro comme monnaie unique et la deuxième au monde après le dollar américain, représentant ainsi un danger pour ce dernier sur l'axe du système monétaire international .

Les mots clés : Système monétaire international, Hégémonie financière américaine, Union monétaire européenne, Monnaies d'axe .